استراتيجيات التدخل الدولي في العالم العربي

استراتيجيات التدخل الدولي في العالم العربي

د. عائشة بن زغدة
جامعة قسنطينة 3

سلسلة دراسات أكاديمية (21)
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
جامعة باتنة1 – الجزائر
كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail:lsh@univ-batna.dz
الرقم التسلسلي للناشر9931-740

استراتيجيات التدخل الدولي في العالم العربي

المؤلف: عائشة بن زغدة

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى
الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020
ISBN 978-9931-740-22-3- ك .م .د ر

Copyright© LSH-AEP 2020

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
المقدمة	7
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي	
المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي	10
المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي	10
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التدخل الدولي	18
المطلب الثالث: مفاهيم ذات الصلة به	24
المطلب الرابع:عناصر التدخل الدولي	28
المبحث الثاني: التدخل الدولي وتأثيره على مبدأ السيادة الوطنية	39
المطلب الأول: تطور مبدأ السيادة الوطنية	40
المطلب الثاني: تراجع السيادة الوطنية أمام تطور ظاهرة التدخل الدولي	45
المبحث الثالث: التدخل الدولي: بين الاعتبارات الانسانية ومصالح القوى الكبرى	49
المطلب الأول: الأهداف المعلنة والخفية للتدخل الدولي	49
المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن التدخل الدولي	50
الفصل الثاني: تطور الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لإختراق المنطقة العربية	
المبحث الأول: إمكانات وقدرات المنطقة العربية عوامل محفزة للتدخل الدول	56
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية	56
المطلب الثاني: الاهمية الاقتصادية للمنطقة العربية	60
المطلب الثالث: أهمية الثروة البشرية للمنطقة العربية	62
المبحث الثاني: طبيعة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية كعامل للتدخل الدولي	65
المطلب الأول: غياب الإستقرار السياسي وأزمة بناء الدولة في العالم العربي	66
المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف النسيج الإجتماعي في العالم العربي	75
المطلب الثالث: معوقات التنمية في العالم العربي	81
المبحث الثالث: أهم الإستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية	87
المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية	87
المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية	115
المبحث الرابع: إستراتيجيات القوى الإقليمية لإحتواء المنطقة العربية	123
المطلب الأول: الاستراتيجية الايرانية تجاه المنطقة العربية	123
المطلب الثاني: الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية	141
الفصل الثالث: التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003 كنموذج للسياسات التدخلية في المنطقة العربية.	

المبحث الأول: أسباب التدخل العسكري الأمريكي في العراق.	154
المطلب الأول: تحقيق التوظيفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.	154
المطلب الثاني: إمكانات وقدرات الدولة العراقية	156
المبحث الثاني: نتائج التدخل العسكري الأمريكي في العراق.	167
المطلب الأول: النتائج الاجتماعية.	168
المطلب الثاني: النتائج السياسية والاقتصادية	170
المبحث الثالث: تداعيات و إنعكاسات التدخل العسكري الأمريكي في العراق على الاستقرار العراقي و العربي.	176
المطلب الأول: زيادة التدخل الخارجي في المنطقة العربية	177
المطلب الثاني: تأثر الدول العربية بحالة اللااستقرار في العراق.	179
المطلب الثالث: تأثير التدخل العسكري الأمريكي في العراق على القضية الفلسطينية.	181
الخاتمة	187
قائمة المصادر والمراجع	190
الملخص	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أشكال وأنواع التدخل الدولي	34
02	الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...	74
03	آليات التبعية بين البلدان النفطية ذات الفوائض والبلدان الرأسمالية	79
04	الجغرافية السياسية للشرق الأوسط	108
05	منحنى يبين عدد قتلى المدنيين العراقيين	169

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي	155
02	تطور الناتج الو طني الإجمالي في العراق بين 1970ـ1990	165

مقدمــة:

يُمثل ظهور ما يسمى بالتدخل الدولي الإنساني أحد أهم الأشكال الجديدة للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد محاولات الغرب الترويج للقيّم الليبرالية ومن بينها الإعتبارات الإنسانية، لتصاعدت وتيرة هذا التوجه أمام وجود نصوص قانونية تُجيز التدخل الدولي مادام مرتبطًا بالإعتبارات الإنسانية.

يطرح حاليا التدخل الدولي المُغلَف باعتبارات إنسانية، تحديًا حقيقيًا أمام استقرار العديد من الدول في العالم، خاصة مع تطور تبريرات التدخل على المستوى الدولي، ليصبح بذلك للقوى الكبرى غطاء شرعي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي لها فيها مصالح إستراتيجية.

تعدّ دول العالم العربي من بين أكثر الدول في العالم إستهدافا للتّدخلات الخارجية نظرًا لموقعها الجغرافي الفريد، وكذلك للثروات والإمكانات الهائلة التي تحويها، لتساعد الأوضاع الداخلية المتدهورة للدول العربية والتي استنزفت قدرات هذه الدول وطاقتها، على توفير المناخ الملائم لزيادة هذه التدخلات الخارجية وتُبررها بالاعتبارات الإنسانية، ليكون التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003، من أقوى التدخلات الخارجية في المنطقة العربية مند نهاية الحرب الباردة، هذا التدخل الذي لم يؤدي فقط الى انهيار الدولة العراقية والأمن والسلم داخلها فحسب، وإنّما كانت له إنعكاسات وتداعيات خطيرة على الأمن وإستقرار في العالم العربي ككل.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يؤثر التدخل الدولي المستمر في الشؤون الداخلية للعالم العربي على الإستقرار في المنطقة، خاصة بعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003؟

وتتفرع عن هذه **الإشكالية الرئيسة** جملة من التساؤلات فرعية أهمها:

1- ماهو مفهوم التدخل الدولي وماهي أشكاله وأنواعه؟
2- فيما تكمن الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة العربية؟

3- ماهي حقيقة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية؟ وكيف استغلّتها الأطراف الخارجية في تبريرها لعمليات التدخل في المنطقة؟

4- ما هي أهم إستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة العربية؟

5- ما هي الأسباب الحقيقية وراء التدخل الأمريكي في العراق؟

6- في ما تكمن نتائج وتداعيات وإنعكاسات التدخل الأمريكي في العراق على الدولة العراقية وباقي الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

إنّ حالة عدم استقرار العالم العربي مرتبطة بالاستراتيجيات التدخلية للقوى العظمى الدولية والاقليمية في المنطقة.

1. كلما كانت منطقة معينة غنية بموارد الطاقة، كلما كانت معرضّة أكثر لعمليات التدخل الدولي.
2. كلما كانت البنية الداخلية لمنطقة معينة هشة، كلماساعدذالك على تبرير عمليات التدخل الدولي فيها.
3. إنّ ضعف الدول العربية مرتبط بدور فواعل خارجية.
4. إنّ إستقرارالدول العربية مرتبط ببعضه البعض في إطار ما يسمى بالأمن العربي المشترك.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي

يستدعي منا الحديث عن ظاهرة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول والبحث في حيثياتها بداية التركيز على إبراز جانبها النظري بتحديد ماهية التدخل الدولي، لأن ذلك يساعدنا على تحديد متى تكون الدول أمام تدخل دولي أو تتعرض لتدخل دولي ونوع هذا التدخل، مع البحث في نتائج وحقيقة هذه الظاهرة التي تتدحرج بين الإعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى، كما يساعدنا الإطار النظري على معرفة الوضع القانوني والشرعي لهذه الظاهرة في إطار القانون الدولي والشرعية الدولية ولاسيما في إطار تعارضه مع مبدأ السيادة الوطنية للدول.

ولهذا سنخصص هذا الفصل للحديث عن التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي، ثم تحديد تعريف مفهوم التدخل الدوليمن الجانب القانوني والسياسي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة له مع إبراز عناصره التي تحدد لنا أشكاله وأنواعه والحالات التي تستدعيه، ثم تبيين الأهداف التي ترجي من هذا التدخل مع رصد النتائج الواقعية لهذا التدخل الدولي بصفة عامة، لتتوضح لنا حقيقة التدخل الدولي المبرر بالاعتبارات الانسانية.

المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى كل ما يتعلق بمفهوم التدخل الدولي وذلك من بالتعرض للنقاط الآتية:

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التدخل الدولي

ليست ظاهرة التدخل الدولي بالجديدة في العلاقات الدولية، فبرجوعنا إلى التاريخ نجد ما يؤكد لنا ذلك بداية بالعهد اليوناني، أين نجد مدينتي إسبارطا وأثينا اللتان كانتا تعتبران القوتين الأساسيتين في المنطقة، وكان لهما بالتالي الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة بواسطة عقد التحالفات ووسائل أخرى، كذلك في عهد الإمبراطورية الرومانية عرف تاريخ البشرية تدخلات كثيرة خاصة في شؤون المماليك البربرية في شمال إفريقيا، واعتمدت الإمبراطورية الرومانية في تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى على الأسلوب العسكري من غزو واغتيالات، وعليه كانت اغلب التدخلات في هذه الفترة هي

تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال وإلحاق أجزاء من أقاليم الدول بسيادتها مستندة في ذلك على قوتها، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل بالدوافع الإنسانية نتيجة التطور الذي عرفه المجتمع الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ولا سيما في إطار الصراع بين الدول الأوروبية وبين أوروبا والإمبراطورية العثمانية، حيث تم استخدام التدخل لأغراض إنسانية من قبل الدول الأوروبية للتدخل في شؤون بعضها البعض أو في شؤون الدول الأخرى خاصة في شؤون الدولة العثمانية وذلك تحت ذريعة حماية الأقليات الدينية التي كانت تتعرض وفق زعمهم لمعاملة سيئة من قبل الامبراطورية العثمانية لا تليق بالمبادئ الإنسانية، وذالك في إطار ما عرف بحماية الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، الأمر الذي فتح باب التدخل على مصرعيه في تلك الفترة،[1] وكان ينظر في ذلك الوقت إلى مبدأ التدخل الدولي على أنه أحد الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى دولة معينة ويعيشون فيها، هذا بالإضافة إلى الحروب الاستعمارية التي قامت بها أوروبا والتي كانت تصبغ أهداف التدخل والسيطرة والاستعمار بمسحة إنسانية وحضارية، وبالتالي فالتدخل الدولي باسم الإنسانية في هذه الفترة يعد أول ما عرفه المجتمع الدولي من وسائل الرقابة على حقوق الأفراد، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة أضحت المسألة الخاصة بحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية أو غيرها- تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر دون مراعاة لسيادة الدول على الرغم من أنها لا زالت مثبتة في المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة.[2]

ليتخذ موضوع التدخل الدولي الانساني بعد انتهاء الحرب الباردة منحى جديدا يختلف بميراثه عن تلك التدخلات السابقة، وهي ضرورة

---

[1]- دهام محمد العزاوي، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة: دار الهندسية دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص462.

[2]- أحمد سي علي، **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**، الجزائر: دار الأكاديمية، ط1، 2011، ص207.

التوجه الدولي نحو التعاون في القضاء على المشاكل التي تهدد البشرية أو الجماعة الإنسانية لمواجهة ما يهدد الاستقرار والأمن الدوليين ويسهل عملية التواصل الفكري والثقافي والتجاري والصناعي لما فيه مصلحة الدول جميعا والإنسانية جمعاء وبما يكفل قدرا من الكرامة وسيادة الجماعة على ثرواتها وتوجيهها نحو رفاهية الإنسان، وهو الأمر الذي جعل من التدخل الدولي يخضع لنظام قانوني نشأ مجمله في الاتفاقيات الدولية في ظل المنظمات الدولية والإقليمية التي كان لها التأثير في توجه الدول إلى إدراجه في دساتيرها الوطنية، بحيث أصبحت كثير من القضايا خارج نطاق فكرة سيادة الدولة وداخلة في اهتمامات القانون الدولي واختصاصه وأصبح بإمكان الأمم المتحدة نفسها أو بتكليفها لدولة أو لمجموعة من الدول التدخل في شؤون حقوق الإنسان بدول أخرى إذا ما تبين لها أن الأوضاع الجارية فيها من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين أو أنها تمثل انتهاكات مريعة وجرائم بشعة بحق الإنسانية.[1]

ليشهد العالم بعد ذلك تطورا خطيرا في مجال التدخل الدولي الإنساني، حيث صارت الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعدادا لاستخدام القوة المسلحة لحماية حقوق الإنسان في الدول التي ينتسب إليها انتهاك هذه الحقوق، ودون ترخيص في ذلك من مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول أساسا عن حفظ السلم والأمن الدوليين.[2]

واليوم وبعد اتجاه المجتمع الدولي وبدفع من الدول الغربيةإلى زيادة تعزيز ما يسمى بالتدخل لإنساني أصبح العالم على أبواب مبدأ الحق في التدخل بديلا عن منع التدخل، كما بدأت الأمم المتحدة تشهد إنعطافا حادا في منظورها لمبدأ عدم التدخل وذلك على إثر حالات التدخل التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، فالبيئة الدولية الراهنة أخذت تشكل فيها قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات أداة رئيسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على اعتبار أن لحقوق الإنسان صيغة دولية وعالمية وأصبحت إلى حد ما مسألة خارجة عن نطاق الاختصاص الداخلي

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص201، 202.
[2]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص173.

للدول وذلك بفعل الاتفاقيات الدولية العديدة العالمية منها والإقليمية التي جعلتها موضوعا مشتركا بين جميع الدول، إذ هناك نحو مائة(100) إتفاقية دولية خاصة بإقرار حقوق الإنسان وتحديد إجراءات ضمان حمايتها، كما خولت المنظمات الدولية العامة والمتخصصة العالمية والإقليمية صلاحيات واسعة في دراسة حقوق الإنسان والاهتمام بمدى حمايتها،[1] عبر بحوث وندوات ومؤتمرات جعلت منه حقيقة قانونية وممارسة سياسية، والجدير بالذكر هنا أن هذا التوجه الجديد لترسيخ الحق في التدخل الإنساني قد أخذ طابعا مؤسساتيا وقانونيا يمكن رصده وتبيينه فيما يلي:

قرار الجمعية العامة رقم 100/45 في ديسمبر 1990 الذي يدعو إلى ضرورة تقديم المنظمات للمساعدات الإنسانية، كما دعا الدول التي يحتاج سكانها المساعدة أن تقدم التسهيلات للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة وخاصة الغذاء والأدوية والعناية الطبية، كما دعا القرار في فقرته السابعة الدول المحاذية للمناطق التي يتواجد فيها ضحايا الكوارث تسهيل مرور المساعدات الإنسانية، كما دعا القرار في فقرته التاسعة الأمين العام للأمم المتحدة لإعداد قائمة إسمية بالخبراء والمنظمات المؤهلة لإدارة تقديم المساعدات الإنسانية التي يمكن للأمم المتحدة إرسالها بموافقة الدول المعنية من اجل توفير شروط أفضل لإيصال المساعدات الإنسانية، إن هذا القرار والذي جاء مطابقا لقرار تقدمت به فرنسا في ديسمبرمن عام 1988 بعنوان المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة، يعتبران واضعان لأسس التدخل الدولي باسم الإنسانية وذلك في إطار تدوين قواعد قانونية دولية كانت غير مقبولة في السابق باسم الإنسانية،[2] إضافة إلى أن القرارين قد وضعا مسارا عمليا للتدخل عبر ما يسمى ممرات الطوارئ الإنسانية التي تسمح بها الدول المجاروة، كما يجعل القرارين المساعدات الإنسانية عملية مؤسساتية منظمة عبر إعداد قائمة باسم المنظمات والخبراء المؤهلين لدراسة أوضاع حالات الكوارث

---

[1]- عمر صدوق، **دراسة في مصادر حقوق الإنسان**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص101.
[2]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص164.

المماثلة لها يضعها الأمين العام للأمم المتحدة، كما اعتمد معهد القانون الدولي خلال مؤتمره في 1989/09/14 قرارا حول العلاقة بين حقوق الإنسان وعدم التدخل، حيث أكد في فقرته الخامسة أن عرض دولة أو مجوعة دول أو منظمة دولية كالصليب الأحمر الدولي تقديم مساعدات إنسانية إلى دولة تهدد حياة سكانها، لا يجوز عده تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ويتعين على الدول التي تتعرض إلى كوارث طبيعية ألا ترفض تلقى المساعدات الإنسانية.[1]

لتكون التقارير السنوية التي قدمها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافييردي كويلار بمثابة الضربات الأولى لخلخة مبدأ السيادة عندما تحدثت عن ضرورة اجتياز العوائق التي تخلقها أعراف وقواعد السيادة أمام متطلبات حقوق الإنسان والأقليات التي تتعرض للانتهاكات الجسيمة ومتطلبات تقديم المساعدات الإنسانية وحماية قوافلها، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام 1991 بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ألا يستخدم كعازل واق يمكن أن ترتكب وراءه إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب.[2]

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية ضد العراق عام 1991 وانهيار الإتحاد السوفيتي أخذ هذا التوجه الجديد- التدخل لأسباب إنسانية- يعزز بطروحات الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) في تقاريره لمجلس الأمن الذي سمي بعضها بخطة للسلام agenda for peace، حيث جاء الأمين العام في خطته للسلام بمقترحات جديدة لتوسيع مسؤوليات الأمم المتحدة في ميدان التدخل الإنساني لحفظ السلام وصنعه عبر آليات حفظ السلام وصنع السلام والدبلوماسية الوقائية هذه الآليات المستحدثة لعمل المنظمة الدولية في ميدان التدخل الإنساني يمكن شرحها كالتالي.[3]

أولا: الدبلوماسية الوقائية: والتي تعني العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد حدة المنازعات القائمة وتحولها

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[2]- **المرجع نفسه**، ص165.
[3]- **المرجع نفسه**، ص166.

إلى صراعات أو وقف إنتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

ثانيا: صنع السلام: والذي هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لا سيما عن طريق الوسائل السلمية.

ثالثا: حفظ السلام: والذي يعني نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في ميدان الصراع للفصل بين الأطراف المتنازعة تعتبر عمليات حفظالسلام من أهم واجبات الأمم المتحدة وتقع مسؤوليتها بشكل كبير على الأمين العام للأمم المتحدة، وتطور هذا النوع من العمليات مند الخمسينيات من القرن العشرين وذالك استجابة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.[1]

لقد قام محور خطة السلام للأمين العام السابق للأمم المتحدة-بطرس غالي-على دعوة الدول الأعضاء بتخصيص وحدات عسكرية جاهزة وسريعة الإنتشار يمكن أن تعمل تحت علم الأمم المتحدة عند الحاجة وبأسرع وقت ممكن حيث يأمل في أن يكون استخدام هذه القوات ممكنا للتدخل قبل أيام من انفجار أزمة ما أو نشوب صراع في أي مكان في العالم، كما سعى الأمين العام السابق الى إيجاد آلية تسمح بإنتشار القوات الدولية المدربة دون الحاجة إلى موافقة الأطراف المتنازعة وحتى قبل أن تتوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار، عندما أكد أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى وولى، وأكد أن استقرار الدول يتعزز بالتزامها بحقوق الإنسان مع إحساس خاص بحقوق الأقليات وتزايد فعالية آلية الأمم المتحدة بحقوق الإنسان وحماية الأقليات وعلى إثر ذلك أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في فبراير 1993، إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية دعت فيه الدول إلى وجوب حماية الأقليات وهويتها الإثنية، مع اعتماد تدابير تضمن للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين في فبراير من عام 1994 مشروع قرار حول الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية حثت فيه الدول على أن تتخذ جميع التدابير المؤسسية والتشريعية

---

[1]- نورى ماك كوين روتلدج، "عمليات حفظ السلام والنظام الدولي"، **السياسية الدولية**، م 42، ع170، ص16.

والإدارية لكفالة حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات.[1]

كما خطت المنظمة الدولية خطوة أخرى في الترويج لمفهوم التدخل الدولي الإنساني حينما تبنت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين لعام 1993 قرارا يقضي بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والذي كان في السابق محل خلاف بين الكتلتين الشرقية التي اقترحته والغربية الرافضة له في فترة الحرب الباردة، ولقد اعتبر إنشاء مثل هذا المنصب نصرا للغرب على المجموعة الدولية المعارضة من دول العالم الثالث، التي اعتبرته هو تدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي على اعتبار أن هذه الدول ضعيفة أو هي الحلقة الأضعف في النظام الدولي الجديد، وبالتالي إنشاء مثل هذا المنصب سوف يزيد من خطر تدخل الدول الغربية في شؤونها الداخلية وهو الأمر الذي حدث فعلا كما كانت تتصوره دول العالم الثالث.[2]

وفي البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيانا في يوليو من عام 1993 عزز الأمين العام السابق بطرس غالي توجه المجتمع الدولي نحو إباحة التدخل الدولي عبر دعوته لإعادة التفكير في قضايا السيادة ودعم التدخل، إذ على حد تعبيره لم تعد حقوق الإنسان والأقليات من أمور السيادة الداخلية للدول.[3]

وعلى ذات الخط سار الأمين العام السابق "كوفي عنان" في تقاريره وخطاباته وتوجهاته، ونذكر منها التقرير الذي قدمه للدورة الخامسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان في سبتمبرمن عام 1999 حينما دعا إلى إيلاء مبدأ التدخل الإنسانيأهمية كبرى، مقدما إياه على جميع الاعتبارات لا سيما المتعلقة بمفهوم السيادة وسلطانها الداخلي.[4]

إن هذه التصورات الجديدة قد وجدت ترجمتها العملية في القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف في دورتها التاسعة والأربعين في مارس من عام 1993 والدورات التي تلتها، بحيث مثلّت تلك القرارات

---

[1]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص167.
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.
[3]- **المرجع نفسه**، ص169.
[4]- **المرجع نفسه**، ص170.

تطورا مهما بصدد الآليات والإجراءات التي بدأت الأمم المتحدة تعتمدها للحماية الدولية لحقوق الإنسان حيث تم تبني قرارين هامين شكلا منعطفا مهما في مسيرة الأمم المتحدة حول ما يسمى بالتدخل الدولي الإنساني، والقرارين هما كالتالي:[1]

القرار الأول: صدر في مارس عام 1993 حول حالة حقوق الإنسان وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتقرر فيها إرسال مراقبين عن حقوق الإنسان إلى داخل الدولة المعنية لرصد أوضاع حقوق الإنسان فيها دون موافقتها أو إرادتها مما شكل سابقة دولية في هذا الميدان، فمن شأن ذلك أن يؤدي في حالة تطبيقه إلى رقابة مادية على التفاصيل اليومية لأعمال السلطات التنفيذية والتشريعية القضائية الأمر الذي يجعل الدولة خاضعة لرقابة دولية مباشرة.

القرار الثاني: فهو يتعلق بالتوصية بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبناء على توصية لجنة حقوق الإنسان دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره المرقم بـ808 في فبراير عام 1993، والقاضي بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية -التي تشكلت فيما بعد بناءا على اتفاقية روما عام 1999-وبذلك تخطو الأمم المتحدة خطوة مهمة نحو تجريم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

هذا بالإضافة إلى القمة التي شكّلها مجلس الأمن الدولي المنعقدة في يناير عام 1992 والتي شكلت محورا رئيسا في المحاور المؤساستية التي جاء في إطارها تقنين المفاهيم الجديدة المتعلقة بتقييد مبدأ السيادة وإطلاق العنان للتدخل الدولي، حيث أفضت تلك القمة إلى وضع تصور لإطار جديد لضوابط العلاقات الدولية يتماشى في مجمله مع مقتضيات الواقع الدولي المعاصر القائم على اعتبار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساس الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية ومن تم البدء في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تتنبأ بالأزمات وتتصد لها قبل

---

[1]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص136.

وقوعها إضافة إلى تقوية وتعزيز دور مجلس الأمن بصورته الحالية وتوسع صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره الآلية المنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

من خلال ماسبق ذكره يمكن القول أن ظاهرة التدخل الدولي قديمة في العلاقات الدولية، فالدولة القويةعلى مر التاريخ كان يحق لها التدخل في شؤؤون الداخلية للدول الضعيفة باستخدام القوة العسكرية أي التدخل العسكري، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل الدولي بالدوافع الإنسانية نتيجة التطور الذي عرفه المجتمع الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كما أصبح لهذه الظاهرة اطار قانوني ومؤسساتي في كنف الأمم المتحدة، على اعتبار أن لحقوق الإنسان صيغة دولية وعالمية، وأصبحت إلى حد ما مسألة خارجة عن نطاق الاختصاص الداخلي للدول، وعليه أخذت تشكل قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات أداة رئيسية للدول للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثاني: مفهوم التدخل الدولي.

بعدما تعرفنا على التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي ننتقل الى محاولة وضع تعريف اجرائي للتدخل الدولى وعلى اعتبار أن فكرة التدخل الدولي قديمة ترجع نشأتها إلى الفترة التي واكبت نشأة القانون الدولي لعل ذلك يفسر لنا صعوبة وضع تعريف دقيق لها خصوصا مع غياب النصوص القانونية المنظمة للموضوع باستثناء ديباجة الأمم المتحدة،[2] ولذلك يعد مفهوم التدخل الدولي من المفاهيم التي أثارت ومازالت تثير الجدل الواسع حول مدى شرعيته كمفهوم وفكرة وتطبيق الأمر الذي اوجد اختلاف في تعريفهنظرا لاختلاف وتعدد وجهات النظر القانونية والسياسية حول هذا المفهوم والتي يمكن سردها فيما يلي:

أ- **التعريف اللغوي للتدخل الدولي:** التدخل الدولي لفظ مركب مشتق من الكلمة اللاتينية intervenir والتي تعني حسب eppstein الموضع بين شيئين interposition ويستعمل بمعنيين: معنى سلبي

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص136.
[2]- **المرجع نفسه**، ص07.

ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة والمعنى الايجابي كالتوسط في الخصومات.[1]

ب- التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي: يمكن التميز في التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي بين نوعين من التعاريف، التعاريف القانونية والتعاريف السياسية.

1- **التعريف القانوني للتدخل الدولي**: يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها.

كما يعرفه أحد كبار فقهاء القانون الدولي الألماني شتروب بأنه: قيام دولة بالتعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، وذلك من أجل إلزام هذه الدولة بإتباع ما تمليه عليها من شؤونها الخاصة.[2]

أما الفقيه "شارل روسو" يبين لنا أن الهدف من هذا التصرف- الذي هو التدخل -هو الوصول إلى وقف العمليات المنافية للإنسانية ومنع تجددها مستقبلا وكذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة كالتصرف مؤقتا حيال دولة معينة، وبمعنى آخر يعد التدخل عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ عمل ما أو عدم تنفيذه وهي تتصرف كسلطة في سعيها إلى فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال كالضغط العسكري والسياسي والاقتصادي وكذلك النفسي.[3]

أما الأستاذ سعد الله عمر فيعد التدخل أنه كل ضغط تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الدولة الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية، بمعنى أن التدخل الإنساني يتضمن حق التدخل من جانب دولة أو مجموعة الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى

---

[1]- **تعريف ومعنى التدخل** في معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط، في:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84/.(2018/03/09)

[2]- احمد سي علي، **مرجع سابق**، ص210.

[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

بهدف أن تفرض عليها احترام الحقوق الأساسية للفرد.[1]

يقصد بالتدخل أيضا: قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرات إقليمية، فهو بذلك يثير حق المساعدة لأشخاص يقعون ضحايا في بلدان أخرى.

كما يرى "طلعت الغنيمي" أن التدخل هو: تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الوضع الراهن لوقائع مادية أو تغييرها، يتخذ عدة أشكال من حيث الوسائل ودرجة المباشرة، وقد يحصل ذلك بحق أو بدون حق ولكنه يمس في كافة الحالات الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدولة المعنية، لذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة.[2]

أما بالنسبة للفقيه الكولومبي "ايبيز" فإنه يعد التدخل عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطتها لشؤون دولة أخرى بصورة تفرض عليها خطا سياسيا معينا تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل أو لتسوية نزاع معين، مضيفا أن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة المادية أو مجرد التهديد بها.[3]

أما الأستاذ "روجيه" يرى أن التدخل الإنساني اعتراف بحق ممارسة مراقبة دولية من طرف دولة لأعمال مخالفة لقوانين الإنسانية تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى، فما وقع تجاهل للحقوق الانسانية لشعب من طرف حكامه، إلا وأمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل باسم المجتمع الدولي لفرض إلغاء أعمال السلطة العامة أو منع تجديدها مستقبلا أو تعويض عن عدم تحرك الدولة باتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة.[4]

يتفق الأستاذ "جيرفاردهك" مع بقية الفقهاء حيث يرى أن التدخل في إطار القانون الدولي العام يعد تدخل من طرف دولة في شؤون دولة

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[2]- المرجع نفسه، ص ص210، 211.
[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

أخرى بهدف الإبقاء على النظام القائم في تلك الدولة أو تغييره، وهذا التدخل قد يكون شرعيا أو غير شرعي.[1]

ويحدد الأستاذ "كورفين" مفهومة للتدخل الدولي بأنه إحلال دولة لسلطتها محل دولةأخرى بقصد تحقيق أثر قانوني لا تتمكن الدولة المتدخل ضدها تحقيقه، وأنه يأخذ صورة تدخل مسلح أو غير مسلح.[2]

أما الأستاذ "لازاريف" فهو يتميز في تعريفه للتدخل بين حالتين، تدخل عسكري مباشر عن طريق إدخال القوات العسكرية في إقليم دولة أخرى، وتدخل غير مباشر تطور في الفترة الأخيرة بسبب تصاعد وعي فئة اجتماعية.[3]

بينما يقوم التدخل الإنساني عند "أن رينكير" على أساس إنساني يعترف بحق دولة في ممارسة الرقابة الدولية على أفعال دولة أخرى عندما تتناقض تلك الأفعال مع القوانين الإنسانية.[4]

كما عرّفت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" التدخل الإنساني بأنه: عمل إلزامي من قبل دولة يشتمل على استخدام القوة في دولة أخرى دون موافقة حكومتها وبتفويض أو بدون تفويض من مجلس الأمن بهدف المنع أو الوقف للانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.[5]

يبدو من هذه التعاريف أن أغلب الفقهاء يجمعون على أن التدخل هو: عبارة عن ضغط فعلى تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، وذلك قصد إلزامها بالقيام بفعل معين أو بالامتناع عنه أو بالعدول عن تصرفات تجاه رعايا غيرها من الدول الأجنبية أو من الأقليات الجنسية أو الدينية أو السياسية، أو كانت تلك التصرفات التعسفية موجهة ضد أفراد محميين بموجب اتفاقيات دولية، أي بين أشخاص القانون الدولي بغرض التأثير على الدولة المتدخل في شؤونها بالإتيان أو الامتناع عن عمل من

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[3]- **المرجع نفسه**، ص ص211، 212.
[4]- **نفس المرجع،نفس الصفحة.**
[5]- **المرجع نفسه**، ص213.

شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الأوضاع الراهنة في الدولة، كما نجد أن هناك بعض الإشارات عند بعض الفقهاء من خلال تصديهم لمفهوم التدخل بأنه استبداد لا يستند إلى سند قانوني، بل يظهر كممارسة للتسلط على استقلال دولة لإخضاعها تدريجيا لشبه السيادة بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة.

وعليه، ومن خلال التعاريف السابقة للتدخل الدولي، ووفق الرؤية القانونية والفقه الدولي: فإن التدخل هو تعرض دولة ما إلى دولة أخرى من خلال التعرض لشؤونها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك، ويكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على اتباع أمر معين في شأن من شؤونها الخاصة.

وبعدما تطرقنا لمفهوم التدخل الدولي من وجهة النظر القانونية، سنحاول التعرف على التعاريف السياسية لمفهوم التدخل الدولي والتي نجدها مختلفة حسب وجهة نظر كل مفكر وحسب اتجاهاته ويمكن ذكر هذه التعاريف كالآتي:

2- **التعاريف السياسية للتدخل الدولي**: يرى برنارد koucher بأن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة، وأن العمليات القائمة بصفة منفردة ودون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة.[1]

أما "كاليري هولستي" فيعرف التدخل بأنه جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين أو البناء الدستوري للدولة المسؤول عن رسم السياسة الخارجية وبعبارة أخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة.[2]

في حين يرى ماريو بتاتي أن التدخل هو: أن تقوم دولة "أ" بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنيها فوق أرض دولة ثانية "ب" لقيام

---

[1]- جمال منصر، **التدخل العسكري الانساني في ظل الأحادية القطبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص83.

[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.

خطر مؤكد مباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية أو جها تأخرى.[1]

أما الأستاذ "ريتشارد باسكتار" فيرى أن التدخل هو استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة آخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على اقليمها لخطر الموت.[2]

وفي عمله: عدم التدخل والنظام الدولي عرف "فينيست" مفهوم التدخل على أنه "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية والذي يتدخل قسرا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى إنه حدث مميز له بداية ونهاية يهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدف، وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني، ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية في العلاقات الدولية.[3]

من خلال هذا التعريف نجد بأنه يوحي بإلقاء مسؤولية المبادرة للتدخل على الجهة المتدخلة دون التماس طلب أو رضا الدولة التي يقع عليها التدخل وأنه محدود من الناحية الزمنية "له بداية ونهاية" كي لا يتحول إلى غزو، وعلى الرغم من إقرار فينيست بتجاوز اشكالية السيادة في التدخل كونه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية، غير أن الإشكالية في هذا التعريف هي كونه يفترض أن الأعمال الموجهة للمصلحة الإنسانية هي واحدة عبر الزمان والمكان.

أما ريغانف يعرف التدخل أنه: سلوك يتضمن نشاطات اقتصادية وعسكرية موجهة نحو الشؤون الداخلية لدولة أخرى تستهدف البيانات السياسية تسعى إلى التأثير على موازين القوى بين الحكومة وقوى

---

[1]- موساوي أمال، **التدخل الدولي لأسباب إنسانية في ظل الأحادية القطبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنه1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012، ص37.

[2]- بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2009، ص174.

[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

المعارضة.[1]

بينما يرى أوبنهيم أن جوهر التدخل هو الإكراه، ويعرفه بذلك على أنه: سلوك دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين.[2]

أما أرون يرى بأن التدخل يشير إلى نشاطات منظمة، موجهة إلى حدود معترف بها وتهدف إلى التأثير على البنية السياسية للهدف، بينما نجد جوزيف ناي يشير في تعريفه للتدخل في إطار معناه أو مفهومه الواسع إلى أنه عبارة عن ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما في الإطار الضيق أو المفهوم الضيق للتدخل فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وعليه يأخذ مفهوم التدخل أحد طرفي أشكال ممارسة النفوذ متدرجا من أقل صور القهر إلى أعلاه.[3]

ومن خلال ما سبق ذكره من التعاريف القانونية والسياسية لمفهوم التدخل الدولي، يمكن القول أن دولة معينة تكون أمام حالة تدخل دولي إذا توفرت أربعة شروط وهي:[4]

1- التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجيةلبلد آخر.
2- توفر عنصر الإجبار والإكراه ضد البلد المتدخل فيه.
3- أن يكون البلد المتدخل في شؤونه بلدا مستقلا.
4- أن يكون هدف التدخل فرض إرادة البلد المتدخل على البلد المتدخل فيه، بما يؤدي إلى الإضرار بمصالح هذا الأخير.

المطلب الثالث: مفاهيم ذات الصلة

بعد تطرقنا إلى التعاريف القانونية والسياسيةلمفهوم التدخل الدولي، نجد أن هذا المصطلح بالذات يشترك مع مفاهيم إنسانية أخرى

---

[1]- حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005 /2006، ص ص3، 4.
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.
[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**.
[4]- حسين قادري، **مرجع سابق**، ص27.

وهذا راجع بالأساس إلى اشتراك هذه المفاهيم بمفهوم أو بصفة الإنسانية، الأمر الذي أوقع مشكلةالخلط بينهما، ولذلك ارتاينا أن اعتبارات الدقة القانونية تستدعي منا أن نفرّق بين هذه المفاهيم.

1- تمييز التدخل الدولي الإنساني عن المساعدات الإنسانية:

يمكن تعريف المساعدات الإنسانية على أنها تقديم مواد الإغاثة: مثل الأغذية والأدوية والملابس- بداية- لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وذلك بعد موافقة الدولة المعنية.[1]

وعادة أو غالبا ما تقوم بهذا النوع من المساعدات هيئات مستقلة ومحايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أو منظمات الهلال الأحمر....الخ، كما يمكن أن تقدم هذه المساعدات وكالات الأمم المتحدة أو دولة أو عدة دول بتكليف من الأمم المتحدة.

وعليه فالمساعدات الإنسانية هي عمل غير قسري وعادة ما ينفذ بموافقة أو على الأقل إذعان من الدولة المعنية، حيث يذهب الفقية "ساروشي" إلى أن المساعدات الإنسانية تستهدف تخفيف وطأة المعاناة الإنسانية في دولة ما.[2]

وعلى العكس من التدخل الإنساني الذي يهدف لوقف الانتهاكات السافرة الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والتي تحدث في دولة ما، وبناء على ذلك، فإن التدخل الإنساني يوجه تقليديا ضد السلطات الحاكمة في الدولة المعنية وهو ينطوي على استخدام الوسائل القسرية العسكرية.

كما أن التدخل الإنساني الذي يعترض على مشروعيته الكثير من الفقهاء نجد في مقابله المساعدات الإنسانية التي تعد عملا مشروعا ولا اعتراض عليه، لأن هذه الأخيرة لا تعد تدخلا ما دامت قدر الإمكان تقدم على قدم المساواة ودون تمييز أو محاباة لأي من طرفي النزاع.[3]

ويمكن التفصيل أكثر في نقاط الاختلاف بين المساعدات الإنسانية

---

[1]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص142.
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

والتدخل الإنساني في النقاط الأتية:[1]

أولا: المساعدات الإنسانية عمل ذو طابع رضائي: حيث تعد المساعدات الإنسانية عمل ذو طابع رضائي غير قسري، لأنه يجب أن تحصل على موافقة حكومة الدولة المستهدفة قبل بدء المساعدات الإنسانية، وهذا ما أكد عليه البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع، والذي يقضي بأن يجري القيام بأعمال الغوث ذات الصيغة المدنية المحايدة وبدون تمييز مجحف للسكان المدنيين لإقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع من غير الأقاليم المحتلة إذا لم يزودوا بما يكفي من المدد المشار إليها في المادة 69 بشريطة موافقة الأطراف المعنية على هذه الأعمال. أولا: تعتبر عروض الغوث التي تتوافر عليها الشروط المذكورة أعلاه تدخلا في النزاع المسلح ولا أعمالا غير ودية.

كما أكد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف لعام 1977 على أن تقدم المساعدات بحياد تام، بمعنى تقدم أعمال الإغاثة الإنسانية دون أي تميز لصالح السكان المدنيين، إضافة إلى علم أو بموافقة الطرف السامي المعني، وذلك حينما يعاني السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية.

ثانيا: المساعدات الإنسانية ذات طابع احتياطي: تختلف المساعدات الإنسانية عن التدخل الإنساني في كونها ذات طابع احتياطي، وهذه المساعدات مشهود لها بالنّزاهة وعدم تبنيها لأي أجندة سياسية على عكس التدخل الذي يكون بهدف أجندات سياسية أو إستراتيجية أو اقتصادية...الخ تسعى لتحقيقها الدولة أو الدول من وراء تدخلها في الشؤون الداخلية للدول المعنيةبالمساعدة.

ثالثا: المساعدات الإنسانية عمل مشروع من الناحية القانونية: تجد المساعدات الإنسانية سند في كثير من النصوص القانونية كالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقية جنيف والمادة (23) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تنص على ضرورة السماح بمرور المساعدات

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص143.

الإنسانية وغيرها من المواد الموالية لها، هذا بالإضافة أن محكمة العدل الدولية قضت بشرعية المساعدات الإنسانية وعدم شرعية التدخل الدولي، وعليه تعد المساعدات الإنسانية عمل مشروع على خلاف التدخل الدولي الإنساني.

2- تمييز التدخل الدولي الإنساني عن التعاون المدني-العسكري:

يعد التعاون المدني-العسكري- هو التنسيق والتعاون بين القوات المسلحة الأجنبية والسكان المدنيين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك المنظمات والوكالات غير حكومية، وينفذها القادة العسكريون من أجل تسيّير العمليات العسكرية والمساعدة على تحقيق الأهداف السياسة والعسكرية، تنفذ هذه الأنشطة قبل الأعمال العسكرية أو أثناءها أو بعدها أو في غياب هذه الأعمال العسكرية تماما، وهو شكل من أشكال كسب العقول والقلوب أو لتطبيق أساليب الإغراء لتحطيم معنويات العدو أو لتقليل الدعم الذي يحصل عليه من السكان المدنيين.[1]

بدأ مفهوم التعاون المدني العسكري في الانتشار بعد ان أصبحت القوات المسلحة الغربية غير محدودة بعدد صغير من الكوادر المتخصصة وبصفة خاصة لدى القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت قوات القتال تنشط بشكل عام في مجال الإمداد بالمساعدة وتقديم الخدمات الإنسانية كمكمل عادي لأدوار الأمن والاستقرار التي تضطلع بها القوات المسلحة الغربية.[2]

ومن الملاحظ أن التعاون المدني العسكري لا يعتبر وظيفة عسكرية بريئة تماما أو وظيفة يمكن النظر إليها بمعزل عن القتال وجمع الاستخبارات.

ويختلف التعاون المدني عن التدخل الإنساني في ما يلي:[3]

1- التعاون المدني يسهل الربط وتوحيد الجهود بين القوات العسكرية والمدنية ذات الصلة بما في ذلك السلطات المحلية

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص146.
[2]- **نفس المرجع،نفس الصفحة**.
[3]- **المرجع نفسه**، ص 147.

والوطنية أو الإقليمية والمنظمات غير حكومية والدولية.

2- يعد التعاون المدني نقطة اتصالبين القوات المسلحة لمراقبة الوضع العام والإنساني الذي يواجه السكان المدنيين والتأثير فيه.

3- يعد التعاون المدني من بين الاعمال التي تهدف إلى حسم النزاع المسلح لصالح الدولة المتدخلة، وبالتالي فهو جزء من العمل العسكري.

4- يشكل التعاون المدني ألية مهمة تقوم بها القوات المسلحة لتحقيق أهداف سياسية والسيطرة على الموقف وعلى عقول المدنيين وقلوبهم.

بعدما ميّزنا مفهوم التدخل الدولي عن المفاهيم المشابهة له أو التي تتداخل معه، ننتقل الى التعرف على عناصر هذا المفهوم والتي تساعدنا على فهم نوع وشكل التدخل ومتى يكون أو يحدث، بمعنى آخر الحالات التي تستدعي التدخل الدولي.

المطلب الرابع: عناصر التدخل الدولي

تتمثل عناصر التدخل الدولي في عنصرين أساسيين ومهمين هما، أشكال وأنواع التدخل الدولي والحالات التي تستدعي التدخل الدولي، والتييمكن شرحها كالآتي:

أولا: أشكال وأنواع التدخل الدولي

يقسم الفقهاء التدخل الدولي على عدة أشكال وأنواعا، حيث يرى الأستاذ الغنيمي أن للتدخل شكلا خارجيا وداخليا وشكلا عقابيا، يمكن شرحه كالأتي:[1]

1- **الشكل الخارجي للتدخل**: يكون بتدخل دولة في علاقات دولة أخرى، ويكون الهدف من هذا التدخل تغيير السياسة الخارجية لدولة من الدول، وهي بدورها كالشؤون الداخلية لا ينبغي التعرض لها، ومن بين مجالات الشؤون الخارجية للدولة نذكر:

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص219.

-إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية.
-تأييد الكفاح التحرري ضد الاستعمار
-اتخاذ سياسة غير منحازة إزاء الكتل والأحلاف الدولية.
-الانضمام إلى الأحلاف والتكتلات الدولية.

ومن أمثلة هذا النوع من التدخل نجد تدخل إيطاليا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا.

2- **الشكل الداخلي للتدخل**: يكون منصبا على ما يجري داخل الدولة، وذلك بتدخل دولة لصالح أحد الأطراف المتنازعة داخل الدولة، كما في حالة النزاع المسلح غير الدولي، بمعنى أن هذا التدخل ياتي غالبا وليس دائما حول المسائل التي تتعلق بتغيير الدستور، فقد يكون تدخل الدول الأجنبية بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أم لصالح الثوار، أم محاولة التغيير السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

3- **الشكل العقابي للتدخل**: يتمثل في حالة القمع الذي تفرضه الدولة بسبب ضرر ألحقته الدولة المتدخل في شؤونها بالدولة المتدخلة، كالحصار السلمي على شواطئ الدولة.

كما يرى "الغنيمي" أن بعض الفقهاء يضيفون التدخل الاقتصادي والذي هو أحد أشكال التدخل الذي تمارسه الدولة على اقتصاد دولة أخرى.

وفي قاموس لاروس صنّف التدخل على أنه قد يكون تدخل سياسي أوعسكري أواقتصادي...الخ.[1]

أما الأستاذ "علي صادق أبو هيف"، يقسم التدخل إلى عدة صور هي: التدخل السياسي والعسكري والفردي والجماعي والصريح والمباشر وغير المباشر، والتييمكن شرحها كالتالي:[2]

1- **التدخل السياسي**: يتم هذا التدخل بواسطة طلبات تفرضها الدولة

---

[1]-Raymond Boudon, Philippe, Besnard, Mohamed, Cherkaoui, etautres, **Dictionnaire de la sociologie**, Paris: Larousse, 2012, p353.

[2]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص ص220، 221.

المتدخلة على الدولة الأخرى التي ترغب في التدخل فيها، سواء بطريقة رسمية وعلنية أو العكس أي بطريقة غير رسمية وليست علنية، فالتدخل هنا يكون بطلب كتابي أو شفوي من الدولة المتدخلة الذي قد يتحول إلى تدخل عسكري أو التهديد به إذا لم تستجيب الدولة المتدخل في أمرها لطلبات الدولة المتدخلة، وقد يكون أيضا التدخل السياسي بطريقة أخرى، أي بواسطة الدعوة لمؤتمر مثلماحدث عندما دعا الحلفاء ألمانيا في مؤتمر فرساي عام 1919 وأملوا عليها شروطهم.

2- **التدخل الفردي أو الجماعي:** قد يكون التدخل من طرف دولة واحدة أو جماعيا أي يتم من قبل دول مجتمعة ضد دولة ما.فالتدخل الفردي يعبر عن مصلحة أو غاية دولة منفردة، أما التدخل الجماعي فهو يتم من قبل دول مجتمعة ضد دولة ما ويمثل مصالح وغايات هذه الدول، ويمكن إعطاء مثال عن التدخل الفردي "تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا عام 1950، والتدخل الجماعي كأن يصدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن بحق دولة ما مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، ويكون لهذا التدخل الجماعي آثارا أقل خفة وحدة من التدخل الفردي، كونه لا يأتي ضمانا لمصلحة دولة بذاتها، حيث جاء في المادة 148 والمادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة "أنه يكون للجمعية العامة أو لمجلس الأمن أن يوصي كلا منهما باتخاذ ما يراه ملائما من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، وكمثال على التدخل الجماعي نجد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999.

3- **التدخل الصريح أو الضمني**: يكون التدخل **الصريح** مصرحا به من طرف أجهزة الدولة الرسمية وغير رسمية، وتقوم الدولة المتدخلة في هذا النوع بالتدخل في دولة ما دون موافقتها ودون موافقة الدول الأخرى أو الآراء الأخرى، وهذا التدخل يعمل على تغيير قرارات الدول الأخرى من دون وسيط، أما التدخل **الضمني** أو الخطي فهو تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى بطريقة خفية لتحقيق أهداف وغايات ومصالح، وكثيرا ما ينتج عن التدخل الخطي آثارا سيئة وضارة، لأنه يحدث دون علم سلطات الدولة المتدخل فيها أو في

شؤونها.

4- **التدخل العسكري**: ويعني أن تقوم الدولة المتدخلة باستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل في شؤونها، واستخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل ويعتبر هذا النوع أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول لفرض إرادتها على الدول الآخرى.

ولقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن جميع أنواع التدخل التي حدثت كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى وأقوى من الدولة ضحية التدخل، وهذا بسبب عدم تكافؤ ميزان القوى السائد في النظام الدولي الجديد والعلاقات الدولية.

وعادة ما يكون التدخل العسكري للاعتبارات الإنسانية أو بصيغة الاعتبارات الإنسانية أو تحت هذا المصوغ أو التبرير أو الذريعة هو الأكثر والأوسع نطاقا في تاريخ العلاقات الدولية من التدخل العسكري من أجل إنقاذ رهائن يكونون ضحايا لعمليات إرهابية دولية.

إضافة إلى أشكال التدخل السابقة يمكن أن نضيف أنواعا وأشكالا أخرى للتدخل وهي:

التدخل المباشر وغير مباشروالتدخل الاقتصادي والتدخل الثقافي والإعلامي والتي نشرحها فيما سيأتي:

1- **التدخل المباشر**:

هو الأكثر خطورة؛ لأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويقصد به التدخل بصورة مباشرة باستعمال القوة العسكرية أو تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لدولة ما أثناء نزاعها مع دولة آخرى، وهذا الشكل من التدخل يعتبر من أهم وأبرز التدخلات التي عانى منها المجتمع الدولي والعالم منذ القديم ومازال يعاني منها.[1]

ونجد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول الممارسة لهذا النوع من التدخل من خلال تدخلها في العديد من البلدان كتدخلها في

---

[1]- أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007، ص110.

كوباوالمكسيك و أفغانستان، والعراق حاليا.

2- **التدخل غير المباشر**:

هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي وقد يكون بصورة خفية أو بصورة واضحة ويتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوطات الاقتصادية، وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروطا معينة للتأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها ويمكن أن يحدث أيضا عن طريق تقديم مساعدات للثوار في الثورات الداخلية للدول وذلك عن طريق تقديم المساعدات الحربية والاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل.

كما قد يعتمد هذا النوع من التدخل على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى والتي تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات أو مرتزقةبإلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيها أو تدعيم المعارضة، وتلجأ الدول إلى هذا النوع من التدخل لتّخلص من المسؤولية أو أي رد فعل إزاء تصرفها وكمثال على هذا النوع من التدخل نجد دائما الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه المرة تدخلها مختلف عن الحالات السابقة وهو التدخل المستعمل مع إيران ومع كوريا الشمالية.[1]

3- **التدخل الاقتصادي**:

ويقصد بالتدخل الاقتصادي أنه خال من استعمال القوة بل يستخدم الضغط الاقتصادي والحصار والمساعدات الاقتصادية ومنح القروض المالية ومقاطعة العلاقات الاقتصادية ومقاطعة المنتجات وتجميد الأموال، وعليه تقوم دولة ما بضّغط بشتى أنواعه على دولة أخرى لتهديد الدولة المرغوب في التدخل فيها لكي تغير أي أفعال أو إجراءات قامت بها وتجعلها فوق رؤية الدولة المتدخلة وبالتالي تقوم بالحصار الاقتصادي، كالحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وإيران، وأيضا الحصار الاقتصادي الذي فرضته ألمانيا وبريطانيا على فنزويلا سنه

---

[1]- بوراس عبد القادر، **مرجع سابق**، ص187.

1902، وكمثال آخر على التدخل الاقتصادي نجد مقاطعة فرنسا للكروم الجزائرية كرد فعل على قيام الجزائر بتأميم المحروقات.

أما فيما يخص الضغوط المالية فتكمن بقصد تقديم مساعدات مالية وقروض لدولة معينة في مقابل ذلك تقوم هذه الدولة المتلقية للمساعدات المالية والقروض بتغيير سياستها وفق ما يخدم مصالح الدولة المقدمة للقروض والمساعدات المالية، كما يكون الضغط المالي أيضا من خلال تجميد أموال الدولة أو تجميد أموال رعاياها للضغط على الدولة المتدخل فيها اقتصاديا بما يتماشى ومصالح الدولة المتدخلة.[1]

ومن المؤكد أن هذا النوع من التدخل خطير نظرا لسلبياته الكثيرة على الدول المستخدم ضدها وخاصة في ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة أو ما يطلق عليه اختصارا بتسمية العولمة.

4- التدخل الإعلامي والثقافي:

يعتمد هذا النوع من التدخل-الاعلامي- على تسليط النشاط الإعلامي والدعائي للتأثير على أفكار وتوجهات الرأي العام الدولي والداخلي، بما يسير مع التطلعات والأهداف المصلحية للدولة المتدخلة، إذ تحاول الدول المتدخلة من خلال وسائل الإعلام جعل المجتمع والمواطن يبحث عن بديل سياسي من خلال الإطاحة بالنظام الموجود والبحث عن البديل.

ولقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام في زيادة استخدام هذا النوع من التدخل الذي يصنفه بعض فقهاء القانون ضمن أعمال العدوان خاصة إذا اشتمل على التحريض على التمرد وإشاعة الفوضى.

أما التدخل الثقافي فهو يعتبر من الأساليب الاستعمارية القديمة الذي استخدمته الدول الاستعمارية في البلدان المستعمرة عبر الإرساليات الأجنبية والمدارس ونظم محو الأمية والمساعدات الميدانية للأرياف وغير ذلك، كوسائل للتدخل وفرض ثقافة ولغة البلد الدخيل، وبتطور التدخلات الثقافية في عصر العولمة والانترنت والانفتاح أصبح هذا النوع أوضح وأسهل وأسرع انتشارا.[2]

---

[1]- أميرة حناشي، **مرجع سابق**، ص114.

[2]- "التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان وإنتهاك سيادة الدول"، جامعة الرباط الوطني، في:

مما سبق ذكره يمكن تصور التدخل بكل أشكاله في منحى من الأسفل إلى الأعلى، إذ يكون في طرفه الأدنى الخطاب والهدف منه التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى مثل ما فعل الرئيس الأمريكي بوش سنة 1990 عندما ناشد الشعب العراقي في خطابه للإطاحة بالرئيس صدام حسين، حيث كان هذا الخطاب، صريحا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أي العراق، وهو ما يعد أدنى صور التدخل، أما أقصى صوره فتتمثل في التدخل العسكري المباشر، كما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإطاحة بنظام صدام حسين عن طريق التدخل العسكري المباشر وأقامت نظاما بديلا له يستجيب لمتطلباتها في المنطقة ويتماشى والوضع الإقليمي والدولي الذي تنشده الولايات المتحدة الامريكية مستقبلا، كما فعلت مع أفغانستان، وعليه نجد التدخل الدولي يشمل جميع أنواع السلوك من الإجبار المنخفض إلى الإجبار المرتفع، إذ تمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة وهذا بحسب الشكل التالي:[1]

الشكل رقم01: الشكل يبيّن لنا أشكال وأنواع التدخل الدولي.

غزو عسكري	أعمال عسكرية محدودة	الحصار الاقتصادي أو العسكري	دعم المعارضة (اقتصادي عسكري دبلوماسيا)	مستشارون عسكريون	مساعدة عسكرية	إعلام	خطاب

إلتزام مرتفع ← إلتزام منخفض

مصدر الشكل: جوزيف س ناي، ***المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ***، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، 1997، ص ص.196، 197.

يمكن قراءة هذا الشكل كنتيجة لأنواع وأشكال التدخل الدولي، الذي قد يكون في أقل صوره تأثيرا كالخطاب السياسي إلى أعنف وأقوى صوره كالتدخل العسكري وأحسن مثال على هذا الشكل هو الاحتلال

http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%88%D8%A8%D8%B3%D9.%85,(2018/03/09)

[1]- جوزيف س ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص ص196، 197.

الأمريكي للعراق في سنة 2003، حيث بدأ التدخل الأمريكي بالخطاب السياسي أولا بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وأن النظام القائم فيها نظام دكتاتوري منتهك لحقوق الإنسان وبالتالي هو خطر على الأمن والسلم الدوليين، ثم أتبع ذلكبالدعاية الإعلامية المغرضة ضد نظام صدام حسين المؤكدة لما سبق ذكره حول نظام صدام حسين، ثم تطور التدخل الأمريكي في العراق إلى دعم المعارضة العراقية لنظام صدام حسين سواء داخل العراق أو خارجه، ليأخد التدخل الأمريكي شكلا أقوى وأعنف عندما أعلن الحصار العسكري على العراق، وبدأ في القيام بعمليات عسكرية محدودة فيه، ثم وصل التدخل الأمريكي إلى أقوى صور التدخل والمتمثلة في الغزو العسكري الكامل للدولة العراقية.

وبعدما توضح لنا أنواع وأشكال التدخل الدولي الموجودة والواقعة في العلاقات الدولية ننتقل للحديث عن الحالات التي تستدعي التدخل الدولي أيا كان نوعه وسنوضح ذالك في العنصر التالي.

ثانيا: الحالات التي تدفع أو تستدعي إلى التدخل الدولي

رغم أصالة مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن هناك استثناءات على ذلك الأصل تبيح بعض حالات التدخل نذكر منها ما يأتي:

1- **التدخل دفاعا عن حقوق الدولة:** كما هو معروف في القانون الدولي أن كل حق يقابله التزام، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات عليها أن تحترمها، ومن التزاماتها عدم الإضرار بغيرها، كما أن إساءة استعمالها لحقوقها قد يكون فيه ضرر بدولة أخرى، وعندئذ يحق لتلك الدولة التدخل إذا لم تكن الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة مجدية في ذلك.[1]

لقد حدد الأستاذ "فوشي" بعض الحالات التي يجوز فيها التدخل وهي كالآتي:

أ- زيادة التسليح بما لا يتفق مع ما يلزم للدفاع عن النفس من قبل دولة معروفة بميلها للعدوان.

---

[1]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص225.

ب- قيام الدولة بمؤامرة بغرض التحريض على الثورة أو قلب نظام الحكم في دولة أخرى.

ج- قيام ثورة في دولة مايخشى من انتشارها على سلامة الدول المجاورة.

د- حالة تصريح دولة علنا على عزمها على بسط نفوذها على دولة أخرى.[1]

كما يرى البعض الآخر من الفقهاء أنه في حالة تردي الأوضاع في إحدى الدول المجاورة وانتشار الفوضى فيها وعجز سلطاتها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقافها وإحلال الأمن، فإن من واجب الدول المجاورة أن تتدخل ولو بالقوة المسلحة لإعادة الأمن ووضع حد للفوضى، ولكن بشرط ألا يحقق هذا التدخل أية أهداف أنانية أو توسعية.

2- **التدخل لحماية حقوق رعايا الدولة ومصالحهم في الخارج**: يثير هذا النوع كثيرا من الأسئلة حول دوافع الدول الحقيقية للجوء إليه، على أن الهدف منه يتمثل في حماية مصالح الدولة الحيوية في الخارج، وقد كان هذا النوع من التدخل قبل الحرب العالمية الثانية فعلا مشروعا وفق ما أكد عليه الفقه الدولي، على شرط أن يكون هناك نوعا من الالتزام من قبل الدولة بحسن النية، بشرط وجود خطر يهدد سلامة مواطنيها وممتلكاتهم في الدولة التي يقيمون فيها سواء بسبب سياسة الدولة المقيمة أو بسبب اضطرابات داخلية، أو حروب داخلية، وإدراك الدولة لعدم وجود أية وسيلة أخرى تحول دون إبعاد الخطر عن مواطنيها في الخارج إلا التدخل العسكري، وأخذ الدولة بمبدأ التناسب، واقتصار العمل العسكري فقط على إخراج مواطنيها من الأراضي المقيمين فيها، وأن لا يكون التدخل العسكري أكبر من الفائدة المرجوة من التدخل لحماية مواطنيها، فللدول الحق في حماية رعاياها في الدول الأخرى كما أنها مكلفة بذلك إذا ما كان قانونها الداخلي يلزمها بذلك، لكن تدخل الدولة من أجل حماية رعاياها في الدول الأخرى غير مطلق من كل قيد، كما أنه

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وباعتبار أن الدول تمتلك نظما قانونية فلا يجوز التدخل إلا إذا كانت تلك النظم القانونية غير كافية لحماية رعايا الدول الأخرى وأمنهم ومصالحهم في حالة خرق حقوق الأجانب وعدم الحفاظ على أمنهم كبقية المواطنين، أو تعرضهم لاعتداءات غير مشروعة، عندئذ يحق للدول أن تتدخل لحماية حقوق ومصالح وأمن رعاياها.[1]

إن الأمثلة الدالة على هذا النوع من التدخل كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية نذكر منها تدخل القوات البحرية الأمريكية في لبنان في يوليو من عام 1976 من أجل إجلاء الرعايا الأمريكان الذين كانوا يواجهون مخاطر الحرب الأهلية اللبنانية.

3- **التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة:** يرى الأستاذ الغنيمي مشروعية التدخل الجماعي استناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذيبيبح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية المتدخل في شؤونها على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين أو في حالة الدولة المعنية بالعدوان على دولة أخرى، ويشكل التدخل الجماعي الذي يتم بقرار من منظمة الأمم المتحدة عملا جائزا لاستناده إلى شرعية دولية.[2]

4- **التدخل بناء على طلب الحكومة: يجيز "كونيدك** "gonidic التدخل إذا كان بناء على طلب، أي دون أي ضغط ويجب أن يأتي الطلب حسب رأيه من طرف الحكومة الفعلية سواء بناء على اتفاق أو على دعوة صريحة من الحكومة القائمة.[3]

5- **التدخل ضد التدخل:** نكون في هذه الحالة بصدد قيام دولة ثالثة بالتدخل ضد دولة أخرى قامت بالتدخل هي الأخرى ضد دولة أخرى، وذلك لمنعه أو إيقافه وفي هذه الحالة يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل الأول مشروعا أو غير مشروع.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص222، 221.
[2]- **المرجع نفسه**، ص226.
[3]- **المرجع نفسه**، ص ص226، 227.

وفي حالة ما إذا كان التدخل الأول مشروعا (تم بناء على اتفاق أو طلب أو من أجل حماية حقوق الإنسان والأقليات) لا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة ويعد أي تدخل منها غير شرعي.

أما في حالة التدخل الأول كان غير مشروع هنا يجوز التدخل ضده، لأن التدخل الأول يضر بمصالح الدولة القائمة بالتدخل المضاد، بمعنى يجوز التدخل إذا كان هناك إضرار بمصالح الدولة المتدخلة أو إضرار بالصالح العام للمجموعة الدولية.[1]

6- **التدخل من أجل حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية:** يقصد بهذا التدخل ذلك التصرف الذي تقوم به الدولة ضد دولة أخرى بهدف حملها على وقف المعاملة المتنافية مع القوانين الإنسانية لرعاياها.[2]

يبين لنا الفقيه "شارل روسو" أن الهدف من هذا التصرف هو وقف العمليات المنافية للإنسانية ومنع تجديدها مستقبلا، وكذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة، كالتصرف مؤقتا محل الدولة المعنية، وقديتم هذا التدخل أحيانا بصفة فردية وأحيانا بصفة جماعية، ويعد هذا النوع من التدخل من أهم القضايا التي يكثر حولها الجدل بين الدول.

كما يرى بعض الفقهاء جواز التدخل دفاعا عن الإنسانية في حالات الاضطهاد التي تمس حقوق الأقليات في دولة ما، وأن الاعتداء على حياتهم وحرياتهم وحقوقهم هو الإخلال بقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، ومن هؤلاء الفقهاء نجد الفقه "فوشي" الذي يسلم بأن هناك واجب عام يفرض نفسه على الدول يتمثل في التضامن لمنع الإخلال بقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، كاحترام حياة الأفراد وحرياتهم مهما كانت جنسيتهم وأصلهم أو ديانتهم، وبالمقابل هناك من يرى أن هذا الشكل من التدخل لا يستند إلى أساس قانوني، ومع ذلك من الجائز التدخل للحماية الإنسانية.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص228.
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص228، 229.
[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

وقد توسع في الفترة المعاصرة مفهوم التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية، ليشمل جميع الحالات التي يواجه فيها المواطنون والمقيمون في دولة معينة أضرار وانتهاكات، أي أن التدخل لم يعد يقتصر على رعايا الدولة، بل تعداها إلى المواطنين كنتيجة للقتل والتنكيل ضمن جرائم الإبادة الجماعية، وبشكل خاص في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية أو الدول التي تنشأ فيها صراعات مسلحة داخلية لأسباب عرقية أو قبلية أو دينية أو سياسية والتي كانت تابعة سابقا للمنظومة الاشتراكية التي بمجرد سقوطها تفشت الصراعات الداخلية في كثير من الدول مما أدى إلى انتشار الكثير من المظالم والحروب والصراعات الداخلية والإقليمية وخصوصا ما يتعلق بالعرقيات، ففرض هذا النوع من التدخل على الدول والمنظمات الدولية لحماية هذه الأقليات تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية، ويستخدم هذاالنوع من التدخل التدخل العسكري بشقيه السلمي والعنيف، ويتم في الغالب تحت غطاء قانوني من الأمم المتحدة،[1] والحالات كثيرة على هذا النوع من التدخل والتي دفعت بالمجتمع الدولي إلى التدخل العسكري من أجل اعتبارات إنسانية ألا وهي: حماية حقوق الإنسان التي تتعرض لانتهاكات جسيمة في دولها.

المبحث الثاني: التدخل الدولي وتأثيره على مبدأالسيادة الوطنية

تعرض مبدأ السيادة المطلق للاهتزاز منذ أن دخلت مسألة الإنسان إلى نطاق القانون الدولي وسمحت الدول الغربية لنفسها بالتدخل الإنساني العسكري في كثير من الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر، مستندة في ذلك إلى فكرة الحماية الإنسانية والحماية الدبلوماسية، الأمرالذي أثار الخلاف القانوني حول جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول لمنع انتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي إثارة الجدل حول مبدأ السيادة أي كون مطلقا أم نسبيا خصوصا مع التغيرات الدولية الجديدة.الأمر الذى يطرح جدلية العلاقة بين التدخل الدولي الانساني ومبدأ السيادة الوطنية، أي العلاقة الجدلية بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص223.

وقبل ذلك لابد من التطرق أولا إلى تعريف مبدأ السيادة الوطنية والى أهم التطورات التي عرفها في مضمون، وذلك في ما يأتي:

المطلب الأول: تطور مبدأ السيادة الوطنية:

أولا: تعريف السيادة: تعرّف السيادة بأنها مفهوم تاريخي قديم ثابت ومقدس لارتباطه بالهوية والتميّز الوطني.[1]

وللسيادة عدة تعريفات وضعها الباحثون لكن وعلى الرغم من اختلاف التعاريف اتفق الباحثون على أن السيادة هي: "السلطة السياسية العليا للدولة القادرة على تنظيم نفسها وإدارة شؤونها، وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقتها الدولية، فهي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من النزاعات، وهي كذلك لا تخضع ماديا ومعنويا إلى سلطة أخرى.[2]

وعليه فإن السيادة تشير إلى معنيين:

أحدهما ايجابي: ويعني قدرة الدولة كوحدة سياسة مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أي قيود تفرض عليها، فضلا عن تلك القيود التي ترتضيها بالتقدير المنفرد أو بالاتفاق الدولي.

والمعني الآخر سلبي: يقوم على عدم إمكانية خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها، وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي ينصرف إلى علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسة المعلومة، ووجه خارجي ينصرف إلى نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.

ويعرف الفقيه "جون بودان" السيادة في مؤلفه المعنون" ستة كتب عن الجهورية" الذي نشره عام 1576 بأنها "سلطة عليا على المواطنين والرعايا".[3]

---

[1]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص158.
[2]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص239.
[3]- **المرجع نفسه**، ص240.

أما الأستاذ مصطفى أبو زيد فسيادة عنده هي السلطة الأصلية التي تنبع سائر السلطات منها، وهي لا تنبع من أي منها لأنها أصلية.[1]

ثانيا: تطّور مضمون السيادة

منذ ظهور الإطار القانوني للدولة في القرن السابع عشر وفقا لمعاهدة واستفاليا 1648 اعتبر مفهوم السيادة الركيزة الأساسية التي استند إليها ولا يزال التنظيم السياسي الدولي،[2] ومنذ ذلك التاريخ وحتى بدايات القرن العشرين ظل مفهوم السيادة المطلقة مهيمنا على التصورات السياسية والفكرية وعلى نحو لم يكن يسمح بطرحه للنقاش السياسي والجدل الفكري للنظر في تعديله أو التخفيف من مضمونه، وعلى الرغممما شهدته تلك الفترةمن حروب واعتداءات وخروقات من قبل بعض الدول لسيادة واستقلال دول أخرى، فقد بقي مفهوم السيادة القومية المطلق بمكانته كحجر زاوية في سبيل حسم النزاعات وحلها وتحديد صاحب الحق والمتعدي.

إذا فالسيادة على ضوء المفهوم التقليدي غير محدودة ولا يمكن أن تكون محددة باعتبار أنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة فوق سلطة الدولة، فبهذه الصفة عدت الدولة مطلقة التصرف على الصعيد الخارجي وغير تابعة لأية هيئة أخرى سواء داخلية أو خارجية، وبهذا المعنى فللدولة الحق المطلق في رفض التدخل في شؤونها من أي جهة أجنبية عنها، لذلك فإن هناك جانبان للسيادة هما كالآتي:

1- **الجانب الداخلي:** يعني امتلاك الدولة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والمجموعات التي بداخل إقليمها، وأي انتهاك لهذه الأوامر يعرضهم للعقاب، كما أن الدولة هي الهيئة المخولة والوحيدة حسب معاهدة واستفاليا والتي تأخذ على عاتقها حماية مواطنيها، وان لم تفعل أو رفضت أن تقوم بهذه الوظيفة تكون بذالك قد قصرت في تأديتها لوظيفتها.[3]

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[2]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص158.

[3]- François,Rioux Jean**, La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**, Paris: L'Harmattan, 2001, p.24.

2- **الجانب الخارجي:** يعني الاستقلال عن كل رقابة وتدخل من أية دولة أخرى أو منظمة دولية وهنا ينشأ التميز بين دولة كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة.[1]

لكن ومع تزايد تطوّر المعرفة الإنسانية واتساع شبكة العلاقات بين الدول الراجع إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري الدولي في المجالات الاقتصادية المختلفة، وفي موضوع الأمن القومي لتوفير ضمانات الحماية المشتركة تحت مظلة الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن المتبادل وبروز التنظيمات الدولية فوق القومية super national organization كعصبة الأمم وفيما بعد الأمم المتحدة لم يعد مفهوم السيادة المطلق قادرا على الحيلولة دون أن تنتظم الدول مع بعضها البعض بعلاقات الاعتماد المتبادل أو الصراع والتنافس، لأنه لا يمكن للسيادة المطلقة أن توجد سوى في عزلة تامة، وهذا لا يتطابق مع واقع العلاقات الدولية، ناهيك على أن القول بالسيادة المطلقة يؤدي على جملة نتائج وانعكاسات انفرادية خطيرة تعوق تعاون الدول.

ورغم ذلك التطور والتفاعل بين وحدات المجتمع الدولي الا أن ذالك لم يلغ استمرار الدول التمسك بسيادتها ومقاومة كل محاولة للمساس بها لا سيما بعد أن أخذ التأكيد على مفهوم السيادة طابعا مؤسساتيا بعد تأكيد الأمم المتحدة عليه في الكثير من مواد ميثاقها، لا سيما في الفقرتين الرابعة والسابعة من المادة الثانية للميثاق، لنجد دول العالم الثالث التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وهي بطبيعة الحال الحلقة الأضعف في سلسلة التكتلات الدولية تشدد على مفهوم السيادة وتعده الضمان الحقيقي المعبر عن منهج الاستقلال الذي اختطفته لنفسها منذ بداية الستينات للتخلص من السيطرة الاستعمارية.

ولقد نجحت هذه الدول وإلى حد بعيد بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي في الوقوف بوجه محاولات الدول الغربية للالتفاف على سيادتها من خلال حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار العديد من الإعلانات التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزز من

---

[1]-أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص236.

مفهوم السيادة والاستقلال ومنها الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على المصادر الطبيعية الذي تبنته الجمعية العامة عام 1962، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية الذي أصدرته الجمعية العامة كذلك عام 1965، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والإعلان الخاص من عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول عام 1981، ومن الملاحظ أن هذه الإعلانات شكلت حافزا معنويا للكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث للوقوف في وجه الدول الغربية التي حاولت استعادة بريقها الاستعماري في دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى أن فترة الحرب الباردة عطلت قدرات الأمم المتحدة في رصد ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان الفاضح في الكثير من الدول تحت شعار وستار السيادة والمحافظة على الأمن والسيادة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لكن وبانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق عام 1991 أصبح الطريق سالكا للغرب لترويج فكرة أنه لا يمكن لدولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، وبالتالي تشجيع مفاهيم الاعتماد المتبادل والتعاون والبناء الاقتصاد العالمي الموحد والتنمية المتبادلة ومكافحة الإرهاب وبناء الديمقراطية في الدول النامية وتطوير مناهج التعليم من منطلق أن الدول في إطار النظام الدولي الجديد لا تستطيع أن تعتمد على نفسها لتسيير أمورها، وأن هناك اعتماد متبادل فيما بينها يفرض نفسه لا سيما في المجال الاقتصادي، لذا فمن المنطقي جدا أن يبدأ الغرب بالترويج لمفهوم اقتصاديات السوق والليبرالية الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة القائمة على إزالة القيود والعوائق والقوانين الداخلية التي تمنع من اندماج الدول في السوق العالمية.

وقد تزامن هذا الاتجاه الاقتصادي نحو تقليص مفهوم السيادة مع اتجاه سياسي آخرأخذ بالتبلور في البيئة الدولية وهو استخدام شعارات حقوق الإنسان وحماية الأقليات كأداة رئيسية للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي تحت ذريعة وشعار ما بدأ يعرف بالتدخل الدولي

الإنساني،[1] كما انه وبناء على إعادة تعريف مفهوم السلم والأمن الدوليين أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان يتعلق بحماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول، لكن تغيّر الحال وتغيرت الاحتياجات، وأصبح التحدي الذي يواجه السلم والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة لما قد يحدث داخل بعض الدول الأخرى لأن الأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدواها إلى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها،[2] وأصبحت التضحية بجزء من حقوق السيادة الوطنية شرطا ضروريا من أجل استمرار الدولة نفسها واستمرار الجماعة الدولية.

وبناء على هذه التطورات أصبحنا نتحدث عن تحول في المجتمع الدولي عما كان يعرف في الماضي من مجتمع الدول Of Community Nations ليصير مجتمع دوليا بالمعنى الدقيق Community Intrenational إن هذا التحول دفع بعض الباحثين للحديث عن إرادة المجتمع الدولي التي أصبحت بهذا المعنى المشار إليه مصدرا من مصادر الالزام في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، ليذهب فريق أخر من الباحثين للحديث عن أن البشرية برمتها قد أصبحت شخصا قانونيا دوليا أو على الأقل هي في سبيلها لأن تكون كذلك، كما أضحى لهذا المجتمع الدولي من جهة ثالثة نظامه الخاص به.

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول بأن التطورات التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة سارت نحو تقليص دور السيادة الوطنية وإيلاء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية، والقداسة التي أحاطت بالسيادة كمظهر أساسي لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، حيث أصبح لممارسة الحقوق توفير شروط، وهذا ما سنقف عليه من خلال العنصر القادم الذي يؤكّد لنا تقيّيد سيادة الدولة في عصر

---

[1]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص161.
[2]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص258.

العولمة والتدخل الدولي الانساني، وذالك في إطار التغييرات التي عرفها المجتمع الدولي المعاصر.

المطلب الثاني: تراجع السيادة الوطنية أمام تطور ظاهرة التدخل الدولي

لم تعد الدولة وحدها تتحكم في كل شيء وتحل محل الفرد في كل صغيرة وكبيرة رغم مقاومتها من أجل الإبقاء على الاحتكار في القرار والسياسة،[1] كما أن وظيفتها التقليدية القائمة على الحراسة والأمن قد تغيرت إلى وظيفة جديدة متمثلة بفكرة الدولة الحامية القائمة على تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها وهذا ما أكدته الأحداث التي تلت الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبح الفرد يحظى باهتمام القانون الدولي من خلال ظهور قانون الإنسان ومبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم العالمية الموجهة إلى سلامة البشرية وأمنها، ونتيجة لذالك ظهر الفرد كوحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة ليس فقط الحقوق المقررة قانونا إنما أيضا قواعد العرف والدين والأخلاق، لأنها تهدف في مجملها إلى حماية التكامل الإنساني والكيان الإنساني،[2] حيث أصبحت حقوق الإنسان مسألة تهم الجماعة الدولية والقانون الدولي ولم تعد تتعلق بالمجتمعات وتخضع للقانون الداخلي، كما أوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن مبدأ السيادة أصبح ذا طابع إنساني[3] الأمر الذي شكل تحديا لمبدأ سيادة الدولة التقليدي، فعلى الرغم من أن مسالة حقوق الإنسان لم تكن يوما موضوع نقاش في السياسة الدولية وخاصة في السياسة الخارجية للدول على اعتبار أنها مدرجة ضمن اختصاصات السياسة الداخلية للدول أي مسالة وطنية داخلية يرفض التدخل فيها.[4]

وبذلك أصبح التدخل الدولي الإنساني كأحد القيود التي تحد من حقوق الدولة في ممارسة سيادتها وفقا لما حدده لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، فالدولة كشخصية دولية ومركز قانوني يمنحها

---

[1]- عبد السلام يخلف، "الديمقراطية وحقوق الإنسان- ثنائي الكرامة للفرد والقوة للدولة-"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتجية**، ع2، 2008.

[2]- محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ص61.

[2]- بطرس غالي، "العرب أمام تحديات العولمة-حقوق الإنسان، الديمقراطية وأشياء أخرى-"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتجية**، ع2، 2008، ص ص16، 17.

[3]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص267.

[4]- بطرس غالي، **مرجع سابق**، ص ص16، 17.

الحرية في ممارسة سيادتها والتصرف في شؤونها، ولكن هذه الحقوق تخضع لعدة قيود ومن ضمنها التدخل الإنساني،[1] وهذا يؤكد أن الدولة لم تعد مطلقة التصرف داخل إقليمها، وأصبحت بذلك نظرية السيادة لا تتفق مع التطور الجديد للقانون الدولي، ومع محاولات إخضاع الدولة لسلطة المنظمات الدولية، ومع إقامة نظام الأمن الجماعي وآخر للتنمية الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة.[2]

كما يمكن أن نشيرإلى أحد أهم التطورات التي دعمّت حق التدخل باسم الإنسانية وطورته وهو تشكيل اللجنة الدولية للتدخل الإنساني وسيادة الدول والتي أنشئت في سبتمبر من عام 2000 وبمبادرة من وزير الخارجية الكندي السابق "لويد أكسوورني" والتي يشترك في رئاستها "غاريت افانز"، "ومحمد سحنون"، وهي مكونة من 10 أعضاء من الشخصيات الدو لية البارزة.

وقد قامت هذه اللجنة الدولية للتدخل الإنساني وسيادة الدول بإعداد تقرير كلفتها به هيئة الأمم المتحدة في 18 سبتمبر من عام 2000 يتعلق بهذا الحق، وأهم تطور يتعلق بالتدخل الإنساني في هذا الصدد هو استبدال التقرير تعبير "**التدخل الدولي أو التدخل الدولي الإنساني**" بتعبير آخر يمكن من خلاله ايجاد حل وسيط بين مفهوم سيادة الدولة ومسؤوليتها المطلقة عن محاسبة رعاياها وحمايتهم وبين مسؤولية الجماعة الدولية عند انهيار سلطة الدولة أو انحرافها عن واجبها في حماية رعاياها، وأهم ما أضافه التقرير في هذا المجال هو إدخال مفهوم **المسؤولية الدولية للحماية** الذي يعني أن هناك سلطة أخرى فوق سلطة الدولة تحل محلها إذا تسببت نتيجة عجزها أو قهرها في انتهاك حقوق الإنسان داخلها،[3] كما يضع التقرير سلطة اتخاذ قرار التدخل الدولي الإنساني في يد مجلس الأمن، لأنه من ضمن سلطاته بأن يعلن عن أية حالة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وحجتهم في ذلكأن هدف التدخل الدولي الانساني هو حماية الإنسان لصفته تلك

---

[1]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص261.

[2]- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولي في مصطلح القرار الحادي والعشرين**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص342.

[3]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص274.

وبتالي منع الانتهاكات التي تمس كرامته وحرمته أو أية حملات تمييزية ضده أو ضد أية جريمة تمس شخصه، خصوصا أنه من بين خصائص المجتمع الدولي المعاصر الاهتمام بالإنسان التي تعني كل الجنس البشري الذي يشمل جميع الشعوب، وهو ما عبر عنه الأستاذ "روني جان دوبوي" حين ذكر أن الإنسانية تعني كل الشعوب وهي أشمل من كل الأمم.[1]

وعليه أصبح تبرير التدخل الدولي الإنساني يقوم على أن مسألة حقوق الإنسان لم تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة من جهة، حيث يقول في ذالك الفقيه "دافيد روزيي" أنه إذا كان هناك استثناء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فهو مبدأ التدخل الإنساني المبني على واجب الإعانة والمساعدة الانسانية،[2] ومن جهة أخرى أن مسألة حقوق الإنسان لا تعتبر خارجة عن المجال الدولي العام وبالتالي فالتدخل الدولي لا يعد مساسا بسيادة الدولة الوطنية وهذا ما تأكد في نص المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن يتعهد جميع الأعضاء منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55، ومن بين هذه المقاصد يشير الميثاق إلى أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، وهو ما أكد عليه أيضا قرار الجمعية العامة الصادر في 18 ديسمبر من عام 1948 بخصوص التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1946- 1949 على إثر الدعوة التي قدمتها الهند ضد جمهورية جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية بشأن سوء معاملة رعاياها على اعتبار الهند تربطها بجنوب إفريقيا معاهدة حول معاملة رعاياها الهنود في جنوب إفريقيا، لترد جنوب إفريقيا على ذلك بأن الأمر يعد مسألة داخلية ورفضت الدعوة، فكان حكم محكمة العدل الدولية أن الموضوع أصبح له صفة دولية وأنها مختصة به، وفق هذه الحادثة اعترفت منظمة الأمم المتحدة بأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لم تعد من صميم الاختصاص الوظيفي الداخلي، وذلك في لائحة صادرة عن الجمعية العامة في 25 أفريل

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص275.
[2]- **المرجع نفسه**، ص278.

من عام 1945 حيث عدّت مسألة حقوق الإنسان مسألة يقرها القانون الدولي حتى لو كان يدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة، إذ في حالة ما إذا أبرمت اتفاقيات دولية بشأنها تصبح المسألة لها الصفة الدولية،[1] وبعبارة أخرى تكون الدولة بذلك قد وافقت إراديا على تقييد سيادتها دوليا.

وعليه يعد استمرار الحديث عن مبدأ السيادة المطلقة هو في الحقيقة إغفال لتطور الحياة السياسية الدولية خاصة في مجال حقوق الإنسان وتقرير المصير وبذلك تغيّر محتوى السيادة وتم الاستغناء عن فكرة السيادة المطلقة بعدما تبيّن من خلال هذه التطورات أنها أصبحت ذات طبيعة نسبية،[2] بمعنى أن مفهوم السيادة تراجع من صيغته المطلقة إلى صيغته النسبية، وذلك تزامنا في المقابل مع تطور مبدأ التدخل الدولي الانساني والتحول في تفسيره من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنة.

لكن رغم ذلك يمكن القول أن مبدأ السيادة دائم ومستمر لا يتغير إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تغيّرت أو أعيد توزيعها وفق التطورات التي حدثت وهذه التطورات لا تعني أبدا نهاية مفهوم السيادة ولكن تعني أن مبدأ السيادة قد تغيّر مفهومها وتمت إعادة توزيعها.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول أنه وحسب رأي بعض فقهاء القانون الدولي أن التدخل الدولي الانساني قد شاع بما يكفي لاعتباره عرفا دوليا، الأمر الذي جعل منطقة الحقوق الوطنية تنحصر لصالح منطقة الحقوق الدولية التي أخذت تتسع تدريجيا بسبب الاعتبارات الانسانية التي صارت تضغط على الجماعة الدولية للتدخل في الصلاحيات الوطنية حفاظا على حقوق الانسان وحفاظا على مصلحة الأمن والسلم الدوليين التي يمكن اعتبارها أيضا انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، لتثار بذالك العلاقة الجدلية بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي لصالح هذا الأخير، الأمر الذي يعني الانتقاص من

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص277.
[2]- **المرجع نفسه**، ص278.

سيادة الدول ومن ارادتها المستقلة لصالح التدخل الدولي الانساني.

المبحث الثالث: التدخل الدولي: بين الاعتبارات الانسانية ومصالح القوى الكبرى.

طرحت تداعيات نتائج التدخل الدولي الإنساني، قضية البحث في حقيقة هذا التدخل الدولي المبرر بالإعتبارات الإنسانية، في إذا ماكانت أهدافه إنسانية محضة أم هناك مصالح إستراتيجية حيوية تهدف القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد تحقيقها من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان داخلها، وهو الأمر الذي سوف نحاول توضحه فيما سيأتي:

المطلب الأول: الأهداف المعلنة والخفية للتدخل الدولي

يهدف التدخل الدولي إلى تحقيق آثار معينة سواء من أجل إبقاء الأوضاع القائمة أو تغييرها يمكن حصرها في النقاط الأتية:

أولا:

- تهدف الدول من وراء تدخلها إلى إبقاء الأوضاع القائمة على حالتها في الدولة وذلك بحسب ما تقتضيه ظروف البلد ومصالح الدولة المتدخلة.
- تهدف الدولة من وراء تدخلها الى حماية النظام القائم في البلد سواء للحيلولة دون تغيّير النظام السياسي والاجتماعي أو حماية رعايا الدولة المتدخلة ومصالحهم أو حمايتها معا.
- يتخذ هذا التدخل شكل تقديم المساعدات العسكرية للنظام أو المساعدات الاقتصادية والمالية أو التهديد باستعمالها في حالة ظهور بوادر تغيير الأوضاع القائمة.

ثانيا:

- تهدف الدولة من وراء تدخلها تغيير الأوضاع في البلد المتدخل ضده، لأن الأوضاع القائمة لا تتناسب مصالحها الحيوية والإستراتيجية وتشكل تهديدا ويتم هذا التدخل للأغراض التالية:
- من أجل قلب النظام الحاكم أو المساعدة على قلبه كما حدث

في الشيلي في سنة 1973.

- لمقاومة الإجراءات التي تتخذها الدولة كما حدث في إيران بعد الثورة الإسلامية.
- لغرض تغيير أسس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما حدث في الأزمة البولونية.[1]

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن التدخل الدولي

لا يمكن لحقيقة الدافع الإنساني أن يكون مبررا أساسيا يدفع بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وإنما توجد دوافع ومبررات أخرى تحفز القوى الكبرى للتدخل في بعض المناطق الساخنة في العالم باسم حقوق الإنسان، ولعل أقوى تلك المبررات هي المصلحة والمنافسة للحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية والتي لها نفوذ داخل الأمم المتحدة، وبناء على ذلك يمكن أن نسجل بعض النتائج حول دوافع التدخل الدولي ومدى نزاهته وتأدية الأطراف الممثلة له فضلا عن شرعية النتائج المترتبة عليه، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- أدى الاعتماد الأساسي على نوع التدخل العسكري كأهم وسيلة في تأمين حقوق الإنسان وحماية الأقليات الى إهمال وسائل دعم وتأمين أخرى مثل الممارسات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية وسياسة التغيير التدريجي.

2- ان تركيز الأمم المتحدة على إستراتيجية التدخل العسكري في حل الأزمات والحروب والصراعات الداخلية جعلها تهمل أهمية وسائل وآليات أخرى قد تكون أكثر حسما وفعالية في حل تلك الأزمات والحروب، لأن ما يحدث من مشكلات وحروب داخلية من صنع الإنسان، لذلك فمن الأفضل اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية بدلا من اللجوء إلى خيار التدخل العسكري الذي يمكن أن يهمل الأسباب الحقيقية لتلك الصراعات، فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري وحاسم، لأنها ركيزة الأمن والسلام والاستقرار في كل دولة، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتوقف سباق التسلح كانت الكثير من

---

[1]- أحمد سي علي، **مرجع سابق**، ص232.

الدول تعاني من الفقر والحرمان بسبب مشكلات سياسية واقتصادية مستعصية، والتي لم تلق أي دعم من الدول الكبرى التي بدأت تتخلص من تقديم مساعدات اقتصادية لهذه الدول الفقيرة خاصة بعد وقف سباق التسلح، بل ذهب بعض من تلك الدول -لا سيما الدول الصناعية الثمانية -بوضع شروط على المساعدات التي تقدمها لهذه الدول كشرط تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وإتباع أساليب الخصخصة لقطاعاتها الاقتصادية، وعلى نحو يقلص من سيادة الدولة وسيطرتها على مواردها الاقتصادية، ومن الواضح أن هذا الأمر يزيد بلا شك نحو مزيد من التعقيد والتشابك، لأن تجاهل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للكثير من هذه الدول الفقيرة والامتناع عن تقديم لها مساعدات مالية وتقنية لازمة لحل هذه المشكلات، بل وضع شروط مسبقة لتقديم المساعدات التي دفعت وستدفع بلا شك نحو تفاقم تلك المشكلات وبالتالي تفجير النزاعات والحروب الداخلية، مما يدفع في نهاية المطاف إلى حصول التدخل العسكري الأجنبي الذي لن يزيد تلك المشكلات سوى تعقيدا أو تكريسا.[1]

3- ادت فكرة التدخل الدولي من أجل الإنسانية والتي أصبحت تحدث في الكثير من الأحيان وتحت مظلة الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام الدولي، إلى بداية التشكيك في دور الأمم المتحدة في التدخل من أجل حفظ السلام باستعمال القوة العسكرية، وذالك نظرا لاعتمادها على التدخل العسكري في أغلب حالات التدخل، هو ما يؤكد أن تدخل الأمم المتحدة لم يكن لأسباب إنسانية، وإنما لمصالح إستراتيجية للدول المهيمنة على المنظمة.

4- إن ظهور الحماية العسكرية المصاحبة للمعنونات والمساعدات الإنسانية، جعلت هذه الفكرة، أي ربط المعونات الانسانية بالحماية العسكرية مرتبطة بفكرة الاستعمار، لأنه وكما يقول أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أوكسفورد "أدمزروبرت" ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من أبناء

[1]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص180.

البلد،[1] هذا بالإضافة إلى أن فكرة المعونات المحمية عسكريا قد يؤثر سلبا على عمل منظمات أخرى للإغاثة الإنسانية مثل الصليب الأحمر وجمعية أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات.

5- لابد ان يتم التدخل الدولي الإنساني ولا سيما العسكري، تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن ما يحدث في الواقع يثبت أنه حدثت تدخلات عسكرية كثيرة من دون اشراف الأمم المتحدة أو بالتعبير القانوني من دون تفويض من الأمم المتحدة.

6- أدى التدخل الدولي الى خرق للقواعد القانونية الدولية التي توصي بعدم جواز القيام بأعمال تمس بسيادة الدول، وتعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول مهما كان الهدف.[2]

7- توسع بناء على نص المادة 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة -والتي وضحناها سابقا- نطاق التدخل الدولي الإنساني وأعطيت صلاحيات للمجتمع الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى حد سوغ له إجازة التدخل الدولي لتغيير نظم سياسية وإقامة نظم أخرى.

8- تكمن خطورة الأمر في أنه يمكن أن يترتب على التكيّيف القانوني لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، أن يفتح الباب أمام المزيد من حالات التسييس لقضايا ونزاعات دولية لا سيما إذا أخذنا اعتبار التداخل الحاصل بين مصلحة المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة ومصلحة بعض القوى والأطراف المهيمنة على المنظمة الدولية، والتي تسعى إلى تحقيق مقاصد سياسية بشرعية دولية،[3] خاصة بعد أن أخذت الساحة الدولية تشهد ازدياد، في التدخل الإنساني ليس لمصلحة المجتمع الدولي وإنما لصالح بعض الدول المؤثرة في السياسة الدولية المعاصرة، والتي اتسمت سياستها التدخلية بالكثير من الحالات الانتقائية والازدواجية وبالممارسات السلبية والتي انعكست نتائجها على الاستقرار والأمن في الكثير من المناطق التي تم فيها التدخل، ما يؤكد حقيقة أن التدخل الدولي تحت غطاء حماية

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص181.
[2]- حسين قادري، **مرجع سابق**، ص27.
[3]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص67، 68.

الإنسانية من انتهاكات حقوق الإنسان هو لخدمة مصالح معينة للدول العظمي لا أكثر، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة فهناك الكثير من الانتهاك لم يكن فيها أي حالة تدخل دولي كالمجازر التي ارتكب في فلسطين ولبنان من قبل القوات الإسرائيلية خصوصا مجازر دير ياسين، وكفر قاسم ومخيم جنين وبيت حانون وبيت جلا وصبرا وشاتيلا وقانا، كل هذه المجازر لم تدفع المجتمع الدولي للتدخل لمنع إسرائيل من ارتكاب هذه المجازر التي ارتكبت بحق الإنسانية، بالإضافة إلى المجازر التي حدثت في رواندا والصومال وليبريا هي الأخرى مثال صارخ على جرائم الإبادة الجماعية التي لم يحرك المجتمع الدولي أمامها ساكنا ولم تكن أي هناك أي حالة تدخل دولي لوقف هذه المجازر.

9- تكمن خطورة القرارات الدولية المتعلقة بالتدخل الدولي الانساني تكمن في خضوعها للمنطلقات السياسة والاعتبارات المصلحية للدول الكبرى، أكثر من خضوعها للمعايير الإنسانية أو الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي، لا سيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي في تفسير القانون المتعلق بمسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، والأكثر خطورة في موضوع التدخل الدولي هو ما بدأ الترويج له من آليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعبر مفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير لبعض الجماعات والأقليات ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة، فضلا عن مفاهيم أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها مثل مفهوم الأمة الإثنية[*] والديمقراطية الاثنية،[**](1) التي تهدف من ورائها إلى تمزيق وحدة الشعوب تحت شعارات تجميلية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

[*]- الأمة الإثنية: هي أقلية تشكل أمة مستقلة قائمة بذاتها ومن المتحسن أن يسمح لأفرادها بالعيش ضمن اطار الدولة وإن لم يسمح لهم بذلك فينبغي أن يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام.

[**]- الديمقراطية الإثنية: والتي تعني أن لكل جماعة اثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة وبأسلوب ديمقراطي من حيث استخدامها للغتها ودينها ومواريثها الثقافية ورغبتها في التعبير عن ذاتها وطموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس عرقي وديني وقبلي.

(1)- **المرجع نفسه**، ص58.

خلاصة واستنتاجات:

مما تقدم في هذا الفصل نستخلص الإستنتاجات الهامة التالية:

- ظاهرة التدخل الدولي قديمة في العلاقات الدولية لكنها في القديم كانت مرتبطة بقوة الدول، إنطلاقا من أنّ الدول القوية يحق لها أو قوتها تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة، وذلك من أجل التوسع وكسب مناطق نفوذ، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل الدولي بالإعتبارات الإنسانية بعد دفع من الدول الغربية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم وتنظيمها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وهو ماأصبح يعرف بالتدخل الدولي الإنساني، لكن الوسيلة المستخدمة في هذه التدخلات الدولية منذ القديم إلى يومنا هذا لم تختلف، وهي إستخدام القوة العسكرية في هذه التدخلات الدولية.
- أدى التطوّر في مبدأ التدخل الدولي للإعتبارات الإنسانية أدى في المقابل إلى تقليص مبدأ السيادة الوطنية للدول وأحدث تحوّل في طبيعتها من الصيغة المطلقة الى الصيغة النسبية، وأنتج بذالك مبدأ الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بدلا عن مبدأ منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- التدخل الدولي الإنساني فتح المجال لكثير من الأعمال الدولية التي تنطوي تحت تعريف التدخل وتبرر حالات التدخل بالدوافع الإنسانية، وهي في الحقيقة مرتبطة بتحقيق المصالح الاستراتيجية الحيوية للقوى الكبرى في الدول المتدخل في شؤونها الداخلية.

الفصل الثاني

تطوّرالإستراتيجيات الدولية والإقليمية لاختراق المنطقة العربية

تعاني المنطقة العربية منذ القديم وحتى يومنا هذا تعاني المنطقة العربية من ضروب الإستعمار وأصناف المؤامرات حتى صح فيها القول أنها مسرح الصراعات الإقليمية والدولية نظرا لما تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتجية وجيو إستراتيجية وما تحويه من قدرات وإمكانات وثروات بشرية ومادية ومعنوية، الأمر الذي جعلها محط أطماع الأمم ومسرحا دائما تتصارع عليه القوى الدولية والإقليمية وترسم جملة من المخططات الإستراتيجية من أجل تحقيق السيطرة عليه وعلى ثرواته، وهو ما يطلق عليها بالمخططات الإستراتيجية الدولية والإقليمية للسيطرة على العالم العربي، هذه المخططات ترجمة في صورة تدخلات إختلفت صوّرها وأشكالها عبرالتاريخ، وما زاد هذه التدخلات وبّررها هي الأوضاع الداخلية المتدهورة للعالم العربي والتي كان للعامل الخارجي دورأساسي في إيجادها، وهذا ما سنتطرّق إليه بالدراسة والتحليل في هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: إمكانات وقدرات المنطقة العربيةعوامل محفزة للتدخل الدولي.

يحتوى العالم العربي على العديد من القدرات والإمكانات الهائلة والمتكاملة، ما يجعلها من المناطق الغنية بالثروات المادية والمعنوية، وبتالى من المناطق المهمة في العالم، وفي ما يلي سنحاول توضيح هذه الامكانات والقدرات التي يحويها العالم العربي:

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية.

من الثابت بل ومنالمؤكد ان لكل إقليم اهمية في اطار الجغرافية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وهذا ما ينطبق على الموقع الجغرافي والسياسي للعالم العربي، وبالتالي ما يمتلكه العالم العربي من قدرات متكاملة،[1] وهو ما سنوضحه في العناصر التالية:

1- **الأهمية الجيو إستراتيجية الموقعية:** العالم العربي هو مصطلح سياسي جغرافي أطلق على بقعة جغرافيّة تمتد من المحيط الأطلسي من الجهة الغربيّة

[1]- عليان محمود عليان، "الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصادياً وعسكرياً"، في:
http://arabiyaa.com/newsID/1/51/8, (2017/12/11)

إلى الخليج العربي وبحر العرب من الجهة الشرقية.[1]

يتوسط العالم العربي قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا ويعطى المساحة الجغرافية للمنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى قوس المرتفعات التركية الإيرانية شرقا ومن البحر المتوسط وأوروبا شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، أي المساحة السطحية للوطن العربي تبلغ حوالي 13.487.814 كلم^2، حيث يقع 22% تقريبا من الوطن العربي في آسيا و78% تقع في أفريقيا. وتبلغ السواحل العربية 22828 كلم،[2] أي أن مساحة العالم العربي هي ما يقارب 9% من مساحة العالم،[3] ولهذه المساحة الواسعة أهميتها الإستراتيجية حيث أعطى هذا الاتساع للوطن العربي عمقا استراتيجيا مهما كما وفر مددا ومجالا جيدا للمناورة في وقت الحروب.[4]

وتكمن الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزا سكانيا، إذ يجتمع فيهما أكثر من ثلثي الجنس البشري وهما آسيا الموسمية وأوروبا الغربية كما تتحكم الأراضي العربية في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وزادت أهمية المنطقة خاصة بعد تدشين قناة السويس عام 1869، بحيث اختزلت المسافة كثيرا بين البحرين المتوسط والأحمر الأمر الذي عزز دينامية الطرق البحرية بين السواحل الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، أما الخليج العربي فقد أضاف بدوره بعدا استراتيجيا للمنطقة من زاويتين هما:

الأولى، من حيث وقوعه على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى والثانية، تحوله إلى معبر أساسي لنقل النفط من مراكز إنتاجه في البلدان الأكثر إنتاجية في العالم وهي دول الخليج العربية والعراق وإيران، هذا وتكتسب الجغرافية البحرية العربية أهميتها من خلال اتصالها

---

[1]- "أهمية الوطن العربي"، موضوع، في: http://mawdoo3.com، (2017/12/11).
[2]- "الوطن العربي- معلومات أساسية-"، الجزيرة، في:http://www.aljazeera.net، (2017/12/11/).
[3]- معاذ البطوش، **تداعيات الإحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص49.
[4]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

بالمحيطات،[1] عن طريق ثلاث منافذ بحرية وهي: مضيق جبل طارق وباب المندب وهرمزوالتي تتحكم في الملاحة التجارية العالمية، ومنه فإن كل شعوب العالم هي بحاجة إلى المرور خلال العالم العربي عند قيامها برحلاتها التجارية، والتي تكون بدايتها من دول شرق الكرة الأرضية، ونهايتها في دول غرب الكرة الأرضية.[2]

وقد جعلت هذه الخصوصية الجغرافية المميزة للمنطقة العربية من المنطقة بمثابة قلب العالم لا بل هو الأكثر حيوية في العالم من حيث جيو إستراتيجية الموقعية (قلب العالم)، وكذلك من حيث شبكات الانفتاح على العالم عبر سلسلة من المنافذ البرية والجوية والبحرية، وبالتالي من يمسك بقلب العالم يستطيع الإمساك بكل العالم، الأمر الذي جعل المنطقة العربية موضع اهتمام للنظريات الجيو إستراتيجية، مثل: نظرية "ألفريد ماهان" حول القوة البحرية ونظرية "هالفور ما كندر" حول قلب العالم ونظرية "نيكولاس سبيكمان" حول الحافة.[3]

2- **الأهمية الجيو إسلامية**: إن المقصود بالأهمية الجيو إسلامية للمنطقة هو أنها المنطقة التي شهدت ولادة الإسلام ومهبط الوحي وهي المنطقة التي احتضنت الإسلام وحملت رسالته إلى العالم، كما يقصد بالجيو إسلامية الكتلة البشرية التي استمرت تاريخيا وما تزال تمثل الطابع الغالب لسكان المنطقة مع ارتباطها بالإسلام والذي أصبح الأساس التكويني للأمة العربية كما أعطت القومية العربية مضامينها الإنسانية والقيميّة المتمركزة إلى تعاليم الإسلام نفسه، فالإسلام منذ ظهوره في مطلع القرن السابع ميلادي هو الذي ربط الأمة العربية وكونها تكوينا متينا قويا يتجاوز الحدود القبلية ورابطة الدم والعصبية لتحل محلها رابطة العقيدة والإيمان، وهو الأمر الذي مكن الأمة العربية الإسلامية أن تسجل وجودها التاريخي لأكثر من ثلاثة عشر قرنا على صعيد العالم العربي.[4]

---

[1]- محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص145.

[2]- "ماهي أهمية الوطن العربي"، المرسال، في: https://www.almrsal.com، (2017/12/11/)

[3]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص50.

[4]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص206.

كما تعتبر المنطقة العربيّة مهد الدّيانات السّماويّة الثلاث الإسلام واليهوديّة والمسيحيّة، وتحتوى على كثيرٍ من الأماكن المقدسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يوجد في فلسطين المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى، وهو أحد أهم المساجد قدسيّة، كما توجد كنيسة المهد في بيت لحم، وفي مكّة المكرّمة يوجد المسجد الحرام والكعبة المشرّفة حيث تمثّل قلب العالم ومركزه أين يتوافد كلّ عام ملايين المسلمين إليها ليؤدّوا مناسك الحجّ،[1] هذا بالاضافة الى أن الإسلام شكل وما يزال القوة الدافعة نحو قيام الوحدة العربية، وذالك من خلال جملة من الخطوات التوحيدية التي نفذها في الواقع العربي وكان أبرزها ثلاث:

الأولى: هيأ الإسلام المناخ الروحي والفكري للجماعة العربية الإسلامية التي ما لبثت أن تحولت إلى نواة لقيام المجتمع العربي الواحد، وبالتالي لقيام الوحدة العربية، هذه الوحدة ظلت قائمة منذ فجر الفتوحات العربية الإسلامية مع مطالع القرن السابع ميلادي وحتى سقوط الدولة العثمانية في مطالع القرن العشرين أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

الثانية: أعطى الإسلام للأرض؛ أي عنصر الجغرافيا أهمية خاصة وذلك من أجل استقرار الجماعات القبلية وتعميق تفاعلها الاجتماعي والثقافي، ومن هنا تحولت الأرض العربية مع الإسلام إلى ركن أساسي من أركان الأمة الناشئة.

الثالثة: ظهرت بوجود الإسلام الهيئة الحاكمة كمؤسسة للسلطة، وفي إطار جملة من المؤسسات المنتظمة الوظائف وصولا إلى مؤسسة مركزية هي الدولة، ولقد ظهرت النواة الأولية للدولة العربية كتعبير سياسي مع حكومة الرسول (ص) في المدينة المنورة، ثم ما لبثت أن تطورت في المراحل الإسلامية اللاحقة إلى مستوى الدولة المركزية في ضوء التوسّع في المؤسسات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وأيضا المؤسسات الاجتماعية والأهلية وسواها.[2]

---

[1]- أهمية الوطن العربي، **مرجع سابق**.
[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص207.

وهكذا أحدث الإسلام انقلابا نوعيا في الحياة العربية؛ لأنه أسس لبنية مجتمعية عربية نقلت العرب من حالة الشتات القبلي في الصحراء إلى مجتمع استقراري جديد مهّد لتفاعل الجماعات على أرض واحدة، الأمر الذي جعل هذه الجماعات تنسج فيما بينها روابط روحية ومادية مشتركة أهمها وأعلاها رابطة الثقافة، كما أن التلازم الذي حدث بين العروبة والإسلام استمر يطبع الحياة العربية لأكثر من أربعة عشر قرنا لأنه وبدخول الإسلام إلى صلب البنى التكوينية للأمة العربيةبات أحد أبرز المحددات لنشوء القومية العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أكسبها أبعادها الإنسانية ومضامنيها القيمّية والفكرية.

المطلب الثاني: الاهمية الاقتصادية للمنطقة العربية

بعد تعرفنا على الأهمية الجيو إستراتيجية الموقعية والأهمية الجيو إسلامية للمنطقة العربية، فاننا نجد الى جانب ذلك الامكانات الاقتصادية للمنطقة أو ما يطلق عليه بالثروات الطبيعية للعالم العربي التي باتت منذ مطلع القرن العشرين محط أنظار كل العالم بسبب مخزونها الهائل من الثروات النفطية، فالنفط اليوم يمثل عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية حتى قيل "اذا كانت البشرية لا غنى لها عن الهواء، فتقدمها لاغنى له عن البترول"،[1] وأيضا بسبب ما يمتلكه العالم العربي من الموارد والثروات ما يجعل له أهمية اقتصادية واضحة تتجلى في تنوع التراكيب الجيولوجية الذي بدوره أدى إلى تنوع الثروة المعدنية بين جهات الوطن المختلفة للعالم العربي،[2] هذا بالإضافة إلى تنوع تضاريس المنطقة العربية وامتدادها على عدة اقاليم مناخية ما أدى الى تنوع غلاتها الزراعية مع إمكانية زراعة محاصيل متنوعة تعيش في مختلف المناخات ووفرة المراعي الطبيعية وتنوعها وتنوع الثروات الباطنية[3] كل هذه الامكانات والثروات جعلت المنطقة مسرحا ومجالا للتنافس والصراع الدولي على هذه الثروات الطبيعية ويمكن توضيح هذه الامكانات والثروات الطبيعية التي

---

[1]- حافظ برجاس ومحمد مجذوب، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2000، ص13.

[2]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص50.

[3]- "موقع الوطن العربي وأهميته"، البيلسان، في:http://albailassan.com، (2017/12/11).

يزخر بها العالم العربي في ما يلي:

1- **في المجال الزراعي**: تبلغ الأراضي الزراعية في العالم العربي 236 مليون هكتار، يزرع حاليا حوالي 46 مليون هكتار وهذه المساحة تعتمد بنسبة 85% على مياه الأمطار، وقد أوضحت دراسة الموارد الطبيعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الموارد المائية في الدول العربية يمكن أن تبلغ 238 مليار متر مكعب وأن المستغل منها حاليا حوالي 156 مليار متر مكعب، وأن الكمية الفائضة تكفي لمضاعفة المساحة الزراعية المروية،[1] ويعد السبق الاقتصادي الذي سجلته المنطقة العربية باعتمادها نمطا إنتاجيا متطورا في الزراعة يقوم على التوسع في الزراعات النهرية تقدما لم يسبق لأية منطقة في العالم،[2] كما تتوافر المياه الجوفية في أرجاء عديدة من الوطن العربي وبكميات كبيرة والتي سيسهم استغلالها في زيادة إمكانية التوسع في المساحة الزراعية المروية أفقيا حتى يرتفع من 11 مليون هكتار إلى 28 مليون هكتار، وتشير الدراسات إلى إمكانية التوسع الكبير في الزراعات التي تعتمد على مياه الأمطار لكي ترتفع من 35 مليون هكتار إلى 80 مليون هكتار، هذا بالإضافة إلى إمكانية التوسع الأفقي فإن إمكانية التوسع الرأسي؛ أي زيادة إنتاجية الوحدات الزراعية والحيوانية كبيرة، وحسب الدراسات الموضوعية فإن الوطن العربي خلال فترة قصيرة يمكن أن يضاعف إنتاجه الزراعي والحيواني عدة مرات.[3]

2- **أما في المجال الصناعي ومصادر الطاقة**: فإن العالم العربي يحتل المكانة الأولى في العالم في احتياطي البترول ومكامن الغاز الطبيعي، وتشير الدراسات إلى أنه يحتوي ما نسبته 65% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام المقدر بـ 724 مليار و500 مليون برميل نفط تقريبا وينتج حوالي 40% من مجموع الإنتاج العالمي، ويعد العالم العربي في مقدمة المناطق المصدرة للنفط في العالم،[4] كما نجد من بين

---

[1]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص ص50، 51.

[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص208.

[3]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص ص50، 51.

[4]- ايمان الحياري،" كم تبلغ نسبة احتياطي النفط العربي عالميا 2019"، في :https://mawdoo3.com

الدول العشرة صاحبة أكبر احتياطي في العالم، هناك خمس دول عربية تمتلك ما مجموعه 713 مليار برميل نفط، وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا،[1] لسعودية بنسبة 22.1 % العراق بنسبة 11.8% الكويت بنسبة 7.66% الامارات العربية المتحدة بنسبة7.21% ليبيا بنسبة 3.05%[2] ورغم كثرة الحديث عن نضوب النفط خلال العقود القادمة إلا أن مسألة البحث عن بدائل جديدة للطاقة لا تزال تواجه صعوبات كثيرة، كما جرى الحديث عن إمكانية أن يحل الغاز كبديل ومصدر للطاقة، لكن الأمر ليس بهذه البساطة وذلك لأنه توجد العديد من الصعوبات تواجه عمليات استخراج الغاز، فضلا عن التكاليف الباهضة لنقله إلى الأسواق،[3] كما يوجد في الوطن العربي العديد من المكامن المعدنية مثل: الفسفات والزنك والرصاص والحديد والأنيمنيون واليورانيوم إضافة إلى توفره على معادن أخرى مثل: النحاس والذهب، وتشير الدراسات الجيولوجية مؤخرا أن العالم العربي يحوي مكامن معدنية واسعة لم تكتشف بعد وكما توجد إمكانيات كبيرة للاستخدام الواسع للطاقات البديلة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، كما يشهد العالم العربي توسعا كبيرا في المجال الصناعي يمكن أن يشكل قاعدة لقيام صناعة كبيرة متطورة.[4]

المطلب الثالث: أهمية الثروة البشرية للمنطقة العربية

يرى رجال السياسة والجيش أن هناك أهمية كبيرة لعدد السكان ويفسرون زيادته من العناصر المكونة لقوة الأمة تجاه غيرها من الشعوب وهو ما يسمى بالقدرة البشرية أو السكان والقوى العاملة والتي تعتبر عاملا هاما من عوامل القدرة الشاملة للدولة، كما لا تقتصر القدرة

---

[1]- خالد الغالي، "تعرّف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم"، في:
https://www.irfaasawtak.com/a/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%B9% D9%84%D9/17 M39,(11/12/2017).

[2]- ايمان الحياري، مرجع سابق.

[3]-"الأوبك ومستقبل أمن لطاقة-الغاز مقابل النفط-"، **السياسة الدولية**، ع164، أفريل، 2006، ص69.

[4]- معاذ البطوش **مرجع سابق**، ص52.

البشرية على العدد فقط بل كذالك على التوزيع الجغرافي في نسبة الأعمار إلى مجموع السكان، وكلما ذكرناه عن القدرة البشرية متوفر في سكان العالم العربي، حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي قرابة أربعمئة مليون نسمة تقريبا ويتوزعون في اثنين وعشرين دولة تكوّن جميعها ما يعرف باسم العالم العربي[1] ويعيش 73% منهم في الجزء الأفريقي من العالم العربي والبقية في آسيا،[2] هذا ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في العالم العربي بحلول العام 2050 إلى 659 مليون نسمة وأن يشكل ذلك 6.8% من سكان العالم،[3] وحسب الدراسات فان معدل النمو السكاني في الوطن العربي يصل إلى 2.3%، ويسجل أعلى معدل نمو في عمان إذ يبلغ 3.48%، وأقل نسبة نمو في تونس 1.15% ثم لبنان 1.38.%،[4] كما تشير المعطيات السكانية إلى أن السكان العرب يتضاعفون كل 30 سنة تقريبا، وتشير الدراسات إلى أنّ النسبة المئوية للسكان تتفاوت في المجموعات العمرية من دولة لأخرى في الدول العربية، لكن في عمومها تشير إلى أن التوزيع العمري للسكان يشير إلى أن الفئات الجيلية الأكثر فتوة والتي هي أصغر من 20 سنة تشكل حوالي 50% من إجمالي السكان،[5] كما أن نصف السكان في العالم العربي فعليا هم تحت سن الثلاثين؛ اي 140 مليون نسمة،[6] الأمر الذي يجعل المجتمع العربي حيوي للحجم المرتفع للثروة الشبابية في الهرم السكاني العام مما يوفر دينامية فاعلة في العمل يمكن استثمارها في زيادة الطاقات الإنتاجية المحتملة للاقتصاديات العربية في حال توفرت الظروف الملائمة لإعدادها

---

(1)– محمد مروان،"كم عدد العرب في العالم"، في:https:// www.mawdoo3.com

(2)– الوطن العربي، موقع سابق. .http://www.aljazeera.net. op.cit .

(3)– التركيبة السكانية في العالم العربي: لم تهرم بعد!، في:http://bayanatbox.com/ar/

(4)– الوطن العربي، موقع سابق. .http://www.aljazeera.net.op.cit.

(5)– محمد مراد، **مرجع سابق**، ص63.

(6)– مروان بشارة، **العربي الخفيّ وعود الثورات العربية ومخاطرها**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص65.

وتأهيلها.[1]

وبعد تعرّفنا على قدرات وامكانات المنطقة العربية الجغرافية الطبيعية والبشرية نجد الى جانب ذالك أيضا جغرافيا تاريخية متميّزة للمنطقة نرصدها على صعيدين اثنين هما:

الأول: التنوع بين المجموعات الدينية والاثنينة التي تفاعلت تاريخيا على الأراضي العربية ونسجت فيما بينها روابط ثقافية وحضارية مشتركة، فعلى الرغم من اختلاف اللغات وتنوع الأعراق وتباين النزاعات واختلاف الأديان والملل والمذهب أثبتت الدراسات العملية والأنثروبولوجية مند القرن التاسع عشر أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العلمية والتعايش السلمي.

الثاني: تحول المجال العربي إلى مسرح للصراع الإقليمي والدولي بهدف الإخضاع والسيطرة وقد زاد هذا الأمر خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين؛ أي مع تزايد حاجات الرأسماليات الغربية إلى ربط المنطقة العربية بعجلة أسواقها من جهة، وظهور النفط العربي كعنصر حاسم في الاقتصاد العالمي من جهة.[2]

من خلال ما سبق ذكره حول الامكانات التي يحويها العالم العربي يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصوصيات المميزة للمنطقة العربية أو للمجال العربيفي النقاط التالية:[3]

1- جيو إستراتيجية موقعية (قلب العالم) فمن يسيطر على قلب العالم يسيطر على العالم.
2- مهد النبوات في ظهورها التاريخي؛ حيث انفرد مجال المنطقة العربية باحتضان الرسالات الدينية عبر التاريخ.
3- أرض الحضارات المتميزة أين كانت الهيروغليفية المصرية والأبجدية الفينيقية والتشريعات البابلية وعلوم الحساب الجغرافية والفلك وفنون العمارة العربية الإسلامية كما كانت المنطقة

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص63.
[2]- **المرجع نفسه**، ص145.
[3]- **المرجع نفسه**، ص146.

جزءا من إنتاج حضاري اتسم بالطابع الفني والتنوع لقرون طويلة.

4- خصوصية التفاعل بين العروبة والإسلام، فقد كانت المنطقة بالنسبة للإسلام قلب الموجة التي حملت رسالة العرب التي هي الإسلام إلى العالم.

5- إن الخصوصيات المشار إليها هي السبب التي جعلت المجال ولا يزال هو المسرح الأكثر كثافة وتسجيلات للأحداث في التاريخ البشري قديما ووسيطا وحديثا ومعاصرا.[1]

وعليه؛ وبناء على ماسبق ذكره يمكن القول أن العالم العربي وبشكل عام يمتاز بعدة مميزات جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وبشرية وعسكرية وحضارية وثقافية ودينية هامة، تؤثر بشكل أوبآخر على مجمل الأوضاع العامة، سواء بشكل داخلي أو خارجي على النطاق العالمي.[2]

كما يمكن القول انه وللخصوصيات المشار إليها سابقا والتي يمكن اختصارها في ثلاث نقاط هي **الموقع والإسلام والثروة** جعلته مركز استهداف دائم من جانب القوى المدفوعة بنزعة التوسع والسيطرة، ومن الطبيعي أن يكون الشرق الأوسط أو المنطقة العربية على العموم في مقدمة مناطق الصراع المهمة؛ بل وأكثر من ذالك إنها وبمنطق ماكندر سيتمكن من يسيطر عليها من السيطرة على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله [3]

المبحث الثاني: طبيعة الأوضاع الداخلية للمنطقة العربية عامل للتدخل الدولي.

بعد تطرقنا الى الامكانات والقدرات المادية والمعنوية التي يحويها العالم العربي نجد في مقابل ذلك أوضاعا داخلية مزرية يعيشها شعوب هذه المنطقة التي تحوى من الثروات ما يجعلها من أقوي وأغنى الأمم، هو ما سنحاول توضيحه وتبيينه في العناصر الآتية التي تشرح لنا الأوضاع الداخلية العربية المزرية في مختلف المجالات، الأمر الذي جعل التدخلات الخارجية المستمرة على العالم العربي تجد فيها ورقة رابحة

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص208.

[2]- كمال إبراهيم علاونه، **"أهمية النفط في الوطن العربي والعالم"، في:**
http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=3380(.2017/12/11)

[3]- سرمد عبد الستار أمين، **رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص.76.

مسهلة ومبررة لهذه التدخلات امام المجتمع الدولي تحت شعارات مختلفة كالاصلاح السياسي والاقتصادي لأنظمة هذه الدول.

المطلب الأول: غياب الاستقرار السياسي وأزمة بناء الدولة في العالم العربي.

إذا نظرنا إلى الأنظمة العربيةسواء كانت جمهورية أو ملكية أو أنظمة تعددية شكلية أو أنظمة الحزب الواحد لوجدنا معظم الحكام مكثوا في الحكم فترة أو مدة طويلة توحى بوجود استقرار سياسي، لكن الأمر كله يعودفي الحقيقة إلى ركود سياسي يمتد إلى سنين طويلة،[1] كما نجد أن هذه الانظمة أخفقت اخفاقا تاما في مجالات اكتساب المعرفة وفي الإدارة والحرية السياسية والحكم الصالح،[2] وهي على اختلافها في شكل وطبيعة الحكم إلا أنها تشترك في العديد من السمات والخصائص وأهمها:

1- **أزمة الشرعية للأنظمة الحاكمة:** تتعلق أزمة الشرعية للأنظمة الحاكمة العربية بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من الفراغ التبريري في ممارسة القيادة السياسة القائمة للسلطة السياسية على المحكومين، ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية الجمهورية إلى الشرعية الثورية أو تستخدم وسائل القمع أو تضخيم المنجزات أو إثارة الخوف من وصول المعارضة إلى السلطة أو افتعال الأزمات الخارجية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم عوضا عن الشرعية القانونية والدستورية، بينما الأنظمة الملكية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو بعد عشائري أو البعدين معا،[3] وبرغم محاولة الأنظمة العربية التجديد في مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية للشرعية أو بزيادة فعاليتها، فإنها ما زالت تضيّق دائرة المشاركة السياسية وتعمل على إجهاض أي محاولة

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وأثارها في الوطن العربي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص216.

[2]- سمير التنير، العرب **وتحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص6.

[3]- عبد الغني نصر علي الشمري، **سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصلح**، بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2014، ص97.

لإنخراط الجماهير في المعترك السياسي.[1]

2- **هشاشة الدولة:** حيث نجد عدم رسوخ مفهوم الدولة في العديد من الدول العربية إلى جانب أن مفهوم الدولة الحديثة الذي يقوم على المؤسسات يكاد يغيب عن الأنظمة العربية الحاكمة،[2] ويتضح ذالك في معاناتها من الأزمات التالية:

1- **أزمة هوية:** التي تعني التشرذم الثقافي[3] والعجز عن التكامل في إطار واحد، فازمة الهوية في الانظمة العربية مرتبطة بعدم تعريف المواطن لهويته.

2- **أزمة بناء الأمة:** ترتبط بالأولى وتتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

3- **أزمة تكامل:** وتتعلق بوجود جماعات عرقية ترى أن الانتصارات المنطقية والجهوية والطائفية والقومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

4- **أزمة توزيع:** تتعلق بعدم وجود مساواة أو عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة حيث تظفر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأصغر في هذا الشأن.[4]

3- **غياب التعددية السياسية الفاعلة الحقيقية لا الشكلية**: يسود الدول العربية نموذج سيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والقائد الواحد، فهي على اختلافها تغلب عليها ثقافة الخضوع وتتسم عملية صنع القرار بها بالسلطوية، كما يتم حرمان القوى السياسية فيها إن وجدت، حيث تتسم العملية السياسية بالطابع الشخصي، فهي أنظمة أبوية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة الحيطة به من المقربين والأتباع، ما يعني انخفاض كفاءة العملية السياسية.[5]

4- **ضعف المعارضة:** وعجزها على أن تكون البديل الأمثل للسلطة القائمة؛ لأن

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[2]- عبد الغني نصر علي الشمري، **مرجع سابق**، ص98.

[3]- فرحاتي عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ع2، أفريل 2008، ص05.

[4]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**

[5]- عبد الغني نصر علي الشمري، **مرجع سابق**، ص99.

المجال السياسي مجال طارد للمعارضة لا يقدم لها أي إمكانية حقيقية للاشتغال بالسياسة على الرغم من أن المعارضة تؤدي دورا مهما في صون الحياة السياسية من الإضطراب ومدها بأسباب الاستقرار، فهي قوى توازن ضرورية تقوم بالتمثيل السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة،[1] والأنظمة السياسة العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية الشكلية عندما تسمح للبعض قوى المعارضة بتكوين الاحزاب والحركات السياسية تحرص على ما يلي:

أ- أن لا تشكل قوى المعارضة أغلبية ففي معظم الحالات لا تؤدي الانتخابات في العالم العربي إلى تغيير جذري في السلطة إلا حصول المعارضة على عدد قليل من المقاعد لا يسمح لها بالتأثير الفعال في القرارات السياسية، لأن نتائج الانتخابات دائما هي في محل شك وريب ويعمل عامل التزوير فيها عاملا قويا،[2] ما يؤدي إلى انتفاء احتمال تكليف المعارضة بتشكيل الحكومة.[3]

ب- في حالة تشكيل المعارضة للأغلبية في البرلمان تقوم النخبة الحاكمة بتقديم الضمانات (الدستورية) بعد اقرار مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وعدم الالتزام بتكليف حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة.[4]

ج- في حالة كون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان تسيطر عليه أغلبية معارضة، فإن النخبة الحاكمة تكون حريصة على عدم تجاوز الحدود المسموح بها.[5]

5- **سلبية المشاركة السياسية:** ويمكن حصر السلبية السياسية للشعوب العربية عموما في اللامبالات وعدم الاهتمام بالحياة السياسية والاجتماعية ثم الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة قياداته والنظر إلى العمل السياسي، على أنه عمل رديء وأنّ السياسة لعبة قذرة على حد تعبير الأمريكي "**ماكبرايد**"، وأن الثقة

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة**

[2]- فوزي نور الدين، "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي"، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ع2، أفريل 2008، ص ص9، 10.

[3]- عبد الغني نصر علي الشمري، **مرجع سابق**، ص ص99، 100.

[4]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[5]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

في رجال السياسة أمر مستحيل ما يؤدي إلى الغربة والاغتراب السياسي كطابع مميز للحياة السياسية[1] للشعوب العربية، إضافة إلى الاعتقاد السائد أن من يشارك في الحياة السياسية قد يترتب على مشاركته العديد من النتائج السلبية كالخوف على حياته أو على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية أو مركزه المهني الأمر الذي زاد في سلبية المشاركة السياسة في العالم العربي.[2]

وترجع هذه السلبية السياسية للشعوب العربية بالدرجة الأولى إلى شعور المواطنين بأنهم غير مندمجين في مجتمعاتهم وبأنهم غرباء عن الرهانات الاجتماعية والسياسية لأوطانهم، كما ترجع هذه السلبية في المشاركة السياسية كذلك الى بدائية الثقافة العربية السياسية؛ أي وجود الولاءات العشرية والقبلية والطائفية التي تحول دون الشعور بالمواطنة المشتركة، وكذلك إلى وجود ذهنية فكرة التأمر، وإلى سبب نمط التحكم الفردي والإذعان الذي عرفته وتعرفه الشعوب العربية، هذه الأخيرة التي تتصف بمجموعة من الصفات أدت الى سلبية المشاركة السياسية للفرد العربي وهي كالاتي:[3]

- **إنعدام الوعي:** ويعني عدم قدرة الفرد على التمييز بين الخيارات السياسية ذات المعنى أو أن الخيارات نفسها غير ذات معنى كافتقاد الانتخاب أو الانتماء للحزب المعني.
- **إنعدام القوة السياسية:** أو بمعنى آخر إنخفاض الكفاءة السياسية، حيث يشعر الفرد بعدم قدرته على التأثير في تصرفات السلطة الحاكمة وقراراتها.
- **العزلة السياسية:** ويقصد بها رفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يدين بها غالبية أفراد المجتمع.

وترتبط هذه الأبعاد الثلاثة بالغربة السياسية حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، هذا وفي مقابل الغربة السياسية نجد ظاهرة الاغتراب

---

[1]- وسيم حرب وأخرون، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**، بيروت: منشورات الحلبي، ط1، ص202.

[2]- فوزي نور الدين، **مرجع سابق**، ص10.

[3]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

السياسي والذي يتمثل في شعور الفرد الشباب بأن المجتمع والسلطة لايحسان به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع ما يؤدي به إلى التقليل من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في مجتمعه.

6- **طبيعة نظام الحكم:** إن جميع الأنظمة السياسية العربية محافظة بوجه عام، فهي لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي،[1] فالانتقال السلمي للسلطة من حزب الى اخر هو في الحقيقة يمثل احد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية في الدول المتخلفة بوجه عام،[2] والعربية بوجه خاص، فلم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فإما أن تكون بالوفاة أو الاغتيال أو الانقلاب، وفي ذلك يقول "محمد مجذوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن تم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب وذلك حتى وإن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفعالية على الساحة السياسية، وبالتالي فإنه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية وهذا بغض النظر عن النصوص الدستورية.[3]

وعليه فإن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بيد حاكم وجماعة صغيرة من المريدين والتابعين، فالقيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى قبول هذه القرارات السياسية.

7- **عدم احترام حقوق الإنسان:** والذي يعود بدوره إلى عدد من الأسباب أهمها:

أن عددا من رؤساء الأنظمة العربية يرى في الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية نعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية، ويذهب بعض المفكرين في إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية ومنها أن أربعة من

---

[1]- فرحاتي عمر، **مرجع سابق**، ص04.

[2]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998، ص185.

[3]- فرحاتي عمر، **مرجع سابق**، ص04.

البلدان العربية لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة وهي المملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي، وليبيا وأن ثلاثة أقطار أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا وهي السودان والكويت والبحرين، وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ لسنوات طويل وهي: مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والبحرين والصومال وموريتانيا والجزائر والسودان مؤخرا.[1]

8- **عدم تطبيق النصوص الدستورية:** على الرغم من أن الكثير من الدساتير العربية تنص على الحرية وحرية الرأي والحق في تكوين الأحزاب إلا أنّ المواطن العربي يعيش تحت وطأة القهر، فلا يطمئن إلى وجوده فضلا عن حقوقه وحرياته المسلوبة على الغرم من أن الدساتير العربية أقرّت بمبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ التعددية السياسية؛ لكن عند تحليل الأمر الواقع السياسي نرى ما يلي:[2]

- تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها فمعظم الدساتير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى قوانين وبعضها يتضمن إستدراكات على النصوص وشروط سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرّتها.
- أنها جعلت من متطلبات وشروط المشاركة السياسية والديمقراطية تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة والإدلاء بأصواتهم في إنتخابات حرة وعن طريق الاقتراع السري، ولكن في الأمر الواقع يلاحظ أن أمر التداول على السلطة في معظم الدول العربية محتكر بين فئة حاكمة **أولا** وهي، تلك الفئة التي أقرت بنفسها المشاركة السياسية وإعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك للشعب، **وثانيا:** عدم إعطاء فرصة جدّية للاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعط الحق للتعددية بعد لكي تصل إلى السلطة،[3] فكيف لمجتمع لم يعرف حتى اليوم الحركة النظامية أن يعرف الحركة الحزبية أو السياسية المنظّمة وتحديدا

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[3]- **المرجع نفسه**، ص05.

الحركة التي تتشكل من قوى سياسية معارضة، فمعظم الدول العربية فيها معارضون ولكن ليس هناك حركات سياسية معارضة منظّمة.[1]

ويذهب المفكر السياسي "علي الدين هلال" إلى التأكّيد على سلبيّات النظم السياسية العربية من خلال تركيزه على وجود عوامل مشتركة للأنظمة العربية أثرت ومازالت تأثر عليها وهي الخبرة الاستعمارية وتعني تأثّر الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت إليه مهما كان شكله، يضاف إلى ذلك التبعية التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية ومحدودية الموارد، وهنا ليس المقصود انعدام الموارد وإنما محدودية القدرة على توظيفها، ويضاف إلى هذا المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها.[2]

كما يذهب الكثير من الباحثين والمفكرين للقول أن الحرب العربية الإسرائيلية هي التي حرّضت على إقامة الأنظمة العسكرية في المنطقة العربية وحولت بالتالي الثورات بعيدا عن الأولويات الاجتماعية وبررت القمع المحلي باسم المصلحة الأمنية الوطنية،[3] وعليه فطبيعة الأنظمة السياسية العربية القائمة مسيّدة على إرث عسكري، حتى أن الأنظمة العربية المدنية لم تستطع ولم تتمكن من تجاوز هذا الإرث العسكري ومن ممارساته الإكراهية والتسلطية، كما نجد أن أجهزة الأمن هي الحاكم الفعلي في معظم الدول لعربية لا الحكومات المشكلة من وجوه مدنية مرموقة والجيوش العربية هي حارسة أنظمة لا حامية حدود، ولذلك أنشأت إلى جانبها قوي رديفة مشكلة من قوى حزبية موالية حيث أصبح الحزب الحاكم والجيش يشكلان أداة واحدة بيد السلطة وهما وجهان لحقيقة واحدة (القائد)، لذلك إلتبست الحياة السياسية ولم يعد هناك من سبيل للتفريق بين السياسة والعسكر.[4]

ويذهب "السيد ياسين" أبعد من هذا في عرضه وتحليله للنظم السياسية العربية؛ إذ يرى أن هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في

---

[1]- وسيم حرب وأخرون، **مرجع سابق**، ص96.
[2]- فرحاتي عمر، **مرجع سابق**، ص05.
[3]- وسيم حرب وأخرون، **مرجع سابق**، ص204.
[4]- **المرجع نفسه**، ص97.

صورتها الراهنة:[1]

الأول: نموذج الاستبداد السياسي الواضح أيا كانت مصادر شرعيته سواء كانت التقاليد أو الشخصية المهمة أو الانقلاب الثوري.

الثاني: نموذج التعددية السياسية المقيّدة وفيه تظه ر التعددية ولكنها مقيّدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

النموذج الثالث للحكم: ينهض على أساس الشورى الإسلامية حتى ولو كانت هذه الشورى في الإطار النظري فقط.

كما يذهب في نقده للنظم السياسة العربية إلى حد التأكّيد بأنها تتراوح بين المشيخات والإمارات، والممالك المقيدة والمطلقة ونظم الحزب الواحد، التي تتخذ بعضها من قواعد الليبرالية في صورتها الغربية لها وبشكل صوري.

وعليه يمكن القول أن الدول العربية هي مجموعة تشكلات جغرافية وسياسية تحكمها أنظمة وأجهزة وسلطات متنافرة في البنية والعقيدة؛ ولكنها متوافقة في المنهج والوسيلة وممارسة الاستبداد المرتكزة على الاعتقاد بأن الشعوب العربية غير مهيأة بحكم أطباعها البدوية لنيل حرياتها العامة خصوصا الحرية السياسية، فالحرية تعني مزيدا من الصراعات والنزاعات ما دون الوطنية، ما يسوغ الاستمرار في حصر القرار السياسي بيد الفرد الحاكم أو الحزب أو العائلة والقاعدة في ذلك هي: قليل من السياسة كثير من الاستقرار العام، الأمن قبل السياسة هذه هي المعادلة التي تحكم ذهنية معظم السلطات القائمة في العالم العربي.[2]

كما يمكن القول أنه بفعل هذه الممارسات الحكومية العربية لم تعد فكرة الدولة في العالم العربي موجودة أو باتت ضعيفة وحصل تماه بين الدولة والحكومة، وصارت الدولة تعني على حد تعبير (غرامشي) الآلة الحكومية وآلة الإكراه، وصارت الدولة ملكا خاصا لم تعد تخص كل الناس وهي وفق تصنيف (ألتوسير) باتت تضم جميع عناصر الطغيان والهيمنة.[3]

---

[1]- فرحاتي عمر، **مرجع سابق**، ص05.
[2]- وسيم حرب وآخرون، **مرجع سابق**، ص92.
[3]- **المرجع نفسه**، ص94

والشكل التالي يبين الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقارنة مع الأداء الحكومي في أنحاء العالم.

الشكل رقم 02: الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقارنة مع الأداء الحكومي في أنحاء العالم

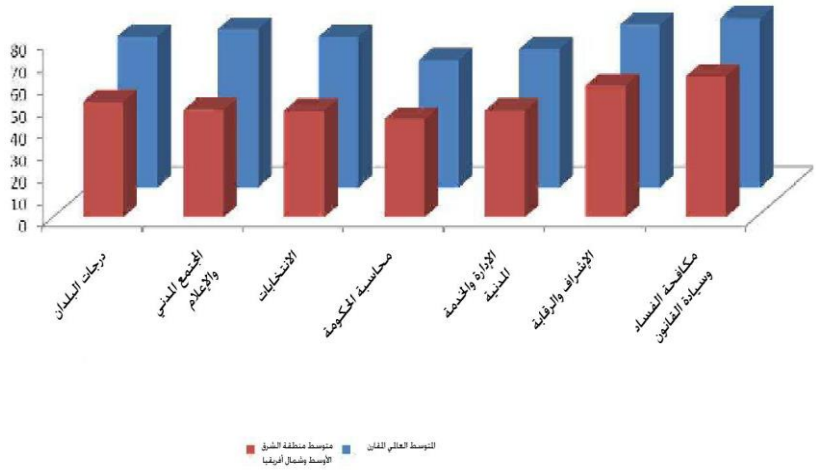

مصدر الشكل: البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "***مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة***"، نوفمبر 2011، ص16.

يتضح من الشكل ان الاداء الحكومي في دول الشرق الاوسط وشما ل افريقيا يأتي دائما منخفظا مقارنة بالأداء الحكومي لدول العالم في المجالات التالية: مكافحة الفساد وسيادة القانون، الاشراف والرقابة والادارة والخدمة المدنية رومحاسبة الحكومة والانتخابات والمجتمع المدني والاعلام، وهو ان دل فانما يدل على انه على الرغم من التحسينات التي طرأت في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة فيما يخص المساءلة الاجتماعية، فان مؤشر النزاهة العالمي مازال يظهر تخلف المنطقة العربية مقارنة بغيرها من المناطق، مع بروز الفجوات القانونية والمؤسسية عن غيرها في مجالات الشفافية والمساءلة والمشاركة.

وكخلاصة لماسبق ذكره يمكن القول أنّ الأنظمة السياسية العربية الحاكمة تعاني تخلفا على الصعيد السياسي على اعتبار أنها تحرم

مواطنيها من حقوقهم السياسية في جميع المجالات، من حريات وكرامة العيشوالغذاء والصحة والأمن والتعليموالعملوالبيئةوالموارد الطبيعية والمشاركة السياسية....الخ، فغياب مبدأ المشاركة ومبدأ المحاسبة خصوصا أمام استأثار الفئة الحاكمة بالمال العام وبسياسات انفاقه، أدى الى تفشي الفساد والافساد وانتفى وجود الحكم الصالح لأن، الحكم الصالح أوالحكمانية ليست مجرد حالة من الشفافية والمساءلة وحكم القانون فقط، بل هي ايضا حالة من المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان والاتفاق حول مكونات النفقات العامة.[1]

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف النسيج الاجتماعي في العالم العربي

ان أكبر إشكالية يعاني منها الاقتصاد العربي ومؤثرة بشكل كبير وبارز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية هي ارتباط السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية في الدول العربية، فالنخبة الحاكمة أو العائلة الحاكمة تخشى من مشاركة الشعب في السلطة السياسية ما يعني خسارتها (للسلطة الإقتصادية)، والعكس قد يكون صحيحا بمعنى أن التنمية البشرية الشاملة قد تؤدي إلى خسارة النخبة الحاكمة أو العائلة المالكة مواقعها السياسية، وبالتالي الاقتصاد العربي واقع تحت سيطرة حكومات وأنظمة لا تسعى إلى تحقيق التنمية،[2] وهو ما أبقي على الدول العربية في خانة الدول النامية، ويضاف الى ذلك اشكالية أخرى يعاني منها فالاقتصاد العربي وهي مشكلة النقص في الماء والغذاء في المنطقة العربية، والى جانب هذا التخلف الاقتصادي نجد كذلك تخلفا اجتماعيا والذي يرجع بالأساس إلى بنية المجتمع العربي العشائريةوالقبلية والعائليةوالطائفية وإثنية ذات الولاءات الضيقة والعصبية المتنافرة، وعليه فالمجتمع العربي لا يزال مجتمعا أهليا وقواه المدنية ما زالت ضعيفة والتفاعل الثقافي بين عناصره التكوينية ما زال ضئيلا وهذا ما يضعف الهوية، كما أن كل الثقافات ليست حاضرة في وسائل التعبير والنشر في المجتمع العربي، هذا ويضاف إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي تخلف

---

(1) -Ellen Margrethe, "Good Governance and Development Assistance froma Danish Perspective, Partnership for Governance", **The Economic Institute of theWorld Bank (EDI)**, Washington D.C, 1996.p5.

(2)- وسيم حرب، وآخرون، **مرجع سابق**، ص84.

علمي وتكنولوجي، حيث نجد أن مجموع البحوث العلمية التي تنتجها الدول العربية مجتمعة (300 مليون عربي)، يكاد يوازي نصف ما تنتجه إسرائيل (6ملايين إسرائيلي).[1]

والنسب التالية تبيّن لنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري للدول العربية:

- يبلغ عدد الأميين في العالم العربي حوالي 76 مليون شخص أي 21 % من اجمالي عدد السكان البالغ 362 مليون شخص.[2]
- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي2.791 ترليون دولار أي بمعدل 3.3%[3] يشكل العالم العربي مانسبته حوالي5% من سكان العالم ولا ينتج الا 3.7% من قيمة الانتاج العالمي.[4]
- يبلغ معدل البطالة الاجمالي في الدول العربية حوالي نحو 10% وفق تقديرات البنك الدولي وهو ما يمثل تقريبا نحو ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4% وهي من أعلى النسب في العالم.[5]
- يبلغ نمو الصادرات العربية (التي يشكل النفط 70% منها) بمقدار 784.7. مليار دولار، أي بنمو نسبته 16.1 في المائة. [6]
- يعيش مواطن واحد من كل خمسة على الأقل من دولارين في اليوم.
- لا يزيد الاستثمار في البحث والتطور في العالم العربي عن 0,5%.

إن هذا التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي العربي والذي كان سببه عوامل داخلية عربية التي بيّناها سابقا، هي في الحقيقة نتاج عوامل خارجية أدت اليها، والتي يمكن أن نسميها بالظاهر التاريخية والموضوعية، فهي التّي جعلت البنية الاقتصادية العربية بنية ضعيفة، لأنها تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية بدءا من طلب الأسواق الخارجية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص161.

[2]-" الامية في العالم العربي"،ايلاف المغرب، في:
http://elaph.com/web/opinion.

[3]-".توقعات بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية "، في: https://www.alroeya.com

[4]-" الاقتصاد العربي2018...لعنة أم تفاهم؟"، **في:**https://www.alaraby.co.uk

[5]- "الدول العربية تحتاج 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020"،
في: http://mubascher.aljazeera.net

[6]- الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية–صندوق النقد العربي،
في:.https://www.amf.org.ae.pdf

اضافة الى العديد من أساليب الضغط المباشر وغير المباشر التي مارستها وتمارسها الدول الرأسمالية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، كالوعد بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ومن خلال التلويح بايقافها أو إنقاصها، أوبفرض شروط معينة مقابل الاستفادة منها، كما يلعب التأثير الثقافي دورا كبيرا في تمتين حالة التبعية هذه حيث يساهم الإعلام ووسائل الاتصال المتوفرة والتطور التكنولوجي عموما في الدعاية والترويج لنمط الاستهلاك الغربي الذي يدفع بدوره بحكام الدول العربية أنفسهم ومن أجل توفير سلع غالبا لا يمكن توفرها إلا عن طريق مزيد من الاقتراض من أجل استراد هذه السلع التي لا يمكن لدولهم إنتاجها وهذا ما يسمى ب "الاستيراد بالاقتراض"، **والتبعية بذلك هي أكثر من مجرد علاقة خارجية وأكثر من مؤثرات خارجية المنشأ، إنها قرار إرادي يتم بملء رغبة البلد التابع وباختياره الذاتي،**[1] وتعكس هذه الإرادة تجاه البلد المتبوع سلوكيات البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والبيروقراطية للبلد التابع أو ما يسمى "بالوسط المحلي"، والتي ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح البلد المتبوع، والتي زادت وتزيد من معاناة شعوبها ومن استغلالها استغلالا مباشرا، ويعزز هذه التبعية آليات "التبادل غير متكافئ" والنهب الاقتصادي الظاهر منه والمستتر التي تسهل بدورها مهمة الدول المهيمنة في السيطرة على الدول التابعة إقتصاديا، بهدف تأمين استمرارية التبعية وتجددها وبهدف تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وافتقادها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها وهكذا تستمر دول المركز في التوسع الرأسمالي من خلال تعميق الاعتماد الدول المتخلفة أو التابعة على المعونات الخارجية والتكنولوجيا الأجنبية.[2]

هذا وتمتاز علاقة التبعية بين الطرفين –إضافة إلى أنها قيد على الإرادة الوطنية بأنها تنطوي على علاقة استغلالية تتمثل في:[3]

1-تسخير موارد التابع لخدمة دول المركز الرأسمالي.

---

[1]- أمير وليد جميل الأيوبي، **العولمة والعرب وبداية التاريخ**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتب، ط1، 2009، ص76.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص77، 78.

[3]- **المرجع نفسه**، ص79.

2-إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي على نحو موسع.
3-حرمان البلد التابع من بلورة نظام اجتماعي يلبي الحاجات الفعلية لمواطنيه.
4-الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخليا من ناحية ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلي من ناحية أخرى.
5-استنزاف موارد البلد التابع (البترول والغاز والثروات المعدنية) غير قابلة للتجدّد أو تلك التي لا يمكن تجديدها في إطار توزانات بيئّية صارمة (كالغابات مثلا).
6-أرباح محولة لصالح شركات متعدية الجنسيات.
7-أثمان السلاح والتكنولوجيا الباهضة.
8-فوائد الديون الخارجية وخدمتها المرهقة.
9-تدهور الميزان التجاري للدول النامية بارتفاع الواردات من دول المركز وتناقص الصادرات إلى تلك الدول.
10-استنزاف العنصر البشري أو ما يعرف بـ"نزيف الأدمغة أو هجرة العقول".

ويبقى إغراق الدول النامية اليوم بالمديونية هو نتيجة" لفائض القيمة التاريخي" وهو أسلوب يعتمد للحيلولة دون تمكين الشعوب من تحقيق تنميتها بشكل مستقل، فهي ديون جائرة حصلت بالدرجة الأولى بفعل سياسات التجزئة وتنمية التخلف والسيطرة والاستغلال.

وعليه يمكن القول أنه يوجد ارتباط واضح بين اقتصاديات العالم النامي واقتصاديات البلدان المتقدمة أو مايسمي بدول المركز الرأسمالي، فنمو احدى المجموعتين مقيّد بمصير المجموعة الاخرى.[1]

والمخطط التالي يبين لنا آليات التبعية الواقعة بين المجموعتين (الدول النامية ودول المركز الرأسمالي) وبين خصوصا **البلدان العربية النفطية والبلدان الرأسمالية:**

[1]- جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998، ص81.

الشكل رقم03: مخطط يبين آليات التبعية بين البلدان النفطية ذات الفوائض والبلدان الرأسمالية:

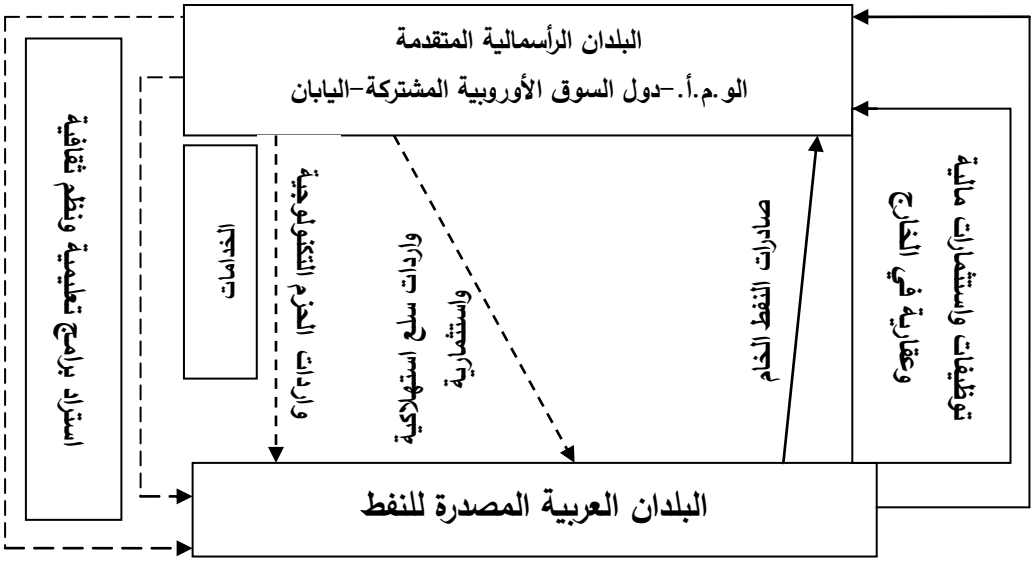

مصدر المخطط: محمد مراد، ***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي***، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص320.

شرح الشكل:

يتضح من خلال الرسم المبين أعلاه أن ملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية لدول المركز الرأسمالي على الدول النامية؛ بل إن تقديم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات الى هذه الدول تشكل مجموعة روابط أقوى في أحيان كثيرة من أشكال الملكية القانونية التقليدية.

كما يتضح من خلال الرسم أن الأقطار العربية النفطية موثقة بشبكة كثيفة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تربطها برأسمالية المركز الأمريكي الأوروبي، وقد وصل الأمر بالتجارة العربية لدرجة أصبح معها ثلاثة أرباع هذه التجارة صادرا وواردا تجري مع مجموع الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل أنّ هذه المجموعة تستهلك 84% من إنتاج النفط، وبها تتراكم فوائضه، لكن في المقابل نجد أن أثمان الاستهلاك

التي تدفعها الدول العربية تعود إليها ثمنا لما تشتريه الدول المصدرة للنفط من سلع وخدمات، وكذلك تأتي على شكل قروض بفوائد عالية للأقطار ذات العجز مثل الدول العربية غير النفطية وغيرها من الدول النامية الأخرى، أما القليل من الصناعة الذي بني على أرض البلدان العربية النفطية نجد أن قسمه الأكبر من معداته من الغرب ونحن نلهث وراء تكنولوجيته ونستقدم خبراءه بالآلاف وبالتالي فهو تبادل غير متكافئ ينطوي على عامل الاستغلال.

ومن خلال كل ماسبق ذكره حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربيةيمكن القول أنها في الحقيقة نتاج للسياسات التالية:[1]

- فكرة الاستيراد هي محور السياسات العربية والرسمية والاعتماد على الآخر والقاعدة الثابتة في تلك السياسات ما أوقع المجتمع في أسر الارتهان لمصادر الإنتاج المعرفي؛ حيث نجد أن 75% من ثلاث مئة مليون عربي يعيشون في الأمية الثقافية و25% منهم يعيشون في التبعية العلمية، وبالتالي فلعالم العربي يعيش على هامش الإنتاج العملي والتجدد الحضاري.
- الاعتماد على المعونات والمساعدات الأجنبية التي غالبا ما تكون مرتبطة بشروط سياسية وهي في الحقيقة لا تبني اقتصاد مزدهرا.
- ينشطر الاقتصاد العربي إلى قطاع حديث مرتبط بالشركات متعددة الجنسية وقطاع تقليدي متخلف يعتمد على الزراعة.
- الأداء الاقتصادي المشوه في العالم العربي أدى إلى إثراء الأقلية وتهميش الأكثرية.
- هذا بالإضافة إلى الحملات الاستعمارية المتواصلة على العالم العربي والتي استولت على معظم الثروات وبخاصة النفط والتي تركت كذلك آثارها سلبية وعميقة جدا في المجتمعات العربية
- ان الإمكانات الاقتصادية والبشرية والحضارية التي يحويها العالم العربي قد بددتها سياسات الأنظمة العربية التي لم تؤمن يوما بأن الإنسان العربي هو قيمة في حد ذاته، وأنه صاحب الحق في التفاعل مع نهضة العالم المتقدم من موقع المنتج والمشارك لا المستهلك

[1]- سمير التنير، **مرجع سابق**، ص ص. 9، 10.

والمتلقي، فغياب الخدمات الأساسية للانسان العربي وتحرره من الفاقة وتمتعه بحقوق الآدمية هو السبب الرأيس في عجزه عن استخدام طاقاته الكامنة.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية في العالم العربي

واجهت التنمية العربية منذ بدايتها إشكاليات عديدة لعل أهمها الخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي فالاولى تعنى تغيرا نوعيا في بنية الاقتصاد، وذلك عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية ومكانة قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالذات، كما انتقد بعض الخبراء استراتيجيات التنمية العربية لأنها انتهجت نفس النهج الذي اتخذته البلدان الصناعية المتطورة، ذلك انه لا يمكن تكرار ما حصل في البلدان المتقدمة، وهذا بالإضافة إلى أن التنمية يجب أن تنبع من رغبة حقيقية في التغيّر الإرادي للمجتمع ومقوماته وهو الأمر غير موجود تماما في العالم العربي، لأن الأنظمة السياسية العربية لا تمتلك هذا المقوم، إضافة إلى ذلك نجد أنه لحصول تنمية في العالم العربي يجب أن تكون مستقلة تماما وتهدف إلى التحرر من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وما يتبع ذلك من صنوف الحرمان التي تشل إرادة الإنسان العربي وهو أمر مستحيل أن يحدث في الأوضاع الحالية للعالم العربي.

ويرى "أحمد مسلم" بأنه يمكن إيجاد تفسيرات للمعوقات الأساسية للتنمية العربية الشاملة-وذالكفي أساليب التهديد التي تمارس من قبل دول المركز الرأسمالي أو الدول الصناعية الكبرى على الدول العربية وتتمثل هذه الأساليب في أربعة عناصر رئيسية وهي:[2]

1-تقسيم الإقليم العربي.
2-شد الأطراف العربية.
3-بلقنة العالم العربي.
4-الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية.

---

[1]- لطفي حاتم، **موضوعات في الفكر السياسي المعاصر**، ط1، 2010، ص5.
[2]- أمير وليد جميل الأيوبي، **مرجع سابق**، ص81-87.

أما بالنسبة إلى شرح هذه العناصر فهو كالآتي:[1]

- **شطر الإقليم العربي:** بفصل أجزائه بعضها عن بعض بحيث يستحيل التواصل بين مكونات المجتمع العربي المختلفة فتقسيم الإقليم العربي يسمح بإعاقة أي محاولة دمج قومية أفقية كانت أو عمودية، كما يعيق أي عملية تنمية شاملة ذات بعد قومي، وهذا ما حصل بالفعل من خلال كيان غريب عن العرب والقومية العربية زرعه في قلب المنطقة العربية، ألا وهو الكيان الصهيوني (إسرائيل)، وكما أن شطر مشرق العالم العربي عن مغربه هو محاولة واضحة المرامي والدلالات، كما أنه فعل سياسي ذو أهداف استراتيجية بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة لـ:

- **شد الأطراف العربية:** فهو أسلوب يتمثل في اقتطاع أو إضعاف أجزاء من أطراف الإقليم العربي، والامثلة على ذالك كثيرة لانستطيع ذكرها كلها نذكر منها على سبيل المثال؛ احتلال فرنسا للجزائر وتونسوالاحتلال الإيطالي لليبيا وضم لواء اسكندرون إلى تركيا وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من قبل إيران وأزمة الصحراء الغربية المستمرة والعراق اليوم و....الخ، فكلها سياسات تهدف إلى إضعاف الأمة العربية وتعميق حالة الوهن السياسي والاقتصادي، كما لازالت الدول الكبرى تسعى جاهدة في الاستمرار في هذا الأسلوب إزاء المنطقة العربية حيث تسعى اليوم اضافة الى زرعها الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي كعامل مضعف ومعيق لتقدمه وتنميته، إلى دمج الأطراف العربية في أطر سياسية غير عربية كالاتحاد الإفريقي مثلا أو من خلال مشاريع سياسية-اقتصادية كالشرق الأوسط.

وهو هدف يقود بالدرجة الأولى إلى تزييف للوعي وتشويه للهوية والقضية وأية عملية تنموية تعتمد على الذات وتصون القيم والمقدرات العربية.

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وأما بالنسبة لـ:

- **أسلوب البلقنة:** فهو هدف يتحقق من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية والقبلية وذلك على "قاعدة فرّق تسد"، وهو ما نشهده اليوم ولو بدرجات متفاوتة الحدة في العالم العربي، حيث نشهد ذلك في العراق بين العرب والأكراد وبين السنة والشيعة، وبين المسلمين والمسيحيين في مصر ولبنان، وبين القبائل المختلفة في جنوب السودان لآوغربه...الخ، هذا الأسلوب هو شبيه بما يسمى اليوم بالفوضى الخلاقة، والهدف من ورائه تحقيق التجزئة غير الخلاقة للعالم العربي.

ومن الواضح أن إقامة دول طائفية أو عنصرية باسم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبمعزل عن قدسية تلك القيم تشكل مدخلا لتدخل الأجنبي في شؤون تلك الدول بحجة حماية حقوق طائفة أو شعب ما وما يؤكد ذلك هو إصرار الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقوى سياسية محلية هنا وهناك على تثمين هذه المعادلة، حيث يتسنى لهم التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للعالم العربي، وبحجة الإنسانية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان وذلك على النقيض من دولة المواطنة التي روجت لها الأفكار الغربية كعنصر أساسي للوحدة الوطنية ووحدة واستقرار الدول، لأن دول المواطنة وتحقيقها في العالم العربي لا تخدم ولا تحقق تلك المعادلة وسوف تكون الحاجز المنيع أمام التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة، ولهذا تعمل هذه الدول على تحقيق ما يسمى بدولة الطوائف كسبيل ووسيلة أساسية لا غنى لها عنها للسيطرة على هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وموقعها الجغرافي الإستراتيجي

أما بالنسبة لـ:

- **أسلوب الهيمنة وتطويع الإرادة السياسية:** فهو المحصلة الطبيعية والتلقائية للأساليب الثلاثة الآنفة الذكر، وهو أسلوب نراه يتجلى أكثر فأكثر في ظل الاختلال القائم في موازين القوى الدولية لصالح الدول الرأسمالية الغربية، وهو أسلوب يتخذ اليوم بعدا جديدا بفعل:

1. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
2. التقدم الهائل الذي تحقق لتلك الدول في مجال عسكرة الأرض والفضاء والمياه.
3. تطوّر عمل الشركات المتعددة الجنسية وقدرتها على السيطرة ليست فقطالاقتصادية وإنما أيضا الثقافية وتاليا السياسية.

كما ان تطويع الإرادة السياسية يتجلى أكثر فأكثر في التكوينات السياسية المستحدثة في العالم العربي فإقامة سلطة برأسين في فلسطين وأخرى بثلاثة في العراق ولبنان والحبل على الجرّار يفقد النظم السياسية العربية قدرتها على اتخاذ القرار الداخلي والخارجي على حد سواء، ما يجعل القوى السياسية المحلية المتناحرة في حاجة دائمة لتدخل القوى الاجنبية من أجل حل خلافها.

وباضافة الى تفسيرات "أحمد مسلم" لمعوقات التنمية العربية الشاملة نجد الى جانب ذلك معوقات اضافية أخرى لنهضة وتنمية العالم العربي، وهي النزاعات والهجرات التي تعرفها دول العالم العربي.

فبالنسبة للهجرات فنجد خاصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهدان أكبر نزوح شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي يزيد الطين بلة على الوضع التنموي العربي وحتى الاجتماعي.

أما بالنسبة للنزاعات والحروب فالدول العربية تعرف محيطا واسعا من الصراعات والحروب المتنوعة الأسباب والدوافع والتي تنتهي دائما من حيث بدأت مخلفة ورائها مزيدا من التخلف والدمار،[1] حيث نجد خصوصا دول المشرق العربي التي لم تعرف في السنوات الأخيرة استقرارا سياسيا وأمنيا، ما جعل الحروب تستنزف جزءا كبيرا من مواردها، إما للتسلح وإما لإعادة بناء البنيات التحتية الأمر الذي كان له إنعاسه السلبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وعلى أوضاع الناس الاجتماعية ناهيك عن الأزمات الإنسانية التي سببها هذه الصراعات وتأثير ذلك على الاستقرار الداخلي للدول العربية فمن دون وجود

[1]- سرمد عبد الستار أمين، **مرجع سابق**، ص90.

استقرار داخلي لا توجد تنمية،[1] كما نجددول الخليج التي كانت قد بدأت في تطوير بناها التحتية والخدماتية نتيجة إرتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات انكمشت اقتصادياتها بسبب الحرب العراقية الإيرانية ودخولها نحو سباق التسلح، هذا وتضررت التنمية القطاعية وخصوصا تنمية قطاع الخدمات جرّاء الحروب التي شهدتها المنطقة العربية منذ حرب حزيران 1967 حتى الحرب الأخيرة على العراق واحتلاله، إضافة إلى الأعمال الإرهابية المتنقلة بين مصر والأردن والسعودية ولبنان فقد عطلت العديد من القطاعات خصوصا القطاع السياحي، هذا بالضافة الى الحرب العالمية المستمرة على الإرهاب التي خقلت وتخلق وضعا غير ملائم للتنمية البشرية[2] في العالم العربي.

كما أن لعدم الاستقرار السياسي والأمني في العالم العربي تأثير سلبي أيضا على التوظيفات الرأسمالية لأن الرأسمال الخارجي يبحث عن مناطق أمان والرأسمال الوطني أو الداخلي يهرب من مناطق عدم الاستقرار، وعليه فإن غياب التوظيفات المالية (الكبرى) يشكل العائق الأكبر أمام عجلة الاقتصاد والتنمية في العالم العربي.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول عن واقع الاوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية أن الدول العربية متماثلة الى درجة أن التماثل فيها يكاد يصل إلى درجة المطابقة، من حيث وحدة التطورات الحاصلة على مستوى بنياتها الداخلية في إطار تشكيلاتها ومكوناتها الإقتصادية والاجتماعية، أو في طبيعة النظام السياسي والأداء العام لسلطة السياسة، وكذلك في طبيعة القوى الاجتماعية-السياسة من أحزاب وحركات سياسية نقابية وهيئات المجتمع المدني المختلفة.[3]

كما أن كل الدول العربية- تواجه معضلة السير في عملية السير في الإصلاح السياسي والاقتصادي وفق ما هو منشود منها وبأشكالها المختلفة بل وتواجه ماهو أعقد من ذلك مثل استكمال بني الدولة

---

[1]- سالم سالمين النعيمي، "الوطن العربي والتحديات المستقبلية"، في:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=94969, (11/12/2017)

[2]- وسيم حرب وأخرون، **مرجع سابق**، ص ص87، 88.

[3]- محمد مراد، مرجع سابق، ص62.

بمفهومها الحديث حيث أن أغلب كيانات الدول العربية كيانات ضعيفة؛ بل إن بعضها هش ويفتقد وجود سلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها وسيادتها على مناطقها في كافة الإقليم، وهو ما يؤثرفي قدرتها على القيام بوظائفها الرئيسية كدولة ومن أهمها وحدة النسيج الاجتماعي والإدماج القومي لمختلف شرائحها الاجتماعية، خصوصا وأن أغلب دول المنطقة تعاني بقدر أو بآخر إنقسامات وتنافرات من هذا النوع عرقية وإثنية وطائفية وصراعات وحروب أهلية بشكل أو بآخر، وأصبح ما يزيد عن ثلاثمائة مليون مواطن عربي يعيشون في حالة من الفوضى والانقسام اللامتناهي، ووصل الحال في جميع النواحي السياسة والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية العربية إلى ما هو عليه اليوم وتجدر الاستبداد في المنطقة العربية وأضحت الدولة السلطوية هي العنوان الأبرز لدول المنطقة.

وما أدى الى هذه الأوضاع وساعد على ادامتها وترسيخها على ماهي عليه في الحقيقة هو العامل الخارجي أو التدخل الخارجي بشكله القديم والجديد؛ اي مايسمى سابقا بالاستعمار وحاليا بالعولمة، فهما السبب الرئيس في خلق حالة التبعية والتخلف للدول العربية وبتالي فالأوضاع الداخلية العربية المزرية هي نتاج عوامل خارجية بالدرجة الاولى وعوامل داخلية بالدرجة الثانية، دون أن ننسى عاملا جد مهم أدام التخلف ومنع تحقيق التقدم في العالم العربي وهو بناء وإقامة دولة إسرائيل والتي كانت نتاج تاريخ السيطرة الاستعمارية على العالم العربي لادامة هذه السيطرة عن طريق زرع كيان غريب لاينتمي الى المنطقة، ويكون هو البؤرة التي تديم التوتر والتخلف والتبعية لدول هذه المنطقة ويكون العائق الأكبر لأي محاولة تنموية نهضوية وحدوية لدول هذه المنطقة لأن ذلك لايخدم مصالح القوى الكبرى في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. التي تريد ان تبقيها على حالة التخلف فى جميع المجالات حتي يتسنى لها ادامة سيطرتها عليها وذلك من خلال التدخل باستمرار في شؤونها الداخلية.

وبعدما بيّنا الأوضاع الداخلية للمنطقة العربية التي لا تعبّر مطلقا على ما تحتويه هذه المنطقة من ثروات مادية وبشرية ومعنوية، والتي كانت سببا في جعل القوى الكبرى في النظام الدولي تتكالب وتتصارع

عليها متبعة في ذلك جملة من الاستراتيجيات تمكّنها من تحقيق هدفها الذي يكمن في السيطرة على هذه المنطقة المهمة من العالم، وفيما يأتي توضيح لهذه الاستراتيجيات المتبعة من قبل الغرب.

المبحث الثالث: أهم الإستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية.

رسمت القوى الدولية جملة من الإستراتيجيات تجاه المنطقة العربية بهدف السيطرة عليها، ونجد من بين هذه القوى الدولية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فهما الدولتان الأكثر تدخلا ونشاطا في المنطقة العربية من القوى الدولية الأخرى، وهو الأمر الذى دفعنا إلى تخصيص دراستنا للإستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة العربية في هاتين الدولتين فقط.

المطلب الأول: إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية وخلال فترة زمنية قياسية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إمبراطورية عالمية ليس فقط من خلال حجم انتشارها القاري في العالم وحسب، وإنما من خلال أيضا الوظيفة الجديدة للنظام الإمبراطوري في تحولاته من دولة الامبريالية إلى إمبراطورية الامبريالية، فالدولة الإمبريالية قامت في الأساس على نظام الدولة المشرعة لتراكم رأس المال، حيث بسطت هذه الدولة سلطتها الاستعمارية على مساحة من المستعمرات خارج أراضيها، وكان المحور المركزي للسياسة الإمبريالية في المستعمرات قائم على النهب الاستعماري في الدول الخاضعة من جهة، وعلى إبقاء هذه الدول كملحقات تابعة لرأسمالية المركز، ومن جهة أخرى نرى أن النظام الإمبراطوري الإمبريالي لا يكتفي بقيام سلطة على مركز إقليمي ولا يتوقف على حدود وحواجز محددة، فهو جهاز غير ممركز وغير محدد بحدود إقليمية، وإنما هو نظام يسعى إلى إدراج كل فضاء العالم ضمن حدوده المفتوحة.[1] لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي القوة العظمى التي كانت تقف في وجه النظام الامبراطوري الامبريالي هذا الاخير الذي رسم جملة من الاستراتيجيات تجاه العالم العربي بهدف التدخل والتحكم

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص62.

فيه من ثم السيطرة عليهح لأنه وكما هو معروف لدى صانع القرار الأمريكي أن من يسيطر على العالم العربي يسطر على العالم بأسره، وهذا ماسنحاول تبيينه في العناصر التالية التي تحدد لنا الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تجاه العالم على وجه العموم وتجاه العالم العربي على وجه الخصوص، وذلك في اطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العالم كله في ظل غياب قوة موازية لها.

أولا: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تجاه العالم والمنطقة العربية

أظهرت القرارات والسياسات الأمريكية التي بدأت تتضح معالمها على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية عصر الحرب الباردة وصاغتها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب العالمي الأوحد الذي انفرد بالساحة العالمية[1] بوادر تغيّير في طبيعية الإستراتيجية الأمريكية وذلك على اعتبار زوال الخطر السوفياتي الذي كان يهدد الدول الغربية، ويقدم جوهر هذه الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في قدرتها على استخدام القوة العسكرية خارجيا بكفاءة شاملة، فضلا عن قيادة إستراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل أقاليم العالم ومن أجل إسباغ طابع واقعي على الدور الامريكي الجديد والقديم، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الاستمرار في ترويج الطروحاتعن وجود أعداء جدد مثل الخطر الإسلامي ووجود دول متمردة،وأخيرا مقاومة الإرهاب ومن يسانده من الدول بهدف الاستمرار في تحقيق سياسة الهيمنة العالمية تحت هذه الذريعة فوجود الخطر مع تضخيم حجمه يمنح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة قدرا من التأييد الداخلي ويعطيها شيئا من الشرعية الدولية ويحررها من الضغوط والضوابط التي تختفي بحكم وجود خطر خارجي وتظهر في حال غيابه.

ولعل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وفرت فرصة كبيرة للولايات المتحدةالأمريكية سواء على صعيد الأمن القومي الأمريكي في الحصول على الدعم الداخلي أو على صعيد بناء القدرات الأمريكية

---

[1]-Chester.A. Crocker., Hampson Fen Osler, Aall Pamela , **Rewiring Regional Security in a Fragmented World** , Washington DC: United States Institute of Peace, 2011,p.256.

واستحداث نظريات قتالية جديدة عبر الاستفادة من التطور التكنولوجي في المجال العسكري، ولقد عبر جورج بوش الإبن بكل وضوح عن هذه النزعة العدوانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، عندما حدد بعض ملامح النظام العالمي الجديد الذي لا يحتمل الحلول الوسط وفرض هذا النظام الجديد على الأطراف الدولية الأخرى والمؤسسات الدولية الفاعلة، كمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وتتضح معالم هذا النظام الجديد في قوله «إن لم تكن معي فأنت مع الإرهاب»،[1] وكذلك وفرت هذه الأحداث للولايات المتحدة الدعم الدولي في اطار الحرب الدولية على الارهاب.

ويذهب العديد من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين في تفسير السلوك الحربي للولايات المتحدة الأمريكية الى شدة الأزمات الضاغطة على الرأسمالية الأمريكية بشكل خاص والرأسماليات المتحالفة معها في أوروبا الغربية بشكل عام،[2] والى المنظور الرأسمالي الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يحتم عليها أن تستخدم الأساليب العسكرية في علاقاتها الدولية وافتعال الأزمات وتدويلها ذلك لخدمة المجتمع الصناعي العسكري الأمريكي لإنتاج الأسلحة وتصديرها وبيعها من أجل تحقيق أرباح طائلة.

وعليه يمكن استخلاص إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردةفي النقاط الآتية:

- ❖ الابقاء على هيمنة أمريكية متفردة على العالم في ظل غياب قوة متكافئة معها.
- ❖ التخطيط الأمريكي لسياسةاختلاق الأزمات التي ليس من الضروري أن تهدد الأمن القومي الأمريكي، وذلك بهدف التدخل والسيطرة بحجة حماية مصالح العالم الحر، مثل: الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية وسواها، ومجرد وجودها أي هذه الأزمات كاف لأن لاستثماره وفق صيغة تبرر ما ستقدم عليه من سياسات إجرائية تصب في مجملها تحقيق ذلك الهدف،

---

[1]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص68.
[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص124.

لتوظيف الأمم المتحدة من أجل الحصول على غطاء تعده شرعيا وقانونيا يسمح بفرض السياسات المراد فرضها عن طريق استصدار قرارات ذات وزن دولي تشرّع الهيمنة الأمريكية وتنسجم مع مخططاتها الإستراتيجية على النحو الذي انتهجته في حرب الخليج الثانية عام 1991 وحرب كسوفو في عام 1998 وأفغانستان عام 2001، والحرب الأخيرة على العراق واحتلاله في عام 2003، كما أنها لن تتوانى عن توظيف المجتمع الدولي للتأكيد على شمولية الخطر الذي يهدد الدول جميعها.[1]

- ❖ اعتماد الثنائية في السياسة الأمريكية الخارجية والتي تعتمد على بعدين متلازمين في التوظيف والنتيجة.

الأول: دبلوماسي يقوم على مقولة "دبلوماسية الصواريخ" كوسيلة دعائية تضخم من حجم الخطر لنظام معين أو جماعة معينة، بحيث تجعل من هذا النظام أو هذه الجامعة بمثابة "فزاعة" تهدد مصير العالم الحر في عيشه وأمنه، وهذا ما فعلته مع العراق في أزمة الكويت في عام 1990 ومن ثم افتعالها لأزمة أسلحة التدمير الشامل والمبالغة الاستخباراتية بشأنها وصولا إلى شن الحرب على العراق واحتلاله في عام 2003.

أما البعد **الثاني** فهو التأكيد على التفوق العسكري كوسيلة حاسمة للسيطرة على المواقع الجيو إستراتيجية المستهدفة، والتي تبرر اللجوء إلى القوة المفرطةدونماأي اكتراث لاعتبارات إنسانية أو دولية.[2]

ثانيا: ثابت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية

يقصد بثابت المصالح الأمريكية في العالم على وجه الأهمية تعزيز مكانت الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم، بحيث تبقى القطب الواحد المهيمن على السياسية والاقتصاد العالمي مع الإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم، أما بالنسبة لثابت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية فهي تقوم على أربع مصالح حيوية هي:

---

[1]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص70.
[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص132.

1- **النفط:** من الواضح أن السياسة الأمريكية هدفها الرئيسي هو حماية مصالحها الوطنية، وعلى اعتبار أن حرية حركة النفط شرط أساسي لسير اقتصاد السوق العالمي الذي يعتمد عليه؛ فإن مراقبة أمن إمدادات الطاقة تفرض باعتبارها من الشواغل الرئيسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة،[1] وكما هو معروف فان تصدير معظم النفط في العالم مصدره منطقة الشرق الأوسط، لذا فمن الجدير بالذكر أن نسبة احتياطي النفط العربي تبلغ نسبة 415 مليار برميل نفط تقريبا أي ما نسبته 65.7 بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام المقدرة ب 724 مليار و 500 مليون برميل نفط تقريبا،[2] وهذا يكفي للكشف عن القوة الاقتصادية للعالم العربي الإسلامي، التي جذبت اهميتها الجغرافية الاقتصادية ومواردها الاهتمام الجاد من جانب القوى العظمى في هذا المجال للسيطرة على النفط خاصة في سياق أهدافها العالمية، ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة التي تعتبر دائما السيطرة على هذه المنطقة الجغرافية الاقتصادية هو هدف يجب تحقيقه من أجل الحفاظ على قيادتها العالمية في العصر الجيوسياسي الجديد الذي يحتاج إلى استخدام العوامل الجغرافية الاقتصادية[3] لتحقيق ذلك الهدف.

وعليه فان منطقة الشرق الاوسط وبخاصة دول الخليج العربي هي مصدر النفط الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وذالك يمثل شريان الحياة للنشاط الإقتصادي الأمريكي في العالم.[4]

حيث تستاثر السعودية بنسبة 57% من الواردات الامريكية لنفط الخليج العربي بينما تبلغ حصة العراق 33 %[5] ولقد كانت الحرب على العراق دليل على ذلك حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وضع يدها

---

(1)- Jean FrançoisCoustillière, "Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne", **Confluences Méditerranée**, No.74, Mars 2010, p27

(2)- ايمان الحياري،مرجع سابق.

(3)-Saeid Naji, Jayum.A. Jawan., "Geopolitics of the Islam World and world leadership in the post-Cold War geopolitical development", **Transcience**, Vol.04, No.01, 2013.p6.

(4)- عبد الغني نصر علي الشمري، **مرجع سابق**، ص ص260، 262.

(5)- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

على نفط العراق وما حوله، وذلك بقصد السيطرة على النفط إنتاجه وكيفية تصديره وهذا ما حدث بالفعل حيث اصبحت الولايات المتحدة تتحكم في سوق النفط وما انهيار اسعار البترول منذ عام 2014 الا دليل على ذلك.

2- **الممرات المائية:** تتحكم المنطقة العربية بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ما يزيد من أهمية المنطقة عسكريا واستراتيجيا واقتصايا، إذ أن معظم تجارة النفط وغيره تمر من خلال هذه الممرات المائية،[1] وبالتالي من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على التجارة العالمية، وهو الهدف الذي تصبو اليه الولايات المتحدة في اطار استراتيجيتها للسيطرة على العالم.

3- **المحافظة على أمن الكيان الصهيوني** ووجوده وتفوقه في مختلف المجالات: باعتباره القاعدة المتقدمة في الشرق الأوسط وخاصة بعدما تقلّدت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الاستعمار الغربي في العالم من بريطانيا التي كانت تتزعم التيار الأنغلوسكسوني.

4- **اعتبار المنطقة وبخاصة دول الخليج سوقا للبضاعة الأمريكية:** تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، وتعتبر المنطقة أكبر مستورد للسلاح الأمريكي الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلية والتكنولوجية.

وقد انبنى على هذه المصالح سياسات أمريكية ثابتة في المنطقة أهمها:

أ-إيجاد تحالفات استراتيجية في المنطقة تعمل على حماية الولايات المتحدة الأمريكية، وتساعدها على بلوغها وتمثل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأكثر دول المنطقة ذات أفضلية أمريكية هي الكيان الصهيوني، خاصة تحالفها مع مصر واستمرار مساعداتها لمصر بما يوازي المساعدات الأمريكية المقدمة للكيان الصهيوني تقريبا، بما يضمن بقاء مصر في فلك السياسة الامريكية في المنطقة، ناهيك عن تحالفاتها الاستراتيجية

[1]- "كيف خفضت أمريكا تبعيتها لنفط الشرق الأوسط؟"، في:**https://www.aljazeera.net**

مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب-ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية للسفن الحربية والتجارة الأمريكية وهذا واحد من مبررات وجود القوات الأمريكية في مياه الخليج والبحر الأحمر منذ الحرب العراقية-الإيرانية.

ج-ضمان الاستقرار في المنطقة بحيث لا يتحول أي نزاع عربي– صهيوني إلى حرب إقليمية شاملة لأن ذلك سوف يؤدي إلى تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ولتحقيق هذه المصالح الجوهرية والحيوية الامريكية في المنطق العربية تستخدم الولايات المتحدة الوسائل والآليات وطرق العمل التي تسهم في تحقيق تلك المصالح الحيوية الأمريكية أو تلك المصالح الجزئية المرتبطة بها، وفي هذا السياق يندرج استخدام وسائل الضغط والتدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري التي تمارسها الولايات المتحدة لأهداف محددة، وكذلك المبادرات السياسية والتكتيكات التفاوضية المتعلقة بمختلف القضايا وذلك وفقا لرؤية الفريق الذي يدير أزمة الشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية.[1]

ثالثا: تاريخ الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

لم تعط المنطقة العربية لها أهمية في الإستراتيجية الأمريكية إلا بعد مشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى ليتبلور لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) على الرغم من عزلتها تنفيذا لمبدأ "مونرو".

وكذلك لم يهم السياسة الخارجية الأمريكية في بداية تمثيلها الدبلوماسي المنطقة العربية، حيث لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تبالي بالأحداث الجارية فيها كما أنها كانت تتردد في إتخاذ مواقف ذات شان كبير، وذلك على اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية وانحصرت علاقتها بدول المنطقة فقط في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية، واستمرت هذه السياسة حتى افتتاح السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى

---

[1]- عبد الغني نصر علي الشمري، **مرجع سابق**، ص ص260، 262.

المنطقة إستراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية فضلا عن الغزو البريطاني لمصر عام 1882، وفي ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بمبدأ مونرو الصادر عام 1823، والذي حدد وجه السياسة الخارجية الأمريكية بعدم التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوروبية طرفا فيها مع منع هذه الدول أي دول القارة الأوروبية من التدخل في شؤون العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914) وبإيحاء من جورج لويد رئيس الوزراء البريطاني وافق الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن على مساندة المنظّمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1827 برعاية تيودر هرتزل ومع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارة الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية؛ حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد ترومان في عام 1922 تأييدها لوعد بلفور البريطاني الصادر عام 1917، ليكون ذلك الحدث الأكبر الذي ترك آثارا عميقة على الأوضاع السياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية وعلى العلاقات العربية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد.[1]

وبعد الحرب العالمية الثانية تبلور للولايات المتحدة الأمريكية موقف جديد اتجاه المنطقة العربية؛ حيث أصبحت هذه المنطقة من العالم تحظى باهتمام كبير لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء الحرب الباردة، حيث تبلورت مجموعة من المصالح للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي:

- احتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة.
- استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضّيلية.
- دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها في المنطقة.
- الحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى

---

[1]- أمين مشاقبة، سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص14.

الوحيدة في العالم، ولم يعد أمامها منافس دولي أو تحالفات معادية ذات شأن فسعت لفرض إرادتها وتكريس خصائص هذا النظام العالمي الجديد في كافة المجالات، مع قدرتها إلى حد كبير في السيطرة على المنظمات الدولية واستخدامها لترسيخ وشرعنة توجهاتها الاقتصادية والعسكرية الجديدة تجاه العالم بما يخدم الأهداف الإستراتيجية لمطامع ومطامح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وإدارته السياسية[1] حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى أو تمثل تهديدا غير مباشر لأمنها القومي، وهذا ما أكدته الإستراتيجية الأمريكية بأنها قادرة على توجيه ضربة لأي دولة أو قوة تريد المساس بمصالحها الحيوية في العالم.

كانت للتحولات البالغة التي عصفت بالعالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي القوة العظمى التي لطالما وقفت في وجه الولايات المتحدة الأمريكية فيسعيها لتحقيق استراتيجية السيطرة على العالم على وجه العموم والمنطقة العربية على وجه الخصوص، أثر كبير على مجرى العالمبعد وصول جماعة المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض الأمريكي، الأمر الذي بات ينذر بحروب وتوترات دولية مفتوحة بسبب إستراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والتي كانت مدفوعة بأيديولوجية دينية متطرفة،[2] كما أثبت هذه القوة الدولية إمتلاكها الوسائل التي تؤهلها لإدارة النزاعات الدولية، بل ان إمكاناتها تسمح لها بالمشاركة في العديد من الحروب في مناطق متفرقة من العالم وفي وقت واحد لفترات طويلة، وهذا ما صرح به جورج بوش الأب في خطابه الذي ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في بنسلفانيا عام 1992، والذي قال فيه: **"لقد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهدا جديدا قد بدأ، عهد ستصنعه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا، إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها المسؤولية الدولية".**[3]

---

[1]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص55.
[2]- **المرجع نفسه**، ص58.
[3]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص ص، 62، 63.

هكذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد تربعت على رأس هرم الإدارة الدولية، ومن حقها في هذه الحالة أن تفرض على دول العالم سياستها ومبادئها كما أن الإمكانات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الهائلة التي توافرت عليها تسمح لها بذلك، لذا استمرت الولايات المتحدة في نفس جهودها الداعية للسيطرة على العالم عموما والمنطقة العربية خصوصا عبر وسائل وأدوات كان أبرزها التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي فضلا عن تأثيراتها غير المباشرة، أو ما يسمى التدخل غير المباشرة في صياغة القرارات عن مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، وذلك بغية إيجاد قناعات لصالح توجهاتها الإستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة ونشر قيمها الليبرالية التي تستند على الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق.

كما انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاستمرار في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لفرض أنظمة سياسية عليها بما يتفق ومصالحها في المنطقة منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي المتعلقة بمبدأ السيادة الوطنية للدول، فالطبيعة الانفرادية القطبية لا تكتفي بفرض قيّمها الثقافية والسياسة وإنما تستخدم في سبيل ذلك التدابير القسرية وتتدخل في الخيارات الوطنية للشعوب والدول وتمارس العدوان على سيادتها، وبالتالى الانتقاص من سيادتها الأمر الذي يؤدي حتما الى حالة اللا استقرار داخل الدول المتدخل في شؤونها الداخلية مهما كانت طبيعة وشكل التدخل.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت تحديات كبيرة وكثيرة لسياستها في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها برزت فيها التحديات الأمنية، والتي تمثلت في حصول توازنات جديدة أدت لظهور إيران كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط وبعض القوى الوطنية المحلية الفاعلة كحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الفلسطينية "حماس"، وما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأن ووجود هذه القوى دورا في مشكلة الإرهاب، مع سعي إيران إلى امتلاك السلاح

النووي والتمرد العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية في المنطقة،[1] لتكون أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وراء طرح الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما جديدا للأمن الدولي في شقة المتعلق بالترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم عموما والمنطقة العربية خصوصا والذي يقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمع وأن العالم كله معرض للاعتداءات الإرهابية، وعليه وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب بوضع إستراتيجية أمنية جديدة (استراتيجيات الهجمات الوقائية) والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى بأنها تمثل خطرا أو تهديدا للأمن القومي الأمريكي،[2] وحاولت توظيف هذه الأهداف من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز في قمة النظام الدولي الجديد، ولتحقيق هذا الهدف لجأت الإدارة الأمريكية في تحركاتها على التوجهات والمبادئ الآتية:

1- رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسيين هما:
   أ- أن تتم هذه المشاركة تحت قيادة ممكّنة.
   ب- أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة.
2- استخدام الإدارة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية مع ترشيد استخدام هذه الإدارة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك ترشيد هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة كما حدث في حربي أفغانستان والعراق.
3- إعادة تعريف مفهوم السيادة وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم وإعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي.
4- تحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن الدول والمجتمعات على النحو الآتي:

---

[1]- أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص ص14، 15.
[2]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص60.

أولا: الإرهاب.

ثانيا: النظام أو النظم الديكتاتورية في دول محور الشرق (العراق، سوريا، ايران).

ثالثا: الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه.[1]

ومنه ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرحلة تاريخية تحدد معالم سياستها الخارجية بما يناسب ومصالحها الإستراتيجية في تلك المرحلة، وأن اهتمام السياسة الخارجية الامريكية بالمنطقة العربية قد بدأ في مرحلة الحرب الباردة ليزداد بعد نهايتها نتيجة لجملة من الاسباب تخللت بين الاستراتيجية والجيو-استراتيجية والاقتصاديةوالدينية، سنوضحها أكثر من خلال حديثنا عن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية لتحقق من خلالها الحد الأقصى من الأهداف الأمريكية في المنطقة، وهذا ما سنبيّنه بالشرح والتحليل في النقاط الآتية:

رابعا: السياسات الأمريكية المتبعة تجاه المنطقة العربية للسيطرة عليها.

1-سياسةفرض العولمة بالقوة العسكرية.

منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990 تغير ميزان القوى في العلاقات الدولية والذي كان محكوما بالثنائية القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أخضعت العالم بصورة مباشرة وغير مباشرة للسياسات والمصالح الأمريكية، بحيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم إلى أدوات خاضعة للنظام الأمبريالي الأمريكي، خاصة وأنه ما يزال أمام الهيمنة الأمريكية مدى زمني تسيطر فيه على عامل القوة، ذلك أن العولمة الليبرالية السائدة، ليست عولمة اقتصادية بحثة مستقلة عن إشكالية الهيمنة أو المنطق الإمبريالي التوسعي وأدواته التي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة،

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص60، 61.

والتي تعلم أن الخطاب السائد الذي يزعم أنّ الأسواق تضبط من تلقاء نفسها وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائيا الديمقراطية والسلام، هو في الحقيقة خطاب ايديولوجي مبتذل ليس له أي أساس علمي، وعليه فإنه يتضح من خلال هذا الاعتراف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من أجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى لن تكون هنالك عولمة دون إمبراطورية عسكرية تقوم على المبادئ الرئيسية التالية:

- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من أجل إدارة السياسة العالمية.
- تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.
- تكريس المنهج العسكري أو عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.
- توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الشعب أو حقوق الإنسان لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية ومن اجل تخفيف بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية أخرى.[1]

وفي ضوء تحرر الرأسمالية من كل القيود وتوسعها اللامحدود، كان لابد من استكمال هذا المشروع الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال محاولة إنتاج نظم معرفية وسياسية واقتصادية وفلسفات تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأنّ المناخ العام المهزوم والمنكسر في بلدان العالم الثالث أوما يسمى الأطراف قد أصبح جاهزا للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية المادية والجديدة، ومن أمثلة النظريات السياسية التي صاغها الغرب لتمجد النظام الرأسمالي وتثبيت دعائها من خلال تحديد الاستراتجيات اللازمة لذلك نذكر نظرية نهاية التاريخ والتي لاقت قبولا واسعا لدى الإدارات الأمريكية وكذلك نظرية التوسع الديمقراطي لأنطوني لايك" والتي سنحاول من خلالها توضيح معالم استكمال هذا النظام الدولي الجديد الذي رسمت معالمه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي ما يلي عرض لذلك:[2]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص90.
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص90، 91.

أ- **نظرية نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما:** يرى "فوكوياما" أنه يتطلب لتثبيت دعائم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية في كل من أوروبا الشرقية والعالم الثالث الذي يطلق عليه وصف العالم التاريخي"؛ بينما يطلق وصف العالم الرأسمالي"بعالم ما بعد التاريخ"، كما يعتبر أن تطبيق وتبني هذه المبادئ هو المقياس الذي يحدد عدو وصديق الولايات المتحدة الأمريكية، لم يؤكد على أهم عائقين يقفان في وجه توحيد العالم تحت راية النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي والثقافي وهما:

أولا: النزاعات القومية في مجتمعات العالم الثالث الإفريقية والآسيوية.

ثانيا: عدم اكتمال ما يسميها التنمية الاقتصادية في المجتمعات، وقد اقترح لتجاوز هذين العائقين وجوب تضامن الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في النظام الرأسمالي العالمي والعمل على "ضبط النظام الدولي" من خلال إضعاف ما يسميه الأنظمة الديكتاتورية في دول العالم الثالث ونشر الثقافة الليبرالية فيها والضغط عليها لتبنى اقتصاد السوق الحر، كما يدعوا في هذا السياق إلى ضرورة تجاوز منظمة الأمم المتحدة لأنها بنظره منظمة مشلولة، وذلك لمشاركة العالم التاريخي في صناعة القرار داخلها، منه وجب استبدالها ببديل آخر أساسي ألا وهو الحلف الأطلسي نتيجة لتجانسه وقدرته على الردع العسكري، كما يعتبر أن التدخل السياسي والعسكري من قبل عالم ما بعد التاريخ "بشؤون العالم التاريخي سيبقى ضروريا بسبب امتلاك هذاالأخير للمواد الأولية ذات الأهمية البالغة لاقتصاديات الدول الرأسمالية وأهمها النفط.

ب-نظرية التوسع الديمقراطي: لـ "أنطوني لايك" شدّدت هذه النظرية على أهمية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الليبرالية السياسية والاقتصادية في دول الكتلة الاشتراكية السابقة ودول عالم الثالث، وليكون ذلك يجب أولا تأسيس قواعد ليبرالية اقتصادية في هذه الدول ينتج عنها تدعيم لاقتصاد السوق، ويكون ذلك بتكثيف

استثمارات الشركات الأمريكية فيها، ومن ثم أطلق على الدول التي تعرقل هذه العملية وبالتالي تعرقل مسيرة النظام العالمي الجديد وترفض الاندماج فيه "دول الارتداد"، وأغلبها بالنسبة اليه هي دول العالم العربي ومحيطه الإسلامي كالعراق وليبيا والسودان وإيران، وبالتالي يجب إحتواء هذه الدول ومحاصرتها، وقد ركز لايكبشدة على العراق ورأى ضرورة الإستمرار في تشديد الحصار عليه وصولا إلى إسقاط النظام فيه.

وعليه وإنطلاقا من هذه الرؤية رسم "لايك" خريطة للجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط التي تضم دول العالم العربي وآسيا الوسطى، وهذه المنطقة الشرق أوسطية تتكون من منطقتين متميزتين هما: الخليج العربي ومحيط إسرائيل ولكل منطقة وظيفتها السياسية.

وحسبه فان الدول العربية والتي هي دول "الارتداد" تهدد "إسرائيل" ومنابع النفط لذلك يجب مواجهتها من خلال تأسيس أحلاف ذات بعد شرق أوسطي مع إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، لأن ذلك سوف ينزع عنها ما يسميه "المبرر القومي.

2- سياسة مشروع الشرق الأوسط:

لم تكن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية مقصورة فقط على التحكم بموقعه الجغرافي والسيطرة على ثرواته النفطية والطبيعية الأخرى؛ إنما كان يرى المخطط الأمريكي في سياسة الإضعاف الدائمة للحالة العربية على أنها الشرط الأساسي الذي ينسجم مع إستراتيجيها في إدامة السيطرة؛ لأن الكتلة السكانية العربية تعادل حوالي 5% من سكان العالم والمساحة الجغرافية العربية تصل إلى حوالي 14 مليون كلم مربع، وبذالك فان الحجم السكاني الجغرافي العربي يمكنّه أن يشكل عنصر توازن بين القوى الدولية إذا ما توفرت له أسباب القوة والنهضة، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ومن زاوية تقاطع ثنائية المصلحة للرأسمالية الأمريكية والصهيونية العالمية، أن ثبات تلك المصلحة إنما يتأسس على أرضية ثبات العجز في الحالة العربية، ومن هنا قامت السياسة الأمريكية في تعاملها مع الواقع العربي وفقا لجدلية القوة والضعف بين الأقوى

الأمريكي-الصهيوني والأضعف العربي،[1] وأما الترجمة الواقعية لهذه الجدلية فقد تمثلت في مشروع الشرق الأوسط فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول خلق حالة دائمة من اللااستقرارية السياسة والاقتصادية العربية بحيث من شأن ذلك أن يبقى النظام العربي العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي قابعا في دائرة الضعف والعجز والهزيمة[2] وذلك يخدم المصلحة الأمريكية ويديم سيطرتها على المنطقة، لذلك كانت التصورات الأمريكية تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق التدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنيا على أساسين هما:

الأول: جغرافي ويضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا.

الثاني: إقتصادي ويعمل على تنشيط التبادلات التجارية والسلعية وفتح الأسواق الإقليمية.

كما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألكسندر هيغ إلى أن الولايات المتحدة تريد الوصول إلى إجماع إستراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان ليكون بمثابة ضمانة أساسية للاستقرار الإقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

وقد حاولت الولايات المتحدة فرض مشروعهاالشرق الأوسطي عبر تناول عدد من القضايا تخلق تداخلا بين أبعادها العالمية والإقليمية مثل السلع واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أسس إستراتيجية تخدم المنطقة إقتصاديا وتخفي وراءها هدف تفكيك النظام الإقليمي العربي، بعد الانتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي الإسرائيلي المتمثلة في بالاحتلال للأراضي العربية وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذا النظام.[3]

إن الحديث عن مشروع الشرق الأوسط لم يأت اعتباطا فهذه الفكرة

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص178.
[2]- **المرجع نفسه**، ص179.
[3]- أمين المشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص252.

لها جذور وامتدادات لعل أقربها فكرة الشرق أوسطية أو الأوسطية، وهذه الفكرة ليست جديدة على المنطقة وان كانت قد تداولت كثيرا وأصبحت عنوانا متداولا منذ أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، ونجد لهذا المصطلح مصطلحات أخرى مثل **الشرق الأدني** في نطاق السياسة الانجليزية منذ أواخر القرن التاسع عشر كإشارة إلى المنطقة التي تشمل مصر، والسودان وشبه الجزيرة العربية، وليبيا، وسوريا وفلسطين والعراق وإيران ولبنان وتركيا، أفغانستان، باكستان وجنوبي اليونان وقبرص، ولقد كانت لفظة الشرق الأدنى تطلق للدلالة على قرب هذه المنطقة من العالم الغربي وللتمييز بينه وبين الشرق الأقصى البعيد جدا عن الغرب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتطلق مصطلح الشرق الأدنى على منطقة الدول الموجودة في نطاق السياسة الانجليزية ما عدا أفغانستان وباكستان، أما الالمان فيطلقون لفظة الشرق الأدنى على المنطقة المتضمنة إيرانوتركياوالجزيرة العربية وبقية المشرق العربي والسودان ومصر وليبيا، بينما يشمل مصطلح الشرق الأوسط في نظرهم أفغانستان وباكستان والهند وبنغلاديش بورما والنيبال وسيرلانكا وهذا نسبة للبعد عن أوروبا.[1]

أ-الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد:

إن نظام الشرق الأوسط الجديد كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وهو نظام اقتصادي سياسي يؤمن هيمنة إسرائيل والولايات المتحدة على المنطقة العربية، ويسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسة، ويكون كبديل إستراتيجي لمشروع عربي نهضوي يرتكز على التحرر القومي وإقامة الدولة العربية الواحدة (الدولة-الأمة).[2]

وتعود جذور هذا المشروع إلى "هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية الذي دعا إلى ما يسمى (بكومنولت شرق أوسطي) ليكون للكيان الصهيوني آنذاك دور قيادي فعال سيما على الصعيد الاقتصادي، ولتصبح

---

[1]- علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط- التآمر الأمريكي الصهيوني**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص61، 62.

[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص63.

إسرائيل مركز الاستثمارات والتكنولوجيا والتحديث والخبرة والبحث العلمي في المنطقة العربية والمصدر الأساسي المسيطر على منبع أو منابع مياه هذه المنطقة،[1] ليتمم الفكرة "مناجيمبيطن" رئيس الوزراء الصهيوني سابقا ثم طرح هذه الفكرة وزير ماليته عندما زار أنور السادات القدس عام 1979 وأسماه مشروع مرشال الموسع للشرق الأوسط الذي يهدف إلى تحقيق السلام في المنطقة من خلال ما أسماه السلام الإقتصادي متزامنا مع السلام السياسي.

وأول من نادى بمشروع الشرق الأوسط هو وزير الخارجية الصهيوني **أبا أيبان** عام 1973 وطوره شمعون بيريز بإنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط لكي يقضي على ما سماه المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الأطراف، وتجعل من أمم المنطقة تجمعا متنافرا في المستويات الاجتماعية-الاقتصادية، مع إنخفاض مستوى المعيشة في المنطقة لناتج عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يدعو لحل هذه المشكلة من خلال ثلاث أحزمة اقتصادية وسياسية تربط المنطقة والتي تتمثل في:[2]

الحزام الأول: يتمثل في نزع السلاح بقوله إن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنويا ولو قلص هذا المبلغ إلى النصف لمكّن من توفير أموال طائلة لأغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.

الحزام الثاني: ويشمل المياه، والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

الحزام الثالث: المتعلق بالسياحة والتي يعتبرها مجالا مهما قادرا على توفير فرص عمل كبيرة ويدر أرباح كثيرة.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق هذا المشروع جاهدة، وذلك أن المنطقة العربية وبحكم ما تحويه من إمكانات بشرية وموارد اقتصادية وعناصر مادية متجانسة ومستندة إلى تاريخ حضاري وبحكم

---

[1]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص180.
[2]-محمد مراد، **مرجع سابق**، ص63.

تنامي الشعور القومي المعبر عن وحدة الانتماء ووحدة التاريخ والجغرافيا، شكلت أمام الولايات المتحدة الأمريكية عائقا كبير في وجه سياستها الرامية للهيمنة على المنطقة، كماأن تطبيقه يساعد على إعادة هيكلة النظام في المنطقة في جميع النواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وفق الإملاءات الأمريكية، كما أن إقامة هذا المشروع سوف يلبي الحاجة الملحّة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينها مواجهة القوى الصاعدة في آسيا والصين والهند.

ب-الخلفية الذهنية لمشروع الشرق الأوسط:

ترتكز الخلفية الذهنية لهذا المشروع على إنشاء مشروع يشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط وإسرائيل والاصرار على استعمال المصطلح ليس بريئا، وإنما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها الى سببين هما:[1]

الأول: جاء استخدام مصطلح الشرق الأوسط في الحقيقة من أجل طمس كلمة العربي وطمس معالم الهوية العربية وجعل المنطقة شرق أوسطية فقط، وذلك لكي تصبح إسرائيل عضوا مؤثرا ومسيطرا على المنطقة حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية العرب[2] قبائل وطوائف لم توجد لتتعاون، ولهذا أعلنت حسب زعمها هذا المشروع لخلق حالة التعاون بين هذه الطوائف والقبائل،[3] كما يجري إستخدام مصطلح (منطقة الشرق الأوسط) بدلا من (المنطقة العربية) وبلاد الشرق الأوسط بدلا من الوطن العربي وقضية الشرق الأوسط بدلا من القضية الفلسطينية وتعبير شمال إفريقيا بدلا من المغرب العربي.

الثاني: ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي، وجعل هذا الكيان جزءا عضويا وأساسيا من كتلة دول المنطقة العربية.

وعليه فهذه التسمية هي رؤية صهيونية غربية لإعادة ترتيب

---

[1]- أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص250.
[2]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[3]- علي وهب، **مرجع سابق**، ص ص479، 480.

المنطقة بهدف السيطرة عليها على نحو يؤمن مصالح الغرب، وذلك عندما بدأت المسألة الشرقية تتعمق في الشعور الغربي والرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة من جانب ومن جانب آخر يعني الأمن الحقيقي لإسرائيل من خلال تأكيد انتمائها للشرق الأوسط والاندماج مع شعوب المنطقة، لذا فقد جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية العالمية والأطماع الغربية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن أصبحت الوريثة الشرعية لبريطانيا فإنها تلعب دورا كبيرا في تغذية إسرائيل حتى بات مفهوم الشرق الأوسطية ببعده الفكري مرتبطا بالفكر الاستراتيجي الأمريكي-الصهيوني الذي أصبح من تقاليد واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

ج-التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط:

يصعب تحيد الشرق الأوسط على وجه الدقة وذلك يعود إلى عدة تداخلات طبيعية وبشرية، مثله مثل أي إقليم من الأقاليم في العالم.

وتقع منطقة الشرق الأوسط الكبير في ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا كما تطل على المحيطين الأطلسي والهندي، وتشرف على أربع بحار: الأبيض المتوسط والبحرالأحمر والبحرالأسود وبحر قزوين ولها حدود مع ثلاثة بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وهيروسيا الاتحادية والصين والهند، وهذا الموقع الاستراتيجي جعل المنطقة تتحكم بأهم الطرق الحيوية والجوية والبرية والبحرية التي تربط بقاع العالم بعضهما البعض، وهي تمثل أهمية خاصة في الصراعات الدولية وحسمها، والأهم من ذلك هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية لا سيما النفط والغاز؛ حيث تؤكد الإحصاءات الأمريكية وغيرها دولية إلى أن المملكة العربية السعودية فيها 259 مليار برميل نفطمن الاحتياطي الثابت والعراق 112 مليار برميل نفط، وهذا الرقم الأخير لا يكشف عن حجم الاحتياطي العراقي الحقيقي والذي قد يصل إلى 432

[1]- أمين المشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص250.

مليار برميل وفقا لتقديرات الإدارة الأمريكية.[1]

وعليه يمكن ذكر أربع خصائص جيو إستراتيجية للإمتداد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وهي:

1-يربط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا.
2-شبكة من المنافذ البحرية تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود (مضائق الدردنيل والبوسفور) إلى الخليج العربي فإلى لمحيط الأطلسي وصولا إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر.
3-مخزون هائل من الثروات الباطنية واحتياط مؤكد من الطاقة النفطية والغازية يصل إلى أكثر من 75% من إجمالي الطاقة.
4-مخزون حضاري تاريخي إضافة إلى خصوصية ثقافية إسلامية غالبة مع تلوينات دينية واثنيه مختلفة.[2]

والشكل التالي يبين لنا الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط من خلال الأخذ بعين الاعتبار تدّرج القوة والتماسك بدءا من المركز وصولا إلى الأطراف فالشرق الأوسط مثّل على شكل ثلاث دوائر متداخلة Concentriquesعلى الشكل التالي.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص255.
[2]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص ص347، 348.

الشكل رقم04: الشكل يبيّن لنا الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

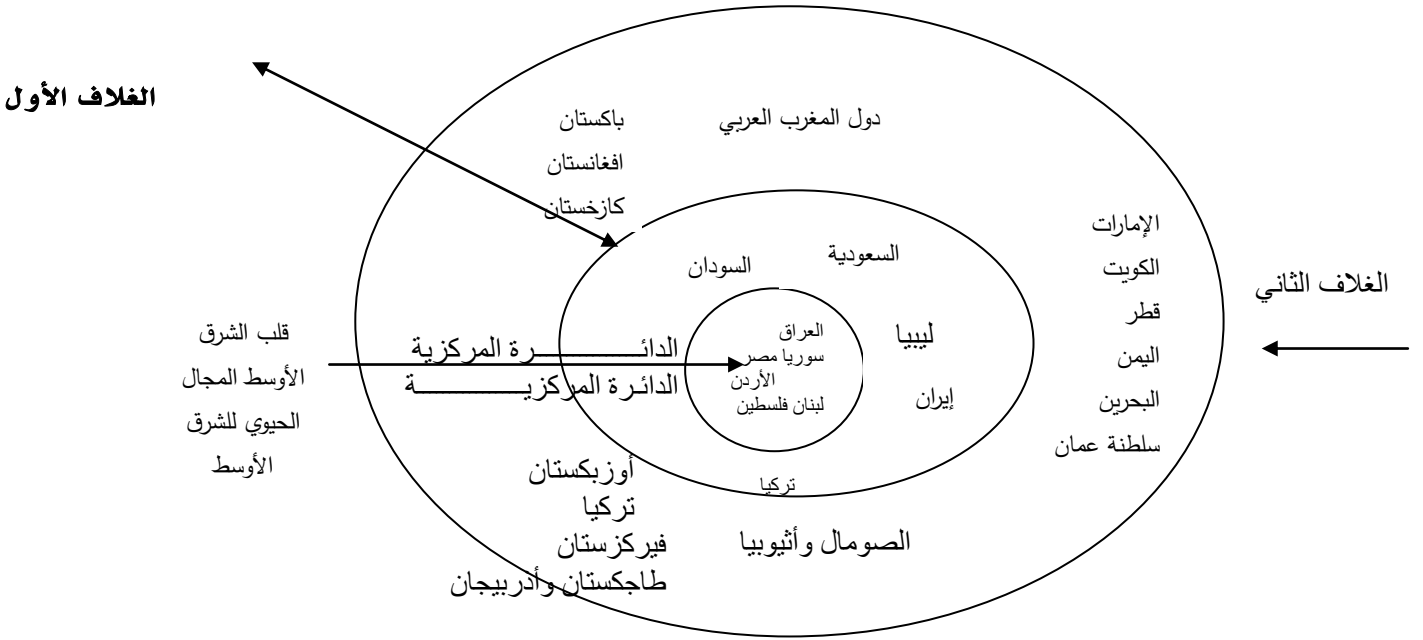

مصدر الشكل محمد مراد، ***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي***، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009، ، ص.347.

شرح الشكل:

يوضح الشكل السابق المجال الجغرافي السياسي للشرق أوسط والذي يتألف من دول القلب متمثلة في الدائرة الصغيرة، والدول المحيطة بها على شكل طوقين أو دائرتين أكبر منها تمثل الدائرة الأكبر من الصغرى الغلاف الأول في حين تمثل والدائرة الأكبر منهما الغلاف الثاني.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا التوصل إلى تحديد ما المقصود بمنطقة الشرق الأوسط وهي الدول التالية: مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية كقلب النظام أما أطرافه فهي الدول المحيطة به الجغرافيا العربية وغير عربية.[1]

د-مراحل ولادة مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير في الحقيقة المحاولة الثالثة لإعادة صياغة الخارطة الجيو- سياسية للعالم العربي، حيث كانت المرحلة الأولى عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى عندما خضعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاستعماري، والذي توافق مع ولادة وعد بلفور الذي قدمته الحكومة البريطانية عام 1917 إلى إسرائيل لزرعها في قلب العالم العربي؛ أما المرحلة الثانية كانت بعد الحرب العالمية الثانية والتي شهدت المنطقة في هذه الفترة تغلغل أمريكي-صهيوني بشكل واضح وملموس، وما حاولت أن تجسده من تجزئة وتبعية وتجويع للشعوب مع الحروب الدامية البينيّة، وهنا ظهرت فكرة الشرق الأوسط في الدراسات الأمريكية للدلالة ضمنيا على ضرورة زرع الكيان الصهيوني وأهمية تواجده ضمن الدائرة العربية، أما المرحلة الثالثة والتي نعيشها حاليا والتي بدأت منذ مطلع تسعينات القرن الماضي حيث عقد مؤتمر مدريد عام، 1991 وبشكل خاص بعد توقيع إتفاق غزة -أريحا في 18-9 فيفري 1993 تحت شعار مباحثات السلام وكذلك المباحثات متعددة الأطراف.[2]

ففي إطار هذه المرحلة ظهر مصطلح النظام الشرق أوسط مرة

---

[1]- أمين مشاقية، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص20.
[2]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص179، 180.

أخرى، وذلك ضمن جهود الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى إقامة نظام إقليمي جديد للمنطقة أطلق عليه اسم (الشرق أوسطية) وبدأت تدخل فيه مجموعة من الدول وفقا للأجندة الأمريكية مثل باكستان وأفغانستان، إيران وتركيا وإسرائيل والدول العربية.

وعلى العموم فإن المرحلة الثالثة هي مرحلة إقامة المنطقة للتعاون الاقتصادي لتشمل بالإضافة إلى الدول المستهدفة في المرحلة الأولى والثانية دولا أخرى من الخليج العربي والمغرب العربي، حيث تقام منطقة موسعة للتبادل والتعاون الاقتصادي الحرّ بين بلدانها وإسرائيل وذلك عام 2010.[1]

وبعد ذلك ظهر ما يمكن إعتباره المرحلة الرابعة المكملة للمراحل السابقة، وهو ما يسمى بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي أطلقة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن للاصلاح والتنمية في الشرق الأوسط، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة أكثر جدية حول هذا الموضوع سواء من ناحية فرضه أو التسريع به، والذي يضم إلى جانب الدول العربية وإسرائيل كلامن باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا.

ويرجع سبب تسريع الولايات المتحدة الأمريكية وجديتها وحرصها على ف رض هذا المشروع لعدة أسباب من أبرزها:

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001 وما نتج عنها من بروز الهاجس الأمني وبدأ السياسة الخارجية الأمريكية في تطبيق سياسة إما معي أو ضدي.
- الحرب على كل من أفغانستان والعراق والمأزق الذي وقعت فيه لاسيما بما يتعلق بالخسائر البشرية الفادحة والاتجاه إلى أسلوب تفعيل وسائل وآليات السيطرة بالطرق غير عسكرية.
- إضافة دول مثل باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا إلى هذا المشروع فهو يعود إلى العامل الديني خاصة والى عوامل أخرى بشكل أو بآخر، لان الولايات المتحدة الأمريكية مهددة حسبها بخطر ما يسمى تنظيم القاعدة والخطر النووي من باكستان

[1]- **المرجع نفسه**، ص183.

وإيران إلى حد ما، باتت على ما يبدو غير قادرة أو غير مستعدة بتعبير أفضل على إعادة تجربة التدخل العسكري والاحتلال المباشر على الأقل في المدى القريب، وبالتالي فهي تسعى الآن إلى تحقيق نوع معقول من الاستقرار المشروط المحقق لمصالحهما أساسا بغض النظر عن المعنى الحقيقي للاستقرار كما نفهمه وإنما كما تراه هي وبالكيفية التي تخدمها.

4- توسيع المجال الحيوي لسيطرة وزعامة إسرائيل على المنطقةمن خلال ترتيب الظروف لتحويل المنطقة إلى ما هو أشبه بولايات أمريكية ليس من حيث درجة التطور والرفاهية والاستقرار، وإنما من حيث إحكام السيطرة عليها في ظل رعاية إسرائيلية-أمريكية تخدم مصلحتها أساسا.[1]

وبالتالي فان الطرح الشرق الأوسطي الحالي؛ أي الشرق الأوسط الكبير جاء في أسوا مرحلة يمر بها النظام العربي وتآكل مقوماته وتراجعه.[2]

وهكذا قامت الولايات المتحدة الامريكية بطرح بنود مشروع الشرق الأوسط الكبير على مجموعة الدول الصناعية الثمانية للتناقش معها وضمها إلى الشراكة في هذا المشروع، هذا الأخير الذي تم طرحه بناء على المعطيات الرقمية الواردة في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002-2003 وأنه حسب تلك المعطيات المشار اليها في التقرير ستقضي الى مزيد من التوترات الاجتماعية والسياسة الداخلية في بلدان الشرق الأوسط من جهة، وستزيد من جهة أخرى ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة للملايين من الأشخاص الشرق أوسطيين إلى أمريكا وأوروبا وغيرها.[3]

وعليه وانطلاقا من الحقائق المرعبة التي جاءت في التقرير جاء مشروع الشرق الأوسط بحيث يعتبر من المنظور العربي الأمريكي الحل الذي يعيد التوازن والاستقرار ويضمن مستوى معيشة أفضل وفرض تعليم عالي ومشاركة سياسية فعّالة، لكن كل ذلك من اجل ترتيب

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[2]- مصطفي عبد العزيز مرسي، **العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي**، القاهرة: مكتبة الشروق، ص148.

[3]- دهام محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص174، 175.

الظروف لتصح أكثر ملائمة وضمانا لمصالح مجموعة الدول الثمانية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وهنا سارعت هذه الأخيرة إلى فرض تحقيق ما يسمى بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة عبر النقاط الثلاث التالية:

النقطة الأولى: تشجيع الديمقراطية وما يسمى بالحكم الصالح.
النقطة الثانية: بناء مجتمع معرفي
النقطة الثالثة: توسيع الفرص الاقتصادية.[1]

أضف إلى ذلك التقارير والدراسات والبحوث التي قدمتها مراكز البحوث المرتبطة بالإدارة الأمريكية والتي كان وراءها صقور البيت الأبيض (بوش الإبن، ديك تشيني، كولن باول وكوند ليزا رايس، ورونالد رامسفيلد وإبنته إليزابيث وريتشارد بيل)؛ حيث كانت تدور تلك الدراسات وتركّز على الطابع السلطوي للنظم العربية التي يرون أنها ساعدت على بروز وتنامي حالة التطرف والتعصب والإرهاب في المنطقة وكراهية الشعوب العربية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب؛ وعليه صمم الرئيس بوش الإبن إعادة الهيكلة الشاملة للعالم العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف بالشرق الأوسط الكبير،[2] لأن اقامة مشروعه الشرق الأوسط الكبير أو الجديد بدلا من القديم الذي يبقى شعوب المنطقة خاضعين لحكام وأنظمة تسلطية مع حرمانهم من الديمقراطية سوف يسمح بإشاعة السلام والاستقرار في المنطقة والتخلص من أنظمة حكم طال عليها الزمان متسلطة مانعة للحرية والديمقراطية.[3]

هكذا فإن مشروع الشرق الأوسط لم يكن فكرة طارئة في السياسة الأمريكية الخارجية، وإنما هو ثابت إستراتيجي في برامج كل الحكومات التي تعاقبت على إدارة البيت الأبيض الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بعد أن التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بأمن

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص177.
[2]- أمين مشاقية وسعد شاكر، **مرجع سابق**، ص256.
[3]- محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص259.

إسرائيل بعد قيام هذه الأخيرة في عام 1948[1] والتي تتمتع دائما وأبدا بدعم أمريكي كامل لتشعر بالأمان والاستقرار مهما تغيرت الحكومات الأمريكية، بمعنى أنه ليس هناك تغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا ثابتة منها أمن إسرائيل فهي من القضايا الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل هو تغير فقط في الرؤساء الأمريكيين.[2]

وبالتالي يمكن أن نستنتج ثلاثة أهداف مركزية في الإستراتيجية الأمريكية بشأن شرق أوسطة المجال العربي- الإسلامي وهي:

أولا: شرق أوسط ممسوكا أمريكيا يكون بديلا للنظام الإقليمي العربي الذي شهد ولادته مع قيام جامعة الدول العربية في عام 1945.

ثانيا: القفز فوق الخصوصية القومية للأمة العربية عن طريق خلق عناصر جديدة ليست فقط عناصر لا تنسجم مع القوميتها العربية بل أكثر من ذالك ذات آليات إلغائية للثقافة العربية وبالتالي طمس لمعالم الهوية العربية.

ثالثا: مركزية إسرائيل في النظام الشرق أوسطي، بحيث تصبح إسرائيل الدولة العبرية ذات وزن تكنولوجي واقتصادي قادر على استتباع العديد من الجماعات العربية المذهبية والإثنية وإلحاقها بإسرائيل كمركز قوة مسيطرة.

وعليه فالمشروع هو مشروع صهيوني- أمريكي تتقاطع عنده مصلحة الرأسمالية الأمريكية في السيطرة على الثروات العربية من جهة، ومصلحة صهيونية في إقامة دولتها التلمودية في قلب الشرق الأوسط من جهة أخرى؛ أي إقامة إسرائيل الكبرى، وبالتالي يكون المشروع بديلا للنظام العربي، وعليه فارتباط الولايات المتحدة الأمريكية وهي قوة عالمية عظمى كبرى بإسرائيل الدولة الصغيرة هو ارتباط لميحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة استخدمت حق الفيتو في الأمم المتحدة خاصة في مشكلة الشرق الأوسط

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص352.

[2]- تيسير أبو صيام وآخرون، **أوباما وسياسة أمركيا الجديدة**، عمان: دار جليس الزمان، ط1، 2009، ص54.

وفي كل ما يتعلق أو يخص إسرائيل،[1] ويستند هذا التوافق الاستراتيجي بين الدولتين إلى عدة أسس تتمثل في:[2]

1-تفوق عسكري إسرائيلي دائم قادر ليس فقط على الدفاع عن إسرائيل، بل الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.

2-تكريس حالة الانقسام في العالم العربي وتحيّيد سلاح النفط.

3-تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة بما يعزز مصالح الدولتين.

4-ضرب القوى الراديكالية العربية المناهضة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

كما يمكن ان نستنتج الأغراض الإسرائيلية التي سيخدمها مشروع الشرق الأوسط والتي هي كالتالي:

أ-تقسيم الدول العربيةوتفتيتها وتشتيتها.

ب-تغدية الخلافات العربية البينية.

ج-تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات العربية البينية والصراعات العربية الجوارية.

د-إعاقة أي تنسيق إستراتيجي أمني عربي.

ه-منع أي مشروع توحيدي عربي.

و-تدمير أية قوة عسكرية عربية تسعى للتنامي أو الحصول على أسلحة متطورة أو سلاح نووي.

وبناء على المعطيات السابقة الذكر نجد أن من أخطرها الأول أي تفتيت الدول العربية، لأن ذلك هو المفتاح والسبيل لسائر الأغراض الأخرى، وما يحدث في العالم العربي مؤخرا ما هو إلا نتيجة وجراء العرقية واللغوية والطائفية التي عمل المشروع على تغديتها وتطويرها، وما ساعد على استفحالها بهذه الطريقة هو رفض الأنظمة العربية تطوير آليات جديدة للمشاركة السياسية وتحقيق أوسع للعدالة الاجتماعية، الأمر الذي أوصل

---

[1]- نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام**، ترجمة عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998، ص87.
[2]-سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص21.

الكثير من الدول العربية إلى حالات التأزم والنزاع والصراع.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره عن الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الإستراتيجية تجاه الوطن العربي تقوم على خلق حالة دائمة من اللااستقرارية السياسية والاقتصادية العربية، بحيث يبقى النظام العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي قابعا في دائرة العجز والهزيمة وهو الأمر الذي يمكّن الويلايات المتحدة الامريكية من سيطرتها على المنطقة وادامة هذه السيطرة.

بعدما تطرّقنا الى الاستراتيجية الامريكية المتبعة تجاه المنطقة العربية ننتقل للحديث عن الاستراتيجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية، والتي تصب جميعها في خانة التنافس الدولي للسيطرة على المنطقة.

المطلب الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية.

سنحاول في هذا المطلب تبيين الاستراتيجية الأوروبية المتبعة تجاه المنطقة العربية، والتي تنصب في نفس الهدف الذي يكمن في السيطرة على المنطقة العربية نظرا لأهميتها بالنسبة لأوروبا على مختلف الأصعدة وهو الأمر الذي سوف نحاول توضيحه في العناصر التالية:

أولا: تاريخ الإهتمام الأوروبي بالعالم العربي

لم تبد أوروبا اهتماما للقيام بدور أساسي في المنطقة العربية فيما عدا العدوان الثلاثي على مصر 1956، كما لم تتمكن أوروبا من وضع سياسة فعّالة لها تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها للشرق والغرب حتى عام 1967، لكن بعد إغلاق فتاة السويس وإنعكاسات ذلك على الاقتصاد الأوروبي، إضافة إلى تزايد الوجود السوفياتي في المنطقة خاصة في حوض البحر المتوسط لتأتي الحرب العربية الاسرائيلية 1973 لتكون نقطة تحول في اهتمام الدول الأوروبية بقضايا المنطقة، حيث تم ربط الاقتصاد بالسياسة وأصبح للنفط معنى سياسي كبير،[2] كما أصبحت العلاقات بين الطرفين تستند إلى توازن القوة، لكن بعد انهيار الكتلة

---

[1]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص ص131، 132.
[2]- سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص ص149، 151.

السوفياتية برزت متغيرات دولية جديدة وتربعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي بوصفها قطبا واحدا، أين سعت أوروبا مضيا في تحقيق وحدتها الأوروبية في خضم التطورات الدولية التي عصفت بالعلاقات الدولية، وعكف الاتحاد الأوروبي على ممارسة دورا متزايدا من الناحية الجيواستراتيجية في المجال الممتد من الصومال حتى أثيوبيا ليظهر التنافس على أشده بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الدخول إلى المنطقة من باب الثقافي والاقتصادي، لكن بقيّ الاتحاد الأوروبي متفوقا في هذه المنطقة نظرا لتشابك المصالح الاقتصادية الراسخة التي تربط دول الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي ودول أوروبا المتوسطية وذلك انطلاقا من القرب الجغرافي عموما ومنتاريخ الاستعمار الأوروبي للمنطقة المغاربية خصوصا، وأمام بروز التفكك والانكشاف العربي والأمني الاقتصادي والسياسي الذي لم يسبق أن عرفته المنطقة العربية بهذا القدر، في مقابل ذلك التنامي المستمر في عناصر القوة الأوروبية نتيجة اتجاه الدول الأوروبية نحو مزيد من التكتل والاندماج من خلال العملة الأوروبية الموحدة وتوسيعه ليشمل عشرة دول من وسط وشرق أوروبا في محاولة للوصول إلى الحلم الأوروبي بقيام أوروبا الموحدة؛[1] حيث أصبحت أوروبا من خلال هذا الاتحاد قوة اقتصادية كبيرة الأمر الذي أعطاها ثقلا إستراتيجيا ضخما في نطاق تفاعلاتها الدولية عامة والعربية خاصة، الأمر الذي جعلها الطرف الأقوى في علاقاتها مع الدول العربية، وبالتالي أصبحت هي المقرر لشروط هذه العلاقة التي تكرس في الأخير المصالح الأوروبية على حساب المصالح العربية وذلك في اطار تكملة خطة السيطرة على العالم العربي التي كانتقد بدأتها بالخطط الاستعمارية.

ثانيا: أهمية العالم العربي بالنسبة لأوروبا

أ-الأهمية الجيو- إستراتيجية للعالم العربي بالنسبة لأوروبا:

هناك مجموعة من الثوابت التي تفرض على أوروبا الاهتمام

---

[1]- رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، عمان: أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص182.

بالمنطقة العربية وبالتطورات الجارية فيهاوالتي يمكن تلخصيها في المستوى العالي من حيث الاعتماد المتبادل في المجال الأمني، فالمنطقة العربية تعتبر من المنظور الجيو استراتيجي الطريق الذي يربط أوروبا وآسيا وكذلك بين أوروبا وشرق إفريقيا، ويمكن أن يؤدي إقفال هذا الطريق إلى احتواء أوروبا ومحاصرتها، وبقدر ما يكون البحر المتوسط أساسيا وحيويا بالنسبة لأوروبا بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية الأوربية، ونتيجة لعامل القرب الجغرافي تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة لأوروبا ويظهر اهتمامها بذلك في سعيها إلى احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تقوم في المنطقة العربية أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي.

ب-الأهمية الاقتصادية للعالم العربي بالنسبة للاقتصاد الأوروبي:

تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي من حيث موقعها الإستراتيجي المهم جدا، وكذلك منحيث أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية، اذ تعد أوروبا مصدرا مهما لتوفير الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الاقتصاديات العربية، والأهم من هذا وذاك هو أن الدول الأوروبية تعتمد أساسا على النفط العربي في سد احتياجاتها من الطاقة وتحديدا نفط الخليج،حيث يزيد استهلاك النفط في العالم الأوروبي بشكل تدريجي، أي أن الاستهلاك الأوروبي للنفط العربي وخصوصا دول الخليج يزداد تدريجيا ليصل من 60% الى 65%، ويتوقع أن يرتفع الى 70% بحلول عام 2030[1] في حين لا تتجاوز طاقة الإنتاج الاحتياطية في أوروبا مليونين برميل يوميا في سنة 2012،[2] كما يقدر انتاج النفط الأوروبي عام 2013 بمقدار 66.2 مليون طن معادل نفط،[3] وعليه فإن الأتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر سوق للطاقة في العالم حيث يوجد فيه 450 مليون مستهلك في الوقت الحالي، كما تستورد 50 بالمائة من

---

[1]- ايمان الحياري، مرجع سابق.
[2]- **أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية، في: https://books.google.dz**.
[3]- رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص ص182، 183.

إحتياجاتها من مصادر الطاقة،[1] على الرغم من المحاولات الأوروبية الرامية إلى إيجاد مصادر بديلة للنفط العربي لاتزال تعتمد أساسا على النفط العربي.

ثالثا: الإستراتجية الأوروبية تجاه العالم العربي

هناك ثلاثة ميادين رئيسية هي التي دفعت أوروبا لوضع إستراتيجية دقيقة تجاه المنطقة العربية، وذلك من أجل التحكم فيها لمالها من تأثير كبير على الأمن القومي وكذالك الاقتصاد الأوروبيين وهذه الميادين هي:[2]

1- **ضبط التسلح العربي:** حيث ترى أوروبا أنه أصبح من الضروري تجنب الوصول إلى وقت معين يكون بإمكان العرب تهديد الأراضي الأوروبية، وتعمل على الحيلولة دون وصول العرب إلى أوضاع تقنية وإلى تحقيق التقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح والتقنية العسكرية عموما، تسمح لهم بإنتاج صواريخ باليستية أو قارية، ومن هذا المنطلق تثيرالنزعة العربية للتكتل مخاوف أوروبية بالفعل نتيجة ما يحوز عليه العرب من امكانات بشرية ومالية لتجاوز هوة التأخر التقنّي والعلمي، لهذا لاتدعم أوروبا أي مشروع للتجمع العربي أو لتجمعات عربية خاصة منطقة المغرب العربي، ومن هنا جاءت **المتوسطية** لاحتواء أي نماذج من التعاون العربي، وذلك عن طريق قيام أوروبا باقتراح تعاون إقليمي عربي مع دول شرق أوسطية.

2- **ضبط الهجرة العربية:** إن المصدر الثاني الذي يهدد الأمن القومي من المنطقة العربية هو الانفجار السكاني في الأقطار العربية الذي يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من الفقر وشحة الموارد وانعدام الأمن وحرية الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة جغرافيا، وما يمكن أن يمثله ذلك من خطر زعزعة الاستقرار الاقتصادي في هذه القارة بل وهزّ التوازن الديمغرافي فيها لذلك تحرص أووربا على إيجاد نظم سياسية عربية قادرة على ضبط الناس وتثبيتهم في بلدانهم، كما عملت على تأييد ودعم النظم التي تسعى الى ذلك،

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين،"أمن الطاقة الأوروبي و دول الخليج"،**في:** https://araa.sa.

[2]- سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص ص154-159.

وهو ما يعد تدخلا سياسيا أوروبيا في شؤون البلدان العربية من أجل حماية أمنها القومي.

3- **ضبط النفط العربي:** تعتمد أوروبا على النفط العربي اعتمادا كبيرا، فلقد تأثرت كثيرا بالأزمة النفطية التي حدثت في عام 1973، ومن ثم تسييس هذه الفضية لتحتل وضعا متميزا بين أولويات السياسات الخارجية الأوروبية، وعلى الرغم من الجهود الأوروبية المشتركة في مجال الطاقة إلا أنه ما زالت بعيدة عن النجاح في تعويض النفط كطاقة بديلة، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف الموارد وإختلاف وسائل التدخل المعتمدة في كل بلد أوروبي، وتباين تعريفها لمصالحها من حيث الأمن الطاقي، وتضارب وجهات النظر التي تحكم السياسات الطاقية في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن تسجيل هشاشة أوروبا في ميدان الطاقة وتبعيتها تجاه الواردات النفطية العربية.

وبناء على ذلك عملت أوروبا على تجزئة الحوار مع العرب إلى ثلاثة مساحات رئيسية هي الخليجية والمشرقية والمغربية كهدف لمنع التكامل القومي العربي؛ لأنه يجعل الطرف العربي أقوى وهو الأمر الذي لايخدم المصالح الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة، كما ساهمت الشراكة الأوروبية المتوسطية في اضعاف الحوار العربي- الأوروبي وتجزئته وهي عبارة عن إنشاء شرق أوسط أوروبي مقابل الشرق الأوسط الأمريكي والعمل على تذويب الاطار العربي وإحلال تعامل جديد عربي-أوروبي[1] تكون أوروبا دائماهي الطرف الرابح فيه.

رابعا: الولايات المتحدة الأمريكية عائق في وجه الدور الأوروبي للسيطرة على العالم العربي

من أهم السمات المعروفة للعلاقات العربية-الأوروبية التأثير الكبير للدور الأمريكي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على الطرف الأوروبي وعلى المنطقة العربية، التي لم تنظر بعين الارتياح إلى العلاقات العربية –الأوروبية، وترى فيها خروجا عن الانضباط المطلوب في إطار حلف الناتو، كما أنها ترى أن المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية أمريكية ومن ثم فإنها لا تسمح بأي

[1]- **المرجع نفسه**، ص196.

تطور في العلاقات بين الطرفين يمكن أن يؤثر على هذه المصالح.

ومن ناحية أخرى فإن أهمية أوروبا بالنسبة للعرب تبرز في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية الإستراتيجية ففي ظل حالة الانحياز الأمريكي لإسرائيل وسعي أمريكا في فرض هيمنتها على المنطقة أصبحت أوروبا دفعا للرؤية العربية بمثابة المعادل الموضوعي الذي يمكن الإستناد عليه لتحقيق قدر من التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وفي الواقع فإن الخيار الأوروبي قد تطور في الفترة الأخيرة باتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية ورفض فكرة أن يكون لأوروبا دور مستقل أو دور بديل للدور الأمريكي في المنطقة بل الأقرب هو القيام بدور مكمل للدور الأمريكي، وذالك خاصة بعد بروز الرؤى الأخرى في العلاقات العربية الأوروبية، والتي لا تختلف من حيث المضمون عن سابقتها لكنها تركز على أهمية الدور الأمريكي في صياغة مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، فهي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأكبر في صياغة هذه العلاقات مستقبلا، ونذكر منها المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، والتي وردت في خطاب يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني أمام مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في، 2004 حيث اقترح فيه وزير الخارجية الألماني مبادرة أمريكية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط والمتمثل في خطوتين:[1]

الأولى: تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب وحتى سورية منطقة تجارية حرة تشمل كل دول البحر المتوسط.

الثانية: وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرق الأدنى والأوسط.

وفي الحقيقة يمكن القول أن وجهة النظر الأوروبية من هذه الزاوية تشير في طياتها إلى أن العلاقة مع الدول العربية تشمل الدول العربية وغير العربية سواء على مستوى الشرق الأوسط أو يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

كما أن هذه الرؤية ترفع مستوى العلاقة إلى الشراكة من ناحية

---

[1]- رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص187.

ولكنها من ناحية أخرى هي شراكة تقوم على عدم التكافؤ، ومنه فعلى وعلى الطرف العربي والإسلامي أن يرفع مستواه ليتلائم مع هذه الشراكة، وهذا ما تدعو إليه هذه الشراكة المشروطة بشروط معينة على الطرف الأخر أن يوفرها لتحقيقها، كما تتضمن هذه الرؤى الجانب الأمني الذي يحظى باهتمام كبير من الطرف الأوروبي والذي يعتبر الجانب المركزي في كل الرؤى المطروحة، وأن الدول الأوروبية إن كانت تطرح أساليب مرنة لإدارة العلاقات مع الدول العربية فإنها لا تخفى استخدام العنف كبديل إن اقتضت الضرورة ذلك.[1]

وعليه يمكن القول أن أوروبا بعدأن كانت تستمد كينونتها السياسية والدولية من اختلافها وتمايزها عن مجمل المواقف الأمريكية وخصوصا في سياساتها تجاه المنطقة العربية، أصبحت اليوم تختفي في العباءة الأمريكية وتتداخل إلى حد بعيد في الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط والعالم،[2] وأصبح عسيرا التمييز بين الرؤيتين (الأمريكية والأوروبية) تجاه المنطقة العربية، ودليل ذلك أنه عندما أخرجت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير لم تعترض عليه أوروبا ولم تتحفظ عليه، وإنما باركته وأضافت إليه أفكارا، رأت أنها تساعد في تكريسه وفرضه، وهو نفس الشيء بالنسبة لخطة السلام الامريكية الجديدة للشرق الأوسط أو ما يسمى بصفقة القرن التي أعلنت عنها الادارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس الترامب في عام 2019 والتي لاقت هي الأخرى استحسان ومباركة أوروبية، والمتأمل بعمق في الموافق الأوروبية اليوم بخصوص الأحداث التي تموج بها أو تشهدها منطقة الشرق الأوسط مؤخرا سوف يلاحظ أن أوروبا الأمس لا علاقة لها بأوروبا اليوم، لأنها كانت ترفض الانصياع إلى القرارات أو الرغبات الأمريكية، بينهما لا ترى اليوم في طاعة أمريكا والسير في ركبها أمرا سيئا أو مخذلا،[3] هذا بالإضافة إلى تباعد حلقات التعاون الأورومتوسطي رويدا رويدا ولعل اجتماعات برشلونة 2005 (بمناسبة مرور 10 سنوات

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص188.

[2]- سعيد الاوندي، **أوروبا والعرب قضايا الحوار. وإشكاليات الجوار**، الجيزة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص158.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 159.

على إنطلاق عملية التعاون الأورو- متوسطي) هي التي فضحت هذا التباع بين الضفتين بناءا على الحصاد الهزيل الذي أظهر حقيقة التعاون أو عملية التعاون بين الضفتين، وعليه بهذا المعنى ذابت أوروبا في الفضاء الأمريكي وأصبحت بذلك مواقفها تجاه المنطقة العربية جزءا لا يتجزأ من الموقف الأمريكي، وبالتالي أصبح الدور الذي تحدده أوروبا لنفسها على المستوى الدولي عموما وعلى مستوى المنطقة العربية خصوصا سوف يكون قياسا على الدور الأمريكي.[1]

وبناء على ما سبق ذكره حول الاستراتيجية الأوروبية تجاه العالم العربي التي ترجمتها في جملة سياسات تصب كلها في خانة منع أي مشروع نهضوي وحدوي عربي؛ لأنه لايخدم المصالح الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة وخصوصا في المجال النفطي لإرتباط الإقتصاد الأوروبي ومستقبله بهذه المادة الحيوية الطاقوية التي تزخر بها المنطقة العربية وحباها الله بها، إضافة إلى رسمها لجملة من السياسات الدقيقة تجاه المنطقة العربيةحتي تتحكم بزمام الأمور فيها، والتي بحكم قربها الجغرافي تخلق لأوروبا هاجسا أمنيا واقتصاديا يتمثل خصوصا في الهجرة غير الشرعية، وكذلك من ناحية خطر إحتمال تطوّر الدول العربية لإمتلاكها كل الإمكانات التي تسمح لها بتحقيق ذالك، الأمر الذي يهدد بالتأكيد أمن القارة الأوروبية عموما وإقتصادها خصوصا، وهذا التطوّر العربي لن يتحقق إلا من خلال التعاون العربي والوحدة العربية، وأوروبا تدرك جيدا ذلك، ولهذا تعمل على إتباع كل سياسة من شأنها أن تفشل وتضعف وتعرقل أي محاولة تعاون عربي والذي إن حدث فسوف يكون حتما الجدار الرادع لأية محاولات خارجية للتدخل في المنطقة بهدف السيطرة عليها وعلى ثرواتها، خصوصا بعد تفضيل أوروبا أن يكون لها دور بديل للدور الأمريكي في المنطقة العربية بدلا من أن يكون لها دور مستقل في المنطقة، بل الأقرب من هذا وذاك قيامها بدور مكمل للدور الأمريكي في المنطقة.

---

[1]- رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص186.

المبحث الثالث: إستراتيجيات القوى الإقليمية لاحتواءالمنطقة العربية

بعدما تطرّقنا إلى الإستراتيجيات الدولية المتبعة تجاه العالم العربي بهدف السيطرة عليه، سنحاول التطرّق في هذا المبحث للحديث عن الإستراتيجيات الإقليمية المتبعة تجاه العالم العربي، والتي تصب في نفس خانة السيطرة عليه، والتي خصصناها في الإستراتيجية الإيرانية والتركية نظرا لأنها الإستراتجيات الإقليمية الأكثر نشاطا في المنطقة العربية عموما والشرق أوسطية خصوصا، وهو ماسنوضحه بالدراسة والتحليل في ما يأتي.

المطلب الأول: الاستراتيجيةالايرانية تجاه المنطقة العربية

أولا: تاريخ الإهتمام الإستراتيجي الإيراني بالمنطقة العربية

لقد تنامت محاولات القوى الإقليمية في منافسة النفوذ الأمريكي على المنطقة العربيةوالتي كان من أبرزها الصعود الإيراني كقوة إقليمية في المنطقة كنتيجة لتطوير مشروعها إستراتيجيا اتجاه المنطقة العربية الذي ظهرت ملامحه جليا نحو منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، وذلك في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي مكنّها من الدخول كطرف أساسي في معادلات الصراع، والنفوذ على المنطقة العربية والتي تعد أهم منطقة في العالم.

وقد شرعت إيران في بناء المشروع الإستراتيجي الإيراني في المنطقة العربية منذ مرحلة تاريخية سابقة، حيث رات في الخليج العربي أولا قاعدة تستند عليها في ذلك البناء فكان إحتلالها للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك في عهد الشاه السابق "محمد رضا بهلوي" عام 1971 وفي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي اعتمدت على:[1]

1- رصيدها التاريخي وإمتداداتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقة المشرق العربي مع تحقيق تحالفات إستراتيجية مع بعض الأطراف الإقليمية المهمة في هذه المنطقة مثل سوريا وحزب الله اللباني وحركة حماس الفلسطينية، إضافة إلى تواجد

[1]-أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص203.

كثيف ومؤثر في مجريات الأحداث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وذلك نظرا لما تقدمه من دعم مالي وعسكري لبعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية التي تتراوح بين الإنتماءات الدينية (سنية وشيعية) وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق العائدة إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003.

2- عززت الإطلالة الجغرافية الإيرانية على كامل الخليج من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية عظمى في ظل غياب الدور العربي عن أداء أي دور يساهم في ملئ الفراغ الإقليمي الذي تعيشه المنطقة.

3- تطوير القدرات العسكرية النووية الإيرانية لتمثل بذلك هذه المرحلة السقف الأعلى للمشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية، والذي يمتد تأثيره حتى على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

ثانيا: إمكانات إيران كقوة إقليمية في المنطقة العربية

أثرت إمكانات إيران كقوة إقليمية على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج والتي جاءت تابعة لموقعها الإستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد ان تلعبه والمتمثل في ملئ الفراغ الأمني الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي، وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، لان الخليج يمثل لإيران واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية.[1]

1- تمتلك إيران جيشا عقائديا يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندي ولها قوات الحرس الثوري والمتطوعين البالغ عددهم

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 175، 176.

قرابة 10 ملايين جندي.

2- أوشكت على إنتاج صاروخ شهاب أربعة الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن وبإمكانه أن يحمل أقمارا إلى الفضاء، مع شرائها لاحدث الغواصات الروسية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، كما انها نجحت في تصنيع فرقاطات بحرية مع علمها أن نقطة الضعف العسكرية الأمريكية تكمن في سلاح البحرية.

3- تسيطر على خليج هرمز الذي يمر من خلاله 40% من النفط العالمي، وأن بإمكانها إغلاق المضيق في هذا الخليج تماما ومنع ضخ نفطها في حال تعرضها لأي اعتداءات.

4- تربطها علاقات اقتصادية متينة مع روسيا والصين حيث عقدت صفقات كبيرة مع الصين بلغت 120 مليار دولار وكذلك فعلت مع الهند.

5- اكتسبت أصدقاء في العديد من الدول في المنطقة، وهؤلاء مستعدون للدفاع عنها عند الحاجة مثل حزب الله اللبناني وحماس في فلسطين وأفغانستان والعراق وباكستان وأذربيجان، وكلها بلدان فيها العديد من المصالح الأمريكية.

6- استفادتها من الموقف الدولي الراهن الذي تكبدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الخسائر المادية والبشرية في كل من أفغانستان والعراق وتدهور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي جراء احتلال البلدين.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن لإيران موقعا هاما وثقلا إستراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لا تخفي صراحة الدور الذي تريد أن تلعبه في ملئ الفراغ الأمني الذي تراهن عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية المنطقة، مع تحقيقها بذلك مكاسب ومصالح نشطّت آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج على المستويين الاقتصادي والأمني، كما أن حالة

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 181.

التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه.

ثالثا- السياسات الإيرانية تجاه المنطقة العربية

1- سياسة حماية أمن المنطقة:

طورت ايران من خلال تصريحات القادتها السّياسيين رؤية لمشروع متكامل حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة العربية، لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في منطقة العربية عموما والخليجية خصوصا قد تطورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي برزت من جرائها الأبعاد التالية:

أ-إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لابد وأن يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.[1]

ب-ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج، حيث ترى إيران أن قضية الأمن في منطقة الخليج العربي هي قضية تخص الدول المطلة عليه/ وبالتالي فإنها ترفض الوجود الأجنبي فيه والذي هو بالنسبة لها مصدر تهديد أساسي، ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المجال التواجد العسكري لأية قوة غير خليجية.[2]

ج-الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لها فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة في ظل غياب توازن إستراتيجي عربي-خليجي إيراني، وان توجهها نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية هي ضمانة لأمن الخليج.[3]

د-الاستفادة من وجود أقليات شيعية في الخليج العربي والعمل على

---

[1]- المرجع نفسه، ص169.
[2]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص317.
[3]- أمين مشاقية، سعد شاكر، مرجع سابق، ص169.

فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم إقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ-صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج، وذلك حتى تعطي مشروعية له في إطار المواريث الدينية لشعوب دول المنطقة العربية.[1]

وعليه فإن التبريرات الإيرانية لمقترحاتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية خصوصا في منطقة الخليج جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق وإصرارها على إمتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى، فضلا عن وجود فارق في القوة بين الدول الخليجية الستة؛ التي يبلغ عدد جيوشها الثلاثين ألف عسكري من ضباط وجنود بينهم نحو 21 ألف مقاتل، مقارنة بالقوة الإيرانية التي تمتلك حرس ثوري يصل عدده إلى 180 ألف مقاتل، إضافة إلى قوات التعبئة (الباسيج) التي يصل أفرادها إلى نحو مليون.[2]

وقد بيّنت دراسة نشرها في ديسمبر 2018 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ومصادر أخرى من بينها مركز ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "سيبيري"، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، مقارنة بين دول الخليج العربي وإيران في القوة العسكرية ، حيث وضحت هذه الدراسة أن إيران تتمتع بتفوق أساسي في القوة البحرية والقوة الصاروخية، بجانب القوة البشرية ومدفعية الميدان "المقطورة"، وراجمات الصواريخ والطائرات دون طيار، في حين تتفوق دول الخليج مجتمعة في ما يتعلق بالدبابات وناقلات الجند وعربات القتال المدرعة والمدفعية ذاتية الحركة "أي التي تمتلك إمكانية التحرك من مواقع تمركزها دون معاونة من آليات أخرى"، والطائرات المقاتلة والمروحيات القتالية.

---

[1]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[2]- خالد جان سيز،"الميزان العسكري في الخليج .لمن الغلبة"،في:https://alqabas.com/article

في حين يتقارب الجانبين في منظومة الدفاع الجوي في معظم فروعها باستثناء الدفاع ضد الصواريخ، حيث تتفوق دول الخليج فيما يتعلق بهذا الفرع،[1] كما أن فارق القوة بين الجانبين يكمن أيضا في عدد سكان أي في القوة البشرية ، حيث نجد عدد سكان دول الخليج حسب إحصائيات مجلس التعاون الخليجي عام 2017 يبلغ 51.7 مليون نسمة.[2] ثلثهم من الأجانب، في حين يبلغ عدد السكان الايرانيين 82.801.633 مليون نسمة[3]. وهذا إن دّل فانما يدّل على التفوق الايراني في القوة البشرية على دول الخليج مجتمعة.

وعليه يمكن القول أن إيران تبقى واحدة من أهم التهديدات التي تواجه دول الخليج منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، خاصة في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية-الإيرانية والتي تلقي بظلالها على إشكالية الأمن في الشرق الأوسط؛ فإن الإستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة دافعة بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ودول الخليج العربية، كما تعمل إيران على تحسين علاقتهما مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة فضلا عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى إستراتيجي مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليميا عبر إثارة موضوعات حساسة مثل القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود باعتبارها كذبة أطلقتها السياسية الإسرائيليين والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل خطتها لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]- محمد منصور، "إمكانيات الردع العسكري لدول الخليج في مواجهة إيران" نظرة فاحصة "في: https://marsad.ecsstudies.com

[2]- **"مجلس التعاون الخليجي:أرقام وحقائق"،في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast**

[3]- **"طلال مشعل،"كم عدد سكان ايران"، في:https://mawdoo3.com**

2- سياسةالإستفادة من الإحتلال الأمريكي للعراق للبروز كقوة إقليمية في المنطقة:

خدم سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين أطرافا إقليمية في المنطقة بالإضافة الى إسرائيل كان أبرزها التوجهات الإيرانية في المنطقة؛ حيث ساعدها الوضع في التخلص من العدو اللّدود الذي كان يقف ضد أطماعها المتعلقة بما يسمى تصدير الثورة، فإيران من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ولها مقومات أساسية لأداء دور إقليمي بارز فيه، حيث تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقعا جغرافيا استراتيجيا وامتدادا تاريخيا وتأثيرا معنويا متواصلا على جوارها الجغرافي، هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفا في المعادلات الإقليمية والدولية، لذا طورت مشروعا استراتيجيا تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام، 2003 الأمر الذي جعلها طرفا أساسيا في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية، لتحدث تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق انقلابا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، كما أثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت في الجوانب التالية:[1]

1- صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي.
2- انهيار العراق ووقوعه في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي إثر خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيهو من ثم تحوله إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التميز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية تسعى لتدمير البلاد من أجل تحقيق مصالح استراتيجية في العراق خصوصا والمنطقة عموما.
3- بروز النصرات الطائفية وخصوصا الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق مما زاد في عدم الإستقرار في المنطقة.

[1]-أمين مشاقية، سعد شاكر، **مرجع سابق** ، ص ص172، 173.

4- تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصا "حزب الله في لبنان" وحركة حماس في فلسطين والقوى السياسية الشيعية في العراق وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.
5- إضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.
6- التأثير السلبي في المصداقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكومات والمجتمعات بعد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم.[1]

هكذا كان لهذه الجوانب والتطورات وغيرها الدور الكبير في الانعكاس السلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، ما زاد من تهديد المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل، في حين كان له دفع لإيران لتطوير توجهاتها في المنطقة، فبعد أن كان شعار تصدير الثورة هو هدف الثورة الإسلامية عند قيامها في عهد الإمام الخميني أو مساعيها في محاولة رسم صورة "**الدور**" وصولا إلى بناء مشروع استراتيجي برزت ملامحه الواضحة في عهد الرئيس أحمدي نجاد، حيث يشبّه المشروع بالهرم متعدد الطبقات تستند قاعدته على منطقة الخليج العربي ثم يأتي دور المشرق العربي ثانية أما الطبقة الثالثة من الهرم فتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية التي تستعملها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الاقليمي عوضا عن السقف الدولي البعيد عنها، واعتمدت ايران في ذلك على استراتيجية السياسة المرنة المعتدلة في لغة الخطاب السياسي إزاء دول الخليج والبلدان العربية حتى يتمكن المشروع الإيراني من إيجاد منافذ للحركة ليس في المجال الأمني وحده؛ وإنما في المجال الاقتصادي أيضا عبر مشاريع جديدة مع دول

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص173، 174.

الخليج والتي ترمي للاتفاق على سياسة التسعير وتسويق النفط ودخول الاستثمارات الخليجية إلى السوق الإيراني، كما دخلت إيران في صراع دبلوماسي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بينها وبين تركيا ،سعيا لمد نفوذها إلى تلك الجمهوريات من أجل أداء دورها الواسع الذي تنشده في المنطقة، والذي يسمح لها بتشكيل نظم إقليمية جديدة تواجه بها الأطروحات الأمريكية لما يسمى بالشرق الأوسط الكبير.[1]

3- سياسةالتحالف مع القوى المحلية الفاعلة في الشرق الأوسط:

تعد نبرة التصعيد المخيّمة على الخطابات والتصريحات الصادرة من أركان الإدارة الأمريكية لضرب المواقع النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل العمق الإيراني سياسة لم يستعد لها المسؤولون الأمريكيون، وأحيانا يؤكدون أن ذلك يعد أحد الخيارات المتاحة في تعاملها مع طهران، وفي سنة 2006 زادت الولايات المتحدة الأمريكية جنودها في العراق بمقدار واحد وعشرين ألف جندي، وكان وراء هذه الإستراتيجية نوايا غير معلنة للولايات المتحدة الأمريكية وهي تطيّيق الخناق عليها من الدول المجاورة، مع تنفيذ عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في العراق، إضافة إلى تكوين الولايات المتحدة الأمريكية جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسيا واقتصاديا والحصول على موافقة ضمنية من تلك الدول لتوجيه ضربة عسكرية لها،[2] وعلى ضوء هذه الاستراتيجيات الأمريكية الموجهة ضّد إيران عملت هذه الاخيرة على تجهيز نفسها لأي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بتنفيذ عدد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية من أجل تعزيز الدعم لها في هذه المواجهة وتقوية مكانتها في المنطقة، وبالتالي الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ومن أهم هذه التحالفات:

أ- التحالف الإيراني السوري.

ب- التحالف الإيراني مع حزب الله.

ج- التحالف الإيراني مع حركة حماس.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص169، 170.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص208، 209.

د- التحالف الايراني مع الحوثيين.

أ- التحالف الإيراني-السوري:

جاء التحالف السوري- الإيراني من أجل مواجهة التحركات والقيود المفروضة على الدولتين أو إحداهما انطلاقا من رفضهما للمشروع الأمريكي بالمنطقة وانحيازه تجاه إسرائيل، إضافة إلى أن الدولتين يلتقيان في عدائهما لنظام الحكم السابق في العراق (صدام حسين) لسنوات طويلة، وبعد التدخل الأمريكي في العراق، عمل الطرفان وحرصا على عدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها في العراق وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلى لأي من الدولتين (سوريا وإيران) كما أن تحالف سوريا مع إيران يرجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الذي شهده النظام العربي من ضعف وانقسام خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1991، وهو من الخطورة بما كان في التأثير على سياسات سوريا الخارجية سواء على مستوى المنطقة أو في علاقتها أو في مواجهتها للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفتقر لدعم قوى من محيطها، ونقطة الضعف هذه تحرم دمشق من سند الدعم الجماعي العربي في القضايا العربية الكلية مثل إدارة الصراع مع إسرائيل وفي القضايا الفرعية مثل العلاقات السورية-اللبنانية، حيث رفض في 2008 عدد من قادة الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر القمة في دمشق احتجاجا على موقف سوريا من الأزمة اللبنانية الداخلية ومساهمتها في عدم السماح لانتخاب رئيس الجمهورية على الرغم من الفراغ السياسي الذي كانت تعيشه لبنان، الأمر الذي ساعد واشنطن وسمح لها بوضع سوريا موضع العراق عام 2002 عندما وجهت له تهم تتعلق بمؤازرة الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل والتصدي للهيمنة الأمريكية في المنطقة، حيث تجلى الموقف الأمريكي في القرار الرسمي رقم 1559 الذي طالب سوريا بسحب قواتها الموجودة في لبنان وهو ما تحقق في 2005، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإجبارها على الرضوخ لأوامر الحكومة الإسرائيلية القاضية بطرد المنظمات الفلسطينية من سوريا، كما يشكل وضع العربي الراهن بالنسبة لإيران فرصة تتيح مجالا واسعا لحركيتها وتعاملها مع مختلف القضايا والملفات دون قيود أو محاذير مثل علاقتها بحزب الله وحركة حماس، وحتى القضايا الأخرى

المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وأمن الخليج والملف العراقي وهو ما يزيد من إصرار سوريا على تدعيم هذا التحالف مع إيران، لأنه يعتبر السبيل الوحيد في هذا الوضع السوري الراهن (بعد الحرب) لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

ب-التحالف الإيراني مع حزب الله اللبناني:

جاء ارتباط حزب الله اللبناني مع إيران منذ تأسيسه في لبنان في أعقاب انقسام حركة أمل الشيعة في فبراير عام 1985، حيث تبني خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982 كما اعتبر هذا الحزب الولي الفقيه في إيران مرجعا دينيا وسياسيا له. [2]

إن هذا التحالف بين إيران وحزب الله في لبنان يسمح لايران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، لذا فإن إيران بموجب هذا التحالف أصبحت طرفا أساسيا في التطورات الإقليمية وفي الحراك السياسي في المنطقة من حدودها الغربية مع العراق، وحتى جنوب لبنان وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي. [3]

ويستند المثلث المكون من إيران وسوريا ولبنان على قاعدة حزب الله، حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فإن سوريا وطهران يعتمدان على حزب الله في إدارة كثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى وفي إدراته للعلاقات الثنائية بينهما.

ج-التحالف الإيراني مع حركة حماس- المقاومة الفلسطينية-:

بدأت حركة الإخوان المسلمين جناح الأراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية، بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في عام 1967 لان بقاء قطاع غزة تحت ظل الاحتلال أثر

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص209.
[2]- أبو بكر الدسوقي، "حزب الله.النشأة والدور والمستقبل"، **السياسة الدولية**، ع.166، أكتوبر2006، ص94.
[3]- أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص213.

على شكل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية لتأتي أحداث الانتفاضة الكبرى والتي كانت لحركة حماسة الدور البارز فيها، حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأراضي المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة ويعتبر تأسيس الحركة تعبيرا عن مرحلة جديدة من العمل النظامي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

لتقوم الحركة بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى "كتائب عز الدين القسام" التي أثارت جدلا دوليا واسعا انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دورا أساسيا في الانتفاضة الثانية التي بدأت شرارتها الأولى في ديسمبر 2000، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع حركة حماس على قائمتها للإرهاب وأن نشاطها داخل فلسطين ضد الحكومات الإسرائيلية عمل إرهابي، وأعطت لإسرائيل بحكوماتها المتعاقبة الضوء الأخضر لتصفية الحركة واغتيال قادتها وكوادرها، ولم يمنع ذلك الحركة من أداء دورها؛ بل راحت قيادتها السياسية تتوزع مابين فلسطين وخارجها وبدأت تحظى بتأييد ودعم عدد من دول العالم تأتي ايران في مقدمتها.[1]

وما أن تفجرت حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله زائد وصول حركة حماس إلى السلطة في فلسطين تصاعدت الضغوط على الحركة من الجانبين الأمريكي والأوروبي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني-السوري "معسكر المتشددين"، لتأخذ شكلا تصارعيا واضحا، حي كثف الطرفان الأوروبي والأمريكي الضغوط على حماس من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة للفلسطينيين، مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي الدبلوماسي والإقليمي والدولي بهدف إجبار حماس على الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ومع استمرار مقاطعة حكومة حماس السياسي والاقتصادي كان طبيعيا أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها وتلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإيرانية الإسلامية طالبة الدعم المادي لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي ومع تنامي النفوذ

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص217.

الإقليمي الإيراني وبروز أحاديث عن المخاطر المحتملة من الهلال الشيعي، وتصاعد حدة الخطاب بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين محور المتشددين ومحور المعتدلين حسب التسمية الأمريكية، لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة من الدول الأوروبية التي لها اهتمامات مباشرة في الساحة الفلسطينية على ترتيب الوضع الإقليمي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني –السوري.

د-التحالف الإيراني مع الحوثيين:

إن حاجة إيران الملحّة في الاستناد إلى قوى أخرى لمواجهة الضغوط الدولية المفروضة عليها ولإدارة الصراع مع خصومها في المنطقة وفي مقدمهم الولايات المتحدة الأميركية عبر وكلاء وحلفاء لها في المنطقة تدفعها نحو الحوثيين، فالحوثيون يوفرون مزايا عديدة لايران، فهم بعيدون جغرافيًا عنها وقريبون من حلفاء أميركا في الخليج العربي، وهم الأقل كلفة مقارنة بالنتائج الاستراتيجية المُتحصّلة منهم، كما أن النفوذ الإيراني في اليمن لا يتقاطع مع قوى دولية أخرى هناك كالنفوذ الروسي في سوريا على سبيل المثال، بالإضافة إلى تمتع الحوثيين باستقرار أكبر مقارنةً بحلفاء إيران في العراق وحزب الله في لبنان.

بدأت العلاقات الإيرانية-الحوثية بالتقارب الفكري والمذهبي، ثم ازدادت وضوحًا حينما اختار الحوثيون شعار الثورة الإسلامية الإيرانية "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل" شعاراً لحركتهم السياسة الدينية ثم وصلت العلاقة لمرحلة تقديم الدعم العسكري، وتوطدت أكثر مع ظهور الحوثيين كقوة صاعدة في فترة الثورة اليمنية وما بعدها، حيث استمر دعم الإيرانيين للحوثيين بالسلاح حتى بعد انخراطهم بالعملية السياسية بعد الثورة اليمنية. ففي جافي من عام 2013، اعترضت المدمرة الأميركية "يو إس إس فاراغوت" قبالة ساحل اليمن سفينة "جيهان1" محملةً بالأسلحة وهي في طريقها للحوثيين، وفي مارس من نفس السنة،

أعلنت السلطات اليمنية ضبط سفينة أسلحة إيرانية بالقرب من باب المندب كانت أيضاً تحمل أسلحة إيرانية للحوثيين.[1]

فوصول الحوثيين إلى السلطة يحتاج الى الكثير من الدعم المعنوي والمالي والعسكري أو لوجستي أو حتى دعم ثقافي وتعليمي، ولم يكن هناك أفضل من إيران لتقدم هذا الدعم مقابل أن يكونوا حليفها في المنطقة.[2]

كانت إيران الدولة الوحيدة التي تعاملت مع الحوثيين كسلطة تمثل اليمن بعد دخولهم العاصمة صنعاء وفرض سيطرتهم عليها، واستقبلتهم في طهران كمسؤولين رسميين، وأبرمت الاتفاقيات الثنائية معهم، وقامت بتسيير خطوط جوية مباشرة بين صنعاء وطهران ، فالتوجه الإيراني نحو صياغة تحالف استراتيجي علني مع الحوثيين، على غرار التحالف المعلن مع حزب الله اللبناني، كان من أجل أن تمتلك إيران ورقة في الملف اليمني تساعدها في إدارة الضغوط التي تواجهها على الصعيد الدولي، خصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها، ولضمان دور مستقبلي لها واضح في اليمن.

ومن المتوقع أن يخطو التحالف الاستراتيجي الإيراني-الحوثي خطوات واسعة في المرحلة القادمة، خاصة مع مؤشرات عن تنامي صعود التيار الأصولي المتشدد في مواقع صنع القرار الإيراني بعد تعثر الاتفاق النووي، ورفض مجلس صيانة الدستور أهلية مرشحين من التيار الإصلاحي، ما يدعم توجهات الحرس الثوري بالعمل خارج إيران.

رابعا: الاستراتيجيات الإيرانية للمحافظة على نفوذها في منطقة العربية.

1- المحافظة على نظام بشار الأسد في سوريا:

إن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعتبر أن أحد الأهداف

---

[1]-أمال العالم، "موقع اليمن في الصراع الإيراني-الأميركي"، في:
HTTPS://STUDIES.ALJAZEERA.NET/AR/ARTICLE

[2]- أمال العالم،"العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي"، في:
HTTPS://STUDIES.ALJAZEERA.NET.

الرئيسية للجهود الدولية والاقليمية هو العمل على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، أو على الأقل إجبار الأخير على التنحي بكل ما يفرضه ذلك من تغيرات سوف تمس طموحات إيران ومصالحها الاستراتيجية الاقليمية في الصميم، كما كانت الحرب الأهلية في سوريا تهدد بحرمان إيران من حليفتها الهامة الوحيدة في العالم العربي، ونتيجة لذلك ضغطت ايران على حكومة المالكي السابقة لدعم الرئيس بشارالأسد، وسعىت للحد من عمليات نقل الأسلحة عبر العراق إلى حركات المعارضة السنية في سوريا، حيث أصبحت تلك الأهداف الإيرانية الهامة، والتي إذا نجحت تماما من شأنها أن تثير شبح "الهلال الشيعي" الحقيقي الذي يشمل إيران والعراق وسوريا ولبنان،[1] الأمر الذي يزيد ويعزز مكانة ايران الاقليمية كما، واصلت دعمها للرئيس السوري بشار الأسد وتبنت دائمافكرة "الحل السياسي كمدخل لتسوية الأزمة، كما انها كانت ايران دائما تأكد بأنها لن تترك النظام السوري يسقط أمام الضغوط القوية التي يتعرض لها.

لتجري إيران تغير تكتيكي في موقفها من الأزمة السورية بدعوتها إلى تنظيم حوار بين النظام والمعارضة السورية وبالفعل نظمت إيران العديد من المبادرات لخلق حوار بين النظام والمعارضة في محاولة لإيجاد حل سياسي لكن أغلب المؤتمرات غابت عنها المعارضة التي لم تقبل التحاور مع النظام كما أن هذه المبادرات لم تحظى باهتمام دولي سوى من جانب الصين وروسيا.[2]

وبالتوازي مع ذالك وجهت إيران خطابات عديدة بأنها لن تقف صامتة في حالة الرجوع للخيار العسكري لتسوية الأزمة السورية، ولا سيما في ظل اعتقادهابأن الهدف المباشر للجهود الحثيثة التي تبذلها العديد من القوى الدولية والاقليمية إسقاط النظام السوري، وإدراكها أن سوريا تمثل جسر التواصل مع حلفاء إيران الآخرين ولا سيما حزب الله اللبناني وحركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، وهو ما أكده سعد جليلي خلال لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد في 07 في أوت 2012" أن

---

[1]-H Anthony Cordesman, Sam Khazai, "Patterns of Violence in Iraq",**Center for Strategic and International Studies**, Washington DC, October 2012, p.9,10.

[2]- أحمد عبد ربه وآخرون، **حال الأمة العربية2012- 2013**، بيروت: بيت النهضة، ط1، 2013، ص ص77، 78.

إيران لن تسمح بكسر شوكة المقاومة".[1]

وعملا على تسوية الأزمة في سوريا عملت إيران على تنظيم مؤتمر أصدقاء سوريا الذي شارك فيه ممثلون عن أربعين دولة فضلا عن المنظمات الدولية، وأكد المؤتمر ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة رافضا التهديدات العسكرية أين شارك في المؤتمر وفود من عدة بلدان عربية منها مصروالجزائروالعراق عمان ولبنان.

2- التنسيق مع العراق:

واصلت إيران دعم رئيس الوزراء العراقي السابق نورى المالكي في مواجهة خصومة السياسيين، كما أيدته بشكل ضمني في خلافه العلني مع تركيا لا سيما بعد تعقد العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، حيث كانت تخشى إيران من تطوير التعاون بين تركيا وإقليم كردستان العراق الأمر الذي قد ينتج تداعيات سلبية على المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة مع تزايد احتمالات دخول الشركات التركية كمنافس قوي للشركات الإيرانية.

ولقد انعكس اهتمام إيران بدعم رئيس الوزراء العراقي السابق نورى المالكي وإجراء مشاورات مستمرة مع العراق في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية ولا سيما الأزمة السورية بتحركها على مسارين:

الأول: الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون إيرانيون للعراق، والتي ركزت على الموقف من الأزمة السورية حيث انتقد رئيس مجلس الشورى علي الاريجاني إرسال أسلحة إلى المعارضة السورية معتبرا أن هذا الأمر يمثل مشكلة بالنسبة للسوريين.

الثاني: استقبال إيران بعض الشخصيات السياسية العراقية بهدف تقوية مركز رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في مواجهة خصومه السياسيين خصوصا مسعود البرزاني لجهة تبنيه مواقف داعمة للمعارضة السورية.[1]

كما لا يفوتنا التذكير بان العراق كانت تعتبر المعبر الأساس

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[1]- **المرجع نفسه**، ص ص88، 90.

للطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا لتدعيم النظام السوري في فترة الحرب الاهليةالسورية أنذاك.

.توأمة المسارين اللبناني والسوري:

كانت إيران دائما تاكد على ارتباط ما كان يحصل في لبنان من تطورات بمسار الصراع الذي كان دائرا في سوريا في إشارة واضحة الى ان ما تؤول إليه الأزمة سوريا سوف ينتج تداعيات مهمة على الداخل اللبناني وقد قصدت ايران من ذلك أمرين مهمين هما:

أولا: توجيه رسالة لخصوم إيران بأن سقوط النظام السوري لبشار الاسد سوف ينتج تداعيات سلبيةعلى الأمن والاستقرار في لبنان خصوصا أن لبنان هو الساحة الرئيسية، أين يمكن تسميته ب "الموجات الارتدادية" للأزمة السورية

ثانيا: ردع إسرائيل عن التفكير في الإقدام على توجيه ضربة عسكرية لإيران، وإقناعها بأن لإيران "أيادي طويلة" على مقربة من الحدود، وهو ما أشار إليه بوضوح الجنرال يحي رحيم صفوي مستشار المرشد للشؤون الأمنية في 14 سبتمبر 2012، حيث قال: «إذا أقدم النظام الإسرائيلي يوما على فعل شيء ضدنا فسترد جماعات المقاومة وبخاصة حزب الله بسهولة أكبر»، وما يؤكد ذلك ويعززه ما جاء في تصريحات قائد الحرس الثوري محمد جعفري التي أدلى بها في 16 سبتمبر 2012 أين قال "إن عددا من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان مخيفا إن هذا لا يعني أن لنا وجودا عسكريا هناك إننا نقدم لهذين البدين نصائح وآراء وتنفيذهما من تجربتنا".[1]

3- محاولة التنسيق مع تركيا:

أدى تباين الموقفين التركي والإيراني حول الأزمة في سوريا إلى توتر العلاقات الثنائية بعد أن وصلت قبل اندلاع الأزمة السورية إلى مرحلة غير مسبوقا من التعاون بدت جلية في الجهود التي بذلتها تركيا

[1]- **المرجع نفسه**، ص ،90.

للتوسط بين إيران ومجموعة 5+1 لتسوية أزمة الملف الإيراني ومعارضتها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران رغم إلتزامها بتطبيقها في النهاية.

وعلى خلفية موافقة تركيا على نشر حلف الناتو أنظمة صواريخ "باتريوت" لحمايتها من أية هجمات قد يعلنها النظام السوري (نظام بشار الأسد بعد قيام الحرب في سوريا) خصوصا أن إيران اعتبرت نفسها على رأس المستهدفين من هذا التطور الجديد، وعلى إثر ذلك تحول الموقف الايراني إلى تهديد تركيا من خطر نشر هذه المنظومة، واتهم مستشار المرشد للشؤون الأمنية الجنرال يحيى صفوي تركيا مع كل من السعودية وقطر "بخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في سوريا.

وعلى الرغم من ذلك فإن إيران حافظت على قدر لا بأس به من التنسيق مع تركيا خاصة في قضية تسوية أزمة المعتقلين الإيرانيين لدى الجيش السوري الحر، أو ما يسمى "بصفقة الأسرى" التي أبرمت بين الجيش السوريّ الحر والنظام السوري، وقضت بالإفراج عن المعتقلين الثمانية والأربعين مقابل إفراج النظام عن 2000 معتقل، وهو ما أدى إلى اشادة إيران بجهود تركيا إلى جانب قطر وسوريا في هذا الملف.

كما رحّبت إيران بعقد قمة ثلاثية مع تركيا ومصر على هامش قمة التعاون الإسلامي التي عقدت في القاهرة يومي السادس والسابع فبراير من عام 2013، والتي لم تسفر عن تقريب وجهات النظر بين البلدان الثلاثة حول أزمة سوريا، وإن كانت انتهت بالاتفاق على الخطوط العريضة التي تحظى بتوافق بين القوى الثلاثة، وهي أن يكون الحل السياسي هو محور الجهود المبذولة لحل الأزمة.[1]

وفي الأخير وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية عموما والخليجية خصوصا تكمن في محاولة إنتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وذلك نظرا لأهمية هذه الأخيرة في تحقيق المشروع الإستراتيجي الايراني مستغلة بذلك غياب المشروع الوحدوي الإقليمي

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص92.

العربي، وما آل اليه العراق بعد الاحتلال الأمريكي، سمح لإيران أن تتحول إلى قوة إقليمية منافسة على المنطقة، لتضاف بذلك الإستراتيجية الإيرانية إلى الإستراتيجيات الدولية الأخرى التي تهدف للسيطرة على المنطقة العربية.

بعدما تطرّقنا إلى الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ننتقل الآن للحديث عن الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية في ما يلي:

المطلب الثاني: الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية

كان للمتغيرات الدولية الجديدة التي برزت منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات إنعكاسات على السياسة الخارجية التركية، حيث أنه مثلما كان سقوط جدار برلين قد فتح أوروبا الوسطى والشرقية أمام الغرب، فإن سقوط الإتحاد السوفياتي قد فتح بلاد القوقاز وآسيا الوسطى أمام تركيا، وبذلك تحررت تركيا من الضغط الروسي المتواصل على حدودها،[1] لكن بعد ظهور هذه المتغيرات الدولية الجديدة طرحت تصورات حول تقلّص الأهمية الإستراتيجية لتركيا، إلا أن حرب الخليج الثانية جاءت لتبرز مجددا هذه الأهمية وإستمرارها، كما أكدت على أهمية تركيا الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن تركيا لم تشارك بشكل مباشر في التحالف ولم ترسل قواتها للمشاركة في الحرب، الا انها برهنت عن طريق تطبيق العقوبات التي تضمنت إغلاق أنبوب النفط بعد دخول العراق إلى الكويت والسماح باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية في الحرب، وكذلك بجهودها الدبلوماسية بأنها حجر الزاوية في المنطقة.[2]

وقد كان لتبني تركا دورا محايدا في الأزمة وبشكل معلن وسعيها الحثيث لتسوية الأزمة سليمايرجع لعدة أسباب هي:

1. التوجهات الجديدة للسياسية الاقتصادية التركية التي تأكد على ضرورة التوجه نحو الشرق الأوسط، وبالتالي ليس من مصلحتها

---

[1]- سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص293.
[2]- **المرجع نفسه**، ص289.

الدخول في الحرب.

2. خلق إستمرار الحرب فراغا خطيرا في القوة في المنطقة، وذلك أن عدم قدرة البلدين على السيطرة بكفاءة على أراضيها قد شجع الميول الإنفصالية لدى الأكراد والقوى المعادية للسلطات المركزية في كل من العراق وإيران بينما غدت القوى التركية القريبة من الحدود خاضعة للنشاطات المعادية.
3. خشيت تركيا أن تكون نتائج الحرب غير ملائمة، لها إذا ما وصلت عناصر راديكالية في العراق وإيران إلى سدة الحكم مما سيزيد من عوامل عدم الإستقرار في المنطقة ويخلق مبررات زيادة التدخل الخارجي في شؤونها.
4. رأت تركيا أن تبدأ صفحة جديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، كما رأت كذلك أن توثيق تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الأزمة هو أمر حيوي لكي تلعب دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط.[1]

أولا: أسباب توجه الإستراتيجية التركية نحو المنطقة العربية

يرجع تعزير الإنخراط التركي في شؤون المنطقة العربية عموما والشرق الأوسط خصوصا إلى محركين رئيسيين هما:[2]

- **العثمانية الجديدة:** يقوم على رؤية حزب العدالة والتنمية لكيفية إدارة العلاقات التركية مع العالم الإسلامي وبخاصة مع الشرق الأوسط في إطار ما يطلق عليه وزير خارجية أحمد داوود أو غلو في كتاباته: بالعثمانية الجديدة والتي تعتمد على تطوّر العلاقات العربية-التركية في المجال الاقتصادي، وذلك ضمن سياسة تركيا الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة في التنسيق الإقليمي في المنطقة والتي كانت من بين أهدافها الهدف الاقتصادي الذي يحتم عليها إتباع هذه السياسة مع الدول العربية، حيث أخذت في عام 2002 الصادرات التركية في النمو المتصارع مع جيرانها العرب وكذلك تزايد الواردات أكثر في عام 2008 و، 2009 حيث كان

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص293.
[2]- أحمد عبد ربه وآخرون، **مرجع سابق**، ص101.

على سبيل المثال إجمالي العجز في ميزان المبادلات التجارية لتركيا مع العالم يسجل 70 سبعين مليار دولار، في وقت الذي كانت تحقق فائضا في مبادلاتها مع البلدان العربية يصل إلى عشرة مليارات دولار خاصة وأنها تعتمد في وارداتها النفطية على جوارها الإسلامي غير العربي، لتبرز الإمارات العربية كأكبر سوق للصادرات التركية يليها العراق، فالمملكة العربية السعودية، وعندما أدت الأزمة المالية التي ضربت سوق العقارات في دبي عام 2009 إلى انخفاض حجم التجارة مع تركيا قفز العراق إلى الموقع الأول على قائمة البلدان العربية التي تتاجر مع تركيا، كما حاولت تركيا تطوير علاقتها الإقتصادية مع بلدان الثورات العربية، ولقد حققت في هذا الخصوص بعض الانجازات في:

مصر: حيث إرتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 3 مليارات دولار عام 2011 إلى 5 مليارات دولار عام 2013، مع تقديم تركيا لمصر قرضا قيمته 2 مليار دولار، ويمكن رصد أهمية مصر ضمن الإقتصاد التركي من خلال تشجيع الاستثمار التركي في مصر ولا سيما في إقليم قناة السويس، وكذلك تفعيل الخط الذي يصل الموانئ التركية بالموانئ المصرية، إضافة لمساهمة تركيا في تنمية الموارد البشرية المصرية من خلال التعاون في مجال التعليم المهني واستكشاف إمكانات التعاون المصرفي من خلال إنشاء آليات الدفع المتبادلة، هذا فضلا عن إلغاء التأشيرات مستقبلا كخطورة معززة لتيسير التبادل التجاري بين البلدين.[1]

لكن منذ الإطاحة بحكم جماعة "الإخوان المسلمين" بمصر من العام 2013 و توفير الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعديد من كوادر الجماعة وقياداتها مأوى آمناً لهم في بلده، ما ساهم في نشوب أزمة سياسية بين البلدين الأمر الذي أثر على العلاقات الاقتصادية بينهما البلدين حيث تم الغاء العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين ،ولكن وعلى الرغم من هذه التوترات السياسية المتتالية التي شهدتها وتشهدها العلاقات بين البلدين لسبب الذي ذكرناه أنفا ،وبسبب التدخل التركي في

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأزمة الليبية وتوقيع مذكرة تفاهم بين تركيا وحكومة السراج (حكومة الوفاق الوطني)، تمنح الاتراك حق التنقيب عن النفط, و حق ارسال السلاح والمقاتلين الى ليبيا، في مقابل وعلى النقيض من ذالك نجد دعم مصر للجيش الوطني الليبي (قوات حفتر) في مواجهة حكومة السراج،[1] إلا أن الاقتصاد بين البلدين يسير في مضمار مختلف تماماً، ويحقّق تقدماً واضحاً في صمت،حيث كشف تقرير حديث للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في مصر، ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلى تركيا، بنسبة 9.7% في العام 2018 لتصل إلى 2.2 مليار دولار، مقارنة بـ 1.9 مليار دولار خلال العام 2017، ووفق هذا التقرير، فإن حجم الصادرات المصرية غير النفطية لتركيا بلغ 1.988 مليار دولار في العام 2018 مقابل 1.963 مليار خلال 2017 بنسبة ارتفاع 1% ،وبلغت واردات مصر من تركيا 3.055 مليارات دولار في العام ذاته، مقابل 2.359 مليارين في 2017 بنسبة نمو 29%. وقد شهد الميزان التجاري بين البلدين نمواً بنسبة 20% بقيمة 5.246 مليارات دولار في 2018 مقارنة بـ 4.358 مليارات خلال العام 2017.

وعلى هامش أخر كانت هناك لقاءات واتصالات بين رجال أعمال مصريين وأتراك لإنشاء مدينة صناعية ضخمة في مصر، وفق ما أكده رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك، "أتيلا أتاسفين"، في تصريحات له على هامش مؤتمرٍ عُقد في أنقرة في عام 2018.[2]

كما أكدت الدراسات أن هناك قرابة مليون مصري يستفيدون بشكل مباشر وغير مباشر من الاستثمارات التركية في مصر، ويوجد أكثر من 200 شركة ومصنع تركي يعملون في مدن صناعية ومناطق متفرقة في مصر.

---

[1]-محمد خليفة ،العلاقات التركية - المصرية تتجه الى انفراج بطيء، مجلة الشراع 24 ، 2020 العدد 1935 في: http://www.alshiraa.com/topics/

[2]-ياسر حليل، العلاقات المصريّة-التركيّة. الاقتصاد في مسار مختلف"، في:
https://www.annahar.com/article/

تونس: أقامت تركيا علاقات جديدة ومتينة مع تونس واعتبرتها حليفا استراتيجيا ودعمت ثورتها وساندتها عبر مساعدات ماديّة ولوجيستية وأصبحت تونس وجهة للاستثمارات التّركية، إذ توجد بها حاليا 50 مؤسسة اقتصاديّة تركية في مجالات متعدّدة ساعدت في خلق ألفين و500 موطن شغل (من بينهم مائة للأتراك الموجودين في تونس)، بحسب أرقام رسمية تونسية، كمايعد مطار "النفيضة الحمامات" الدولي (شرق)، ومصنع "إسمنت قرطاج"، من أبرز المشاريع الاستثمارية التونسية التركية. [1]

وتعتبر تونس أيضا بوابة تركيا نحو أسواق إفريقيا، فهي تخاطب بالدّرجة الأولى نحو 60 مليون مستهلك في ليبيا والجزائر، وهي من أهم وأكبر شركاء تركيا الاستراتيجيين، من حيث موقعها وعلاقتها مع جميع الدول الإفريقية التي تعتمد على الاستيراد في 85 بالمائة من استهلاك سكانها البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة، ما يخلق انفتاحا اقتصاديا على القارة السمراء بأكملها.

ووفق أرقام رسميّة لسنة 2015، فإن حجم الاستثمارات التركية فاقت 210 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ التّبادل التجاري بين البلدين 992 مليون دولار في مجالات مختلفة؛ منها الأغذية والنّسيج والملابس الجاهزية والأحذية وأعمال البناء،[2] ليبلغ عدد المؤسسات المشتركة أو ذات رأس مال تركي سنة 2015 عشرون مؤسسة باستثمارات قدرت ب257 مليون دينار ومكنت من إحداث 1100 موطن شغل لتونسيين.

وفي النّدوة الدّولية للاستثمار التي انعقدت بتونس في 29 و30 نوفمبرمن عام 2016، وخلال هذه الندوة منحت تركيا تونس وديعة بقيمة 100 مليون دولار. [3]

ليبيا: وصلت الصادرات التركيةإلى ليبيا إلى ذروتها متجاوزة المليارى دولار في 2012، "ثم انخفضت بسبب المشاكل التي تعانيها ليبيا في

---

[1]-" يسرى وناس" تركيا وتونس، علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة"، في:
https://www.aa.com.tr/ar

[2]-المرجع نفسه.

[3]-"العلاقات التونسية التركية: اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة."، في:
https://www.babnet.net/cadredetail-

الداخل"،- بسبب الثورة الليبية منذ عام 2011- [1]. لتعود الى الارتفاع في عام 2019 حيث وصلت الصادارات التركية إلى ليبيا إلى 1.5 مليون دولار، وكذلك شهد عام 2018 ذات الحجم تقريبا،وحسب تقديرات جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك (موصياد)، فان "تركيا بصدد رفع قيمة صادراتها إلى ليبيا إلى 10 مليار دولار خلال السنوات المقبلة".[2]

في 27 نوفمبر من عام 2020، وقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مذكرتي تفاهم مع رئيس الحكومة الليبية المعترف بها دوليا حكومة فائز السراج، الأولى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، والثانية بتحديد مناطق الملاحة البحرية، إن هذا "الاتفاق التاريخي" بين البلدين، سيمهد الطريق لزيادة حجم التجارة بين البلدين حسب توقعات مسؤولون اقتصاديون في ليبيا وتركيا، كما يتوقع أن تسهم في إستغلال فرص استثمار بـ 120 مليار دولار ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في الفترة المقبلة،مع العلم أن عددا كبيرا من الشركات التركية تعمل بليبيا بمجال البنية التحتية والمقاولات وغيرها.[3]

فليبيا بإمكانها أن تصبح بفضل موقعها، بوابة تركيا المفتوحة على قارة إفريقيا، في ظل الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها تركيا مع الدول الإفريقية"، كما أن تركيا بإمكانها إرسال صادرات إلى ليبيا في جميع القطاعات، وعلى رأسها الأثاث والمنتجات الورقية والخشبية والصلب، والسجاد، والمواد والمنتجات الكيميائية والمجوهرات والحبوب والبقوليات والبذور الزيتية"،خصوصا في ظل هذه الفترة التي تحاول فيها ليبيا اعادة بناء نفسها.[4]

التحدي الكردي: على إعتبار أن التحدي الكردي يعتبر بمنزلة تهديد وجود للدولة التركية حسب أبعاد التقاليد الكمالية التي كانت تعتبر

---

[1]-" يحيى عياش، تعرف على امتداد العلاقات التاريخية بين ليبيا وتركيا، في:
https://arabi21.com/story

[2]-**"عين أردوغان تتجه نحو مليارات الاستثمار في ليبيا"، في:**
https://middle-east-online.com/

[3]-"عماد أبو الروس، اقتصاديون يقرأون مستقبل العلاقة التجارية بين تركيا وليبيا، في:
https://arabi21.com/

[4]-أوغور أصلان خان، ليبيا تقدم لرجال الاعمال الاتراك فرص استثمار ب 120 مليار دولار، إسطنبول، الأناضول، في:https://www.aa.com.tr/ar

القومية الكردية بمثابة تهديد وجود لتركيا وسلامتها الإقليمية ووحدة ترابها الوطني وأمنها الإقليمي.[1]

إن هذين السببين المفسرين لتوجه التركي نحو المنطقة العربية عموما والشرق الأوسط خصوصا كثيرا ما يتقطعان، خاصة وأن العثمانية الجديدة تتحرر من الهاجس الكردي وتركز أكثر على القوة الناعمة لتركيا التي تقوم على المسلسلات التلفزيونية والصادرات التركية، ويرجع البعض أن تعامل تركيا مع الشرق الأوسط والمسألة الكردية سيظل حريصا على الموازنة بين النوازع الكمالية وبين العثمانية الجديدة.

ثانيا: السياسات التركية تجاه المنطقة العربية

بدأت تركيا تطرح فكرة توجهها الجديد بالانفتاح على دول الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية للاستفادة من أسواقها الاقتصادية الضخمة، دون إحداث تغيير يذكر في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب،[2]خاصة بعد سعيها للإندماج الكامل معه من خلال محاولتها دخول نادي الاتحاد الأوروبي، وبحسب أحد الباحثين التركيين فإن تركيا تسعى ومنذ سنوات طوال إلى تحقيق هدفين إستراتيجيين هما:

الأول: العضوية التامة في المجموعة الأوروبية والتي بقيت تركيا تطالب بها على إختلاف الحكومات التركية المتعاقبة على السلطة ولا تزال متفاعلة حتى اليوم.

الثاني: بناءمصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط يجعل تركيا سلة اقتصادات لشعوبه،باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والانتاجات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية. [3]

وقد عبر وزير الدولة التركي المسؤول عن مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول "غاب" بقوله «إنه مع انحلال أنظمة الكتل والزعامات الكبرى نتيجة التطورات الحاصلةفي العالم وأوروبا الشرقية، سوف يثار موضوع أنظمة الزعامات الإقليمية، وستصبح تركيا زعيمة الشرق

---

[1]- أحمد عبد ربه وآخرون، **مرجع سابق**، ص101.
[2]- وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص407.
[3]- **المرجع نفسه**، ص410.

الأوسط في المستقبل».[1]

لتسعى تركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى الاضطلاع بدور إقليمي أوسع يضع المنافع الاقتصادية نصب عينه ويروج له سياسيا بخطاب عال النبرةيتجه إلى رجل الشارع ويتخذ من مقولة مواجهة الجموح الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط مادة للصخب الإعلامي والتسويق الشعبوي لتركيا وقياداتها، وهذا السعي كان يتخذ ترتيبات أخرى قبل أحداث الربيع العربي بتركيز على التجربة الأوروبية في الوحدة الاقتصادية، وذلك ما ترجم من خلال عشرات الاتفاقيات مع سوريا لإقامة سوق كبيرة للمنتجات والاستثمارات التركية من خلال اتفاقيات للتجارة الحرة تساندها إتفاقيات لإلغاء تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن وليبيا، ليأتي تحرير انتقال السلع والأفراد كخطوة أخرى مهمة عن طريق إقامة سوق مشتركة بلو"اتحاد للشرق الأوسط".[2]

ولكن عقب التطورات العربية في إطار ما يسمى الربيع العربي التي أخذت توحي بإمكانية دخول الوطن العربي حقبة حكم الإسلاميين، الأمر الذي أدى إلى تحول في السياسة الخارجية التركية وهو العمل على إقامة نظام إقليمي متناسق على أنغام إيقاعات الحركات الإسلامية في المنطقة وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين بعد أن كانت السياسة الخارجية التركية اتجاه الوطن العربي هي سياسة صفر مشاكل، هذه الأخيرة التي كانت نتائجها لها آثارا إيجابية جدا على رؤية العرب للقوة الإقليمية البازغة وريثة الإمبراطورية العثمانية، وما زاد من تحسين هذه الرؤية هو سعي تركيا بعد ثورات الربيع العربي إلى الإنتقال إلى سياسة التنسيق في المنطقة من خلال إقامة نظام إقليمي متناسق، وعليه فالنخبة المعنية بوضع السياسة الخارجية التركية أقامت رؤاها على أساس إفتراضين أساسين هما:[1]

الأول: أن التغيير في السياسة الخارجية التركية من صفر مشاكل إلى

---

[1]- **نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[2]- أحمد عبد ربه وآخرون، **مرجع سابق**، ص98.
[1]-**المرجع نفسه**، ص102.

التنسيق في المنطقة لابد منه كإستجابة لتغيرات الواقع في البيئة الإقليمية والدولية.

الثاني: أن هذا التغيير لابد منه لأنه يخدم المصالح التركية، وعليها أن تتماشى معه، وإذا أردنا أن نفسر تزايد نفوذ تركيا في الشرق الأوسط يرجع بدرجة كبيرة بالإضافة إلى الأسباب السابقة الى الشخصية الكاريزمية لرئيس وزرائها والنظرة الإيجابية لها خاصة من قبل الإسلاميين والتعويل عليها في الصراع العربي-الإسرائيلي، هذا فضلا عن تنامي تأثير قوتها المعنوية في شعوب المنطقة. اضافة الدور التركي الحالي في الشرق الأوسط.

وعليه يمكن القول أن الدور الإقليمي المستجد لتركيا وهو التوفيق بسياستها الخارجيةوبالأخص في جاونبها الإقليمية مع مقتضيات الجوار المباشر من خلال إبداء الإستعداد لمزيد من الانخراط في شؤون الشرق الأوسط، وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن تعثر مباحثات العضوية مع الاتحاد الأوروبي والتي بدأت منذ عام 2005، أي أن هذا التوجه والتغيّر في الجغرافيا السياسية لتركيا نحو المنطقة العربية عموما والشرق أوسطية خصوصا ليس ناجما فقط كما يقال عن خلفيات تتصل بإديولوجية حزب العدالة والتنمية كونه حزب إسلامي والذي ينفرد بالحكومة منذ نجاحه في انتخابات نوفمبر عام2002، وإنما هو نتاج تقاطع كل الأسباب التي ذكرناها سابقا.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول أن تركيا إستطاعت بالفعل أن تكون قوة إقليمية في المنطقةمن خلال اتباعها لجملة من السياسات إعتمدت فيها على القوة الناعمة تجاه المنطقة العربية عدا إستعمالها مؤخرا للقوة العسكرية فيما يخص الأزمة السورية والازمة الليبية الحالية، وترجع أسباب هذا التوجه التركي نحو المنطقة العربية إلى عدم قدرة تركيا على تحقيق مصالحها الإقتصادية في أوروبا بعد فشلها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، لتتجه بذالك إلى المنطقة العربية لتحقيق أهدافها الإقتصادية التي ترجوها، وكذلك لتحقيق أهداف أمنية خصوصا فيما يتعلق بالمسألة الكردية التي تهدد أمن ووحدة ووجود الدولة التركية، والتي إستفحلت بشكل كبير بسبب تداعيات

الإحتلال الأمريكي للعراق والحرب الاهلية السورية.

لكن ثمة كوابح لهذا النفوذ التركي الإقليمي في المنطقة العربية والمتمثل في الضغط الغربي على تركيا لدعم مصالحها في المنطقة مقابل تسهيل إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى حاجتها للموازنة بين علاقتها العربية وعلاقتها الإسرائيلية، هذه الأخيرة التي تبقى حجر عثرة في وجه توسعها في المنطقة على إعتبار قضية الصراع العربي الإسرائيلي ونضرة العرب لإسرائيل المحتلة لفلسطين والجرائم التي تقوم بها ضدهم، لهذا تعتبر إسرائيل من بين واحدة من الكوابح الأساسية لتوسع التركي في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي علاقات مع إسرائيل يؤثر في نظرة العرب إلى تركيا المسلمة التي من واجبها كدولة مسلمة الدفاع عن القضية الفلسطينية وعدم التطبيع مع المستعمر الإسرائيلي أو إقامة علاقات معه أيا كان نوعها؛ لأن ذلك يخدم مصلحة إسرائيل التي هي ليست في صالح الدولة الفلسطينية التي تهم العرب،إضافة إلى تزايد القلق العربي من هذاالإختراق التركي والإيراني[1] للمنطقة العربية والذي بلغ درجة كبيرة لم يسبق أن بلغها من قبل وخصوصا بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وقيام الحرب في سوريا.

[1]- **المرجع نفسه**، ص103.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ماسبق ذكره في هذا الفصل توصّلنا إلى النتائج الهامة الآتية:

- أدركت القوى الدولية والإقيمية أهمية الوحدة العربية ليس من خلال إقليميتها العربية وحسب، وإنما كذلك من خلال وزنها النفطي على صعيد العالمي، وأن تحقيق هذه الوحدة سوف يؤدي حتما إلى تغير إستراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، حيث سيؤثر تأثيرا جذريا على توازن القوى الدولي، ذلك أن الدولة العربية المتحدة بإمكاناتها الهائلة ومقوماتها المتكاملة وخبرتها التاريخية وتراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى لمؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية أيضا ليس ذلك وحسب بل وقادرة على مواجهة تحديات القوى الدولية والإقليمية، لذا عملت هذه القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على منع هذه الوحدة عن طريق تغيّير الخارطة الجيو سياسية للمنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك من أجل نسف آمال العرب في الوحدة والإستقرار والتنمية المستقلة.

أما أوروبا فسعت هي الأخرى إلى منع هذه الوحدة من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تقوم على إنشاء شرق أوسط أوروبي مقابل الشرق الأوسط الأمريكي مع العمل على تذويب الإطار العربي وإحلال مكانه تعامل جديد عربي-أوروبي كهدف لمنع التكامل العربي، لأنه يجعل الطرف العربي أقوى في علاقاته مع أوروبا وهو الأمر الذي لايخدم المصالح الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة العربية، ونفس الشيء بالنسبة للقوى الإقليمية في المنطقة وخصوصا ايران وتركيا، التي سعت هي الأخرى للإطلاع بدور إقليمي في المنطقة في ظل غياب مشروع وحدوي تنسيقي عربي، إضافة إلى وجود حالتضعف عربي الأمر الذي يمكنها من تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والتي هي بالنسبة لإيران تنفيذالمشروع الإستراتيجي الايراني في المنطقة العربية، أما بالنسبة لتركيا فهي تحقيق المصالح الإقتصادية التركية في المنطقة العربية.

- إن الأوضاع الداخلية العربية المتدهورة في مختلف المجالات، إضافة الى حالة عدم الأمن والإستقرارداخل الدول العربية، والتي أسهم في وجودها وإلى حد كبير عامل التدخل الخارجي في المنطقة مند القديم، سوف تجعل المنطقة العربية -نظرا لأهميتها الإستراتيجية والجيوإستراتيجية والإقتصادية وبشرية والحضاري.
- أرضا خصبة للتدخلات الخارجية، كما تعطيها تبريرات شرعية أمام المجتمع الدولي

الفصل الثالث:

التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003 كنموذج للسياسات التدخلية في المنطقة العربية

إنه وفي إطار إستراتيجية الهيمنة والسيطرة الأمريكية على المنطقة العربية وجب على الولايات المتحدة الأمريكية إبعاد الدول العربية الرافضة والمناهضة للوجود الأمريكي في المنطقة العربية؛ لأنها سوف تكون حجر عثرة في وجه تحقيق المشروع الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة، ومن بين هذه الدول كانت دولة العراق، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة ترسم جملة من المخططات تجاه هذه الدولة بقصد إضعافها وإحتوائها تمهيدا لإحتلالها ومن ثم السيطرة عليها، والتخلص بتالي من أكبر عائق يقف في وجه تحقيق المشروع الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: أسباب التدخل العسكري الأمريكي في العراق.

يقول في ذالك أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي مايكل كليرفي مقالة له بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق: "أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط أسيا، أي من أفغنستان والجمهوريات الأسيوية الإسلامية حتى **العراق**" الذي إعتبره وليم هاملتون أستاذ التاريخ الأمريكي (قلب الشرق الأوسط).[1]

ويمكن تحديد الأسباب الأمريكية التي دفعتها إلى إحتلال العراق دونما غيرها من الدول العربية في الأسباب التالية:

المطلب الأول: تحقيق التوظيفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.

تمحورت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج العربي عموما والعراق خصوصا منذ مطلع الأربعينيات من القرن العشرين حول ثلاثة توظيفات رئيسية:

الأول: التوظيف الأمني في مواجهة الاتحاد السوفياتي سابقا.

ثانيا: التوظيف النفطي في تأمين احتياجات الصناعة الأمريكية إلى الطاقة، لا سيما وأن العجز بدأ يطبع ميزان النفط الأمريكي منذ مطالع

---

[1]- أحمد سليم البرصان، **جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي**، الأردن: جامعة الحسين بن طلال، ص ص118، 119.

السبعينات من القرن الماضي، ولعلّ الجدول التالي يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي منذ العام 1971:

والجدول رقم01: يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي.

العام	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز%	26	37	43	58	64	69	74

مصدر الشكل: محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009،ص288.

شرح الشكل:

يتضح من الجدول أن الميزان النفطي الأمريكي أخذ بالتصاعد بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 وكان لجوء العرب لاستخدام النفط كسلاح في تلك المعركة سبب رئيس حيث قرروا الحظر النفطي عن أمريكا وغيرها من الدول المساعدة لإسرائيل عند ذلك تقدم العامل النفطي على سائر العوامل الأخرى لا سيما وأن الحاجة الأمريكية إلى النفط أخذت بالتزايد وبأسعار ارتفعت قياسيا في أعقاب الحظر، الأمر الذي ترك تداعيات سلبية خطيرة ليس على الاقتصاد القومي الأمريكي وحسب، وإنما على سائر المنظومة الرأسمالية الدائرة في فلكه، لذلك أصبحت أهمية منطقة الخليج العربي بعد عام 1973 كأولوية في ضوء إعادة ترتيب الأولويات في الإستراتيجية الأمريكية.

ثالثا: التوظيف العسكري من حيث تحويل الخليج العربي الى مجموعة ثكنات عسكرية أمريكية لتستطيع بذلك الولايات المتحدة الأمريكية الضبط والسيطرة ليس فقط على مجالات إقليمية عربية وشرق أوسطية، وإنما أيضا على مجالات أخرى في العالم للحيلولة دون قيام أقطاب جديدة منافسة لقطبية الولايات المتحدة الأمريكية في عصر العولمة.

إن هذه التوظيفات الثلاثة ليست منفصلة أو مستقلة، وإنما هي متداخلة وفقا لقاعدة الترابط بين السبب والنتيجة، ويبقى النفط هو السبب الأول والأخير الذي شكل منذ دخوله مرحلة الإنتاج والتسويق في الثلاثينات من القرن العشرين، والذي سيبقى يشكل لقرن قادم، العصب من

دون بدائل منافسة في توليد منظومات الإقتصاد العالمي وبشكل خاص منظومة البلدان الرأسمالية لذلك كانت منطقة الخليج العربي هدفا مركزيا في إستراتيجية السيطرة الأمريكية على العالم.

المطلب الثاني: إمكانات وقدرات الدولة العراقية

1- الموقع الجيو استراتيجي للعراق:

وقع الاختيار على العراق لموقعه الجيوسياسي في العالم، إذ انه يقع على مفترق طرق تصل بين إيران وسوريا والأردن من ناحية، وبين إيران ودول الخليج العربية من ناحية أخرى، فالعراق يقع جغرافيا في الوسط ما بين آسيا والبحر المتوسط وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على الإقتصاد العالمي، فلا بد لها من احتلال حلقة وسيطة بين تلك البلدان.[1]

كذلك يمتد العراق على مساحة جغرافية تصل إلى حوالي 450 ألف كلم، وهي تفصل بين قوس المرتفعات الذي يجعل جبال طوروس التركية وسلسلة جبل عربستان مع إيران وبين الخليج العربي جونبا وكذلك الحدود البرية مع السعودية والكويت والأردن وسوريا.[2]

حيث يعد هذا الموقع الجيو استراتيجي للعراق تاريخيا صمام الأمان للمنطقة العربية بأكملها، إذ لم تتمكن القوى الخارجية من إختراق المجال العربي من الخليج شرقا حتى المحيط الأطلسي عند بلاد المغرب غربا، إلاّ إذا تمكنت أولا من الإمساك بالمدخل الشرقي لهذه المنطقة أي بالعراق تحديدا، وهذه المعادلة قد تأكدت في التاريخ العربي القديم والوسيط والحديث، حيث كانت القوى الخارجية الغازية تندفع في كل مرة من وراء المرتفعات الشرقية للعالم العربي ونذكر على سبيل الغزوات الفارسية ما قبل الميلاد إلى السلجوقية والبويهية مرورا بالاجتياح المغولي وبعده المملوكي وصولا إلى الاجتياح العثماني والولايات المتحدة الأمريكية حاليا تسعى من خلال الموقع العراق الجيو إستراتيجي تحقيق جملة من الأغراض بعد إحتلالها له عليه وهي

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص21.
[2]- **المرجع نفسه**، ص321.

كالآتي:

- فك الحصار عن حلف الشمال الأطلسي ممثلا بطرفه التركي وتسهيل حركة هذا الحلف باتجاه الخليج العربي تمهيدا إلى العمق العربي برمته.
- كسر الطوق الأمني الظاغط على إسرائيل وتوفير شروط الفعالية للحلف الإسرائيلي-التركي بهدف تمكينه من إسقاط المنطقة العربية أمنيا وسياسيا واقتصاديا وصولا إلى إسقاطها قوميا بالترويج لرابطة شرق أوسطية جديدة كنزعة ثقافية بديلة للهوية القومية العربية.
- إعادة الاعتبار التاريخي لطريق الحرير السابق الذي كان يربط آسيا الوسطى بمدينة البصرة العراقية وذلك عبر تحويله هذه المرة إلى طريق لنقل نفط بحر قزوين إلى موانئ العراق الجنوبية في البصرة والبكر والغاو وغيرها. [1]

2- المخزون النفطي العراقي:

بعد أن حققت سياسة الممانعة الأمريكية للوحدة العربية إنجازا إستراتيجيا في تحييد مصرالدولة الأكثر تأثيرا سكانيا وسياسيا وعسكريا في قضايا العرب الوحدوية والقومية، فإن دول الخليج العربي المخزونة بالطاقة النفطية كانت هي الأخرى هدفا مركزيا في إستراتيجية السيطرة الأمريكية، ليس لإبعاد هذه الدول عن قضية الوحدة وحسب وإنما لحرمان هذه الوحدة من أهم مرتكزاتها الاقتصادية التي تبقى شرطا أساسيا في قيامها.[2]

فمنذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية، أصبحت مضمار تنافس بين القوى العظمى في العالم على اعتبار أهميته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الإقتصادي العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بخصائص لعل أهمها:

أولا: يعد المصدر الأساسي للطاقة في العالم، كما يعد مصدرا أوليا للآلة

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص،ص،322.321.
[2]-**المرجع نفسه**، ص285.

الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها ويرجع استمرار أهمية هذا العنصر في سوق الطاقة لسيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد به بحوالي 96% من حصص السوق، كما يشكل 27% من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و9% منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

ثانيا: يعد النفط مصدرا مهما أيضا من مصادر العائدات النقدية والمالية أين تمارس مدفوعاته تأثيرا بالغ الأهمية على موازين المدفوعات لكل دول العالم، كما تعد صناعاته أضخمها في العالم، إذ أنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعتها المختلفة، كما تمتاز بمميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية، لهذا السبب تعد شركات النفط الأضخم بين الشركات متعددة الجنسية وأكبرها نفوذا وقوة، وعلى الرغم من تأميم الدول النفطية لبعض أعمالها إضافة إلى بروز الشركات الوطنية التابعة لتلك الدول، فإن الشركات العالمية ما تزال رغم انحسار قوتها النسبية أضخم كتلة اقتصادية، فهي تحتفظ بتصدرها قائمة أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم.[1]

وتأسيسا لما سبق فإن الإدارة الأمريكية تعمل من أجل السيطرة على النفط ومنابعه وبصيغة أدّق نهبه، وهذا ما يفسر إنتشار الآراء الداعية إلى ضمان تدفقه وتوافره حتى لو احتاج الأمر إلى استخدام القوة العسكرية لضمان نجاح هذه الإستراتيجية، والتقليل من مخاطر حرمان الشركات الرأسمالية الاحتكارية النفطية من تدفقه وإستغلاله، وأمام تصاعد حركات المقاومة ضد المصالح الأمريكية جعلها تختار طريق الوجود العسكري الأمريكي المباشر في قلب مناطق النفط بهدف حماية مصالحها بالقوة العسكرية.

وتوحدت بذلك شركات صناعة السلاح مع الشركات النفطية في توجه واحد، ولذلك كان، السيطرة على النفط العراقي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الغزو الأمريكي للعراق، ولا سيما في ظل الأزمة

---

[1]-معاذ بطوش، **مرجع سابق**، ص76.

الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في عهد جورج بوش ولا سيما مع إعلانه عن التوسع في الإنفاق الحكومي وبالذات في مجال الإنفاق العسكري، وإعلانه أيضا عن البرنامج الطموح لخفض الضرائب، كما زادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 من التدهور في أداء الاقتصاد الأمريكي، وخاصة بعد الزيادة في الأعباء الاقتصادية لتكلفة الحرب الأمريكية على ما سمته بالإرهاب بدءا من حرب أفغانستان ووصولا إلى حرب العراق.

والجدير بالذكر أن أمريكا أعطت أهمية كبرى للنفط العراقي قبل ذلك بكثير، ويتضح ذلك في كتاب الإنسان والطاقة لزكريا البرادعي في قوله: «قد نجد تفسيرا بتروليا للتدخل الأمريكي والدول الصناعية الكبرى من اجل السيطرة المباشرة على منابع إمدادات البترول في الخليج، فاحتياطي البترول الأمريكي 34,1 مليار، وطبقا لمعدلات الاستهلاك فإنه سينضب تماما مع مطلع القرن الواحد والعشرين، بينما الحقائق تشير إلى أن العراق يعتبر مركزا نفطيا مغريا، نظرا لما يحظى به من احتياطي نفطي بالمقارنة مع دول المنطقة.

كما تبّين إكتشافات جديدة أن العراق يعوم على بحيرات من النفط ترفع حجم احتياطي العراق إلى400 مليار دولار، أي ما يوازي أكثر من 35% من إجمالي احتياطي العالم، فالعراق يحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم إضافة إلى اكتشاف الزئبق الأحمر الذي يمكن توظيفه في إنتاج أنواع عديدة من الصناعات الهامة، هذا بالإضافة إلى إيجابيات أخرى يتمتع بها النفط العراقي وهي انخفاض تكاليف إنتاجه وتطويره، وكذا ارتفاع إنتاجية البئر الواحدة وقلقة العمق للآبار مقارنة بالدول الأخرى علاوة على امتلاك الدولة بنية تحتية جيدة في خطوط الأنابيب ومستودعاتها ومحطات الضخ تسهل ربط الحقول المختلفة بمرافئ التصدير كل هذه الأمور جعلت النفط العراقي هو الأدنى في كلفة الإنتاج عالميا (1,5 للبراميل كحد أقصى)، إلا أن المؤشر الأكثر أهمية في هذا الصدد يتعلق بعمر النفط حيث تشير التوقعات الى أن عمرالنفط العراقي قد يصل إلى 526 سنة قادمة في حين لا يتجاوز

العمر المتوقع للنفط الأمريكي أكثر من 10 سنوات.[1]

وحسب دراسات الجيولوجية- يحتوي العراق على حوالي 530 تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل، ولم يحفر من هذه التراكيب سوى 115 من بينها 71 ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على العديد من الحقول، وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة 71 حقلاً ولم يستغل منها سوى 27 حقلاً من بينها عشرة عملاقة.[2]

كما يقال أن آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق، وعليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التحكم بالمخزون النفطي للعراق سوف يسمح لها بالتحكم بأسواق النفط وبأسعاره على مستوى العالم، الأمر الذي يوفر للرأسمالية الأمريكية الإمساك بعنصر التفوق الاقتصادي على الرأسماليات الأوروبية واليابان، لا بل على الصين وروسيا وسائر دول العالم.[3]

وخلاصة القول أنه مما سبق عرضه ندرك أهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تجد حلا لأزمتها الاقتصادية المتفاقمة إلا بالسيطرة المباشرة على نفطه وثرواته، وهو كذلك يمهد الطريق لها للتلاعب بأسعار النفط العالمي بما يخدم مصالحها وهيمنتها على العالم، كما سيبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وعلى الأقل خلال المائة سنةالقادمة خاصة وأن المصادر البديلة للطاقة الأخرى لم تثبت كفاءتها مثل النفط الذي يعد حجر الأساس في الإستراتيجية الأمريكية التي يعاني اقتصادها ووضعها المالي من عجز كبير.[4]

وعلى آية حال فإن أهمية النفط الخليجي والعراقي بالنسبة للولايات المتحدة تحديدا يكمن في النقاط التالية الذكر:

- ❖ كان ولا بد أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إفشال وصول أي دولة إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودها،

---

[1]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص .ص323، 324

[2]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، حقول النفط العراقي، في :https://www.aljazeera.net/

[3]- محمد مراد، **مرجع سابق**، ص، 324.

[4]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص82.

خاصة أنهاأصبحت تعي تماما أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية، فكان النفط الخليجي والعراقي هو السبيل الوحيد لذلك خاصة وأن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج وذلك أن معظم هذه الدول لا تمتلك نفطا صالحا للاستهلاك في أراضيها وتعتمد بالتالي على النفط المستورد من الخليج، وبالتالي سيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها مجالا لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وأسعار النفط مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة غير مباشرة للإشراف الأمريكي.

- إدراك الولايات المتحدة أنه عندما تستقر الأوضاع في العراق فإن ذلك يمكّن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياط المعلن للبلاد، ماريعني أن السيطرة على النفط العراقي هو سيطرة على نحو ربع احتياطي العالم النفطي.
- كلفة إنتاج النفط العراقي وكما ذكرنا سابقا هي من بين أدنى الكلف في العالم هذا عدا عن الاحتياطي وزيادة معدلات الإنتاج البترولي، حيث تشير الدراسات إلى إن إنتاج النفط في العالم سيستقر في المستقبل ثم يتجه فيما بعد إلى الإنخفاض، عدا العراق وحدة يمتلك قدرة عالة جدا على زيادة الإنتاج وبكميات كبيرة جاد.[1]
- منع قيام أي دور فعال للدول المنتجة للنفط، ومنعها حتى من إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط ضد أمريكا أو إسرائيل، ومنه ستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج النفطية إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأي إستراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها، كما يمكّنها أكثر من الضغط على منظمة الأوبك لاستنزاف احتياطاتها من خلال الإنتاج العالي بدرجة

[1]- **المرجع نفسه**، ص82، 83.

قصوى، مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى بل الدنيا وهذا ما حدث بالفعل في سنة 2015، حيث نتيجة لهذه السياسة بلغ سعر البرميل حدوده الدنيا اذ انخفضت أسعار البترول إلى مستويات تاريخية.

3- العراق الدولة-النموذج- بالنسبة للعرب:

لقد كان العراق البلد العربي الوحيد الذي يتمتع بدرجة من الاستقلال وبقدرة عسكريةقادرة على إحداث التوازن مع التوسع الإسرائيلي الاستعماري، فلم يعتمد معتمدا على الولايات المتحدة الأمريكية لا في مجال الأمن ولا في ما يتعلق بتوفير الرفاهية للشعب، الامر الذي وضع العراق خاصةبعد اتفاقية 1979 للسلام بين مصر وإسرائيل في مركز النظام السياسي العربي، كما أن التنمية العراقية كانت أملا مقبولا، إلا أن إنجازات العراق سريعا ما اتضح أنها تتعارض مع المصالح الإقليمية والكونية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فلم تمضي سنوات قليلة على ثورة1968 حتى أضحت قراراتها حقيقة واقعية في المجتمع العراقي وفي كل مجالاته، ولقد كان تحقيق الاستقلال الاقتصادي كشرط أساسي ملازم للاستقلال السياسي والسيادة الوطنية كخطوة تأسيسية أولى في مشروع الثورة، وكان قرار الحكومة العراقية التاريخي بتأميم النفط في عام 1972 وعلى قاعدة شعار بترول العرب للعرب بمثابة ترجمة عملية لهذه الخطوة الاولى وقد أفضى هذا القرار إلى إرتفاع قياسي في حجم العائدات النفطية العراقية، فبعد أن سجلت هذه العائدات 521 مليون دولار لعام 1970 قفزت الى 1834 مليونا عام1973 ثم إلى 26136 مليونا عام 1990أي تضاعفت بأكثر من 50 مرة خلال عشر سنوات (1970-1900)، وعملا بسياسة مركزية اعتمدتها الحكومة العراقية تفضي بأن تكون الثروة العامة ملكا للشعب العراقي، حيث تم توظيف الزيادات الهائلة في موارد الدولة الناجمة عن التأمين في إطلاق جملة من الخطط الاقتصادية الطموحة وخاصة في مجال التصنيعا وبناء على هذه الإستراتيجية تحوّلت العراق إلى دولة تجاوزت دولة

---

[1]- سمير التنير، **مرجع سابق**، ص ص13، 14.

الكفاية في العالمالثالث إلى مرتبة الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا واليابان وأمريكا وغيرها، ويمكن ذكر أبرز خطوات الدولة العراقية في مجال التصنيع في النقاط التالية:[1]

- توسيع قاعدة القطاع العام بشكل غير مسبوق في دول العالم الثالث (قطاع الدولة)، ففي مدة لا تزيد عن 10 سنوات (1970-1980) بلغ مجموع ما خصصته الحكومة العراقية للاستثمار في القطاع الصناعي نحو 7000 مليون دينار عراقي، أي ما يوازي قرابة 25 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية آنذاك.
- تشجيع القطاع الصناعي الخاص على قاعدة التوازن مع القطاع الصناعي أي القطاع العام (القرار رقم 22 لعام 1972 والقرار رقم 899 لعام 1980).
- منح رؤوس الأموال العربية حق الاستثمار الصناعي في العراق بنفس الامتيازات الممنوحة للمواطنين العراقيين في مقابل المنع النهائي للاستثمارالأجنبي في العراق طبقا للقرار 1990/11/01.
- التوسع في مراكز البحث العلمي والتطوير الصناعي مع إعطاء أهمية قصوى لإعداد الكادرات العلمية المحلية، فكانت النتيجة بروز عدد ملفت من العلماء وليست فقط في مجال العلوم الطبيعية وفي القدرة على تحويل العلمإلى تكنولوجيا ومعرفة إنتاج وحسب، وإنما أيضا بإنتاج تجربة علمية إنتاجيةبخبرات عراقية بحتة دون الحاجة إلى الخبرات الأجنبية.
- التوسع الهائل في حجم المؤسسات الصناعية في مختلف المحافظات العراقيةح حيث وصل عدد المؤسسات المسجلة في وزارة الصناعة لغاية نهاية العام 1990 إلى 41194 مؤسسة من بينها 575 مصنعا كبيرا، الأمر الذي يشير إلى أن دينامية التصنيع العراقي فاقت مستويات النشاط التصنيعي في اليابان وألمانيا الغربية قبل التوحيد عام 1989.

كما اعتمدت العراق في إطار إنجاح مشروع الثورة على جملة من الاستراتجياتكما سنبين فيما ياتي:

---

[1]-محمد مراد، **مرجع سابق**، ص227.

أ-الاعتماد على العلم كأساس للنهوض الشامل:

أدركت القيادة العراقية أن العلم هو حجر الزاوية في عملية التحدي والتطوير، وتوظيفاته الايجابية المتلازمة مع حاجات المجتمع العراقي المستمرة ففي عام 1979 صدر قانون يلزم التعليم الأساسي، وقد أعطى نتائجه المذهلة خلال سنوات قليلة، فكما هو معروف أن العراق الدولية العربية الوحيدة التي نسبة الأمية فيها هي 0% هذا قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

أما بخصوص التعليم الجامعي قامت السياسة الحكومية العراقية باستيعاب جميع الخريجين الجامعيين في سوق العمل في إطار خطط معدة سلفا من قبل وزارة التخطيط العام، كما أصدرت قانونا يقضي بإلزام كل خريج جامعي بالعمل داخل العراق لمدة 5 سنوات على الأقل مع تقديم تسهيلات مهمة له في مجال السكن والتأثيث والنقل وغير ذلك، لقد أثمرت هذه السياسية زيادات هائلة في أعداد الخرجين سنويا وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد الهائلة من الخرجين كانت مستوعبة في سوق العمل، حيث كادت أن تصل نسبة البطالة فيالعراق0% قبل فرض الحصار في 1990، إضافة إلى ذلك كانت العراق جذابة للعمالة العربية لا سيما في مصر والسودان وتونس، أما على المستوى الرسمي فقد تم توقيع 40 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع مختلف الدول العربية ومعظم هذه الاتفاقيات اتسم بالشمولية والأبعاد القومية.

ب-تطوير القطاع الزراعي في العراق حسب الخطة الاقتصادية:

وموازاة بالاهتمام بالقطاع الصناعي عملت الحكومة العراقية على تطوير القطاع الزراعي كترجمة لسياستها الرامية إلى تنويع مصادر إنتاج القطاع الزراعي، ووصول العراق إلى مرحلة يتجاوز معها ظاهرة الإنتاج الأحادي السائد في دول النفط العربية، وقد لاقت هذه السياسة نجاحا هاما دلت عليهاالأحجام الكمية للإنتاج الزراعي، ليتحول العراق إلى دولة منتجة لأنواع عديدة من الزراعات الغذائية.

ج-أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص فقد أفردت له الدولة في خطة التنمية القومية الخماسية الأولى أكثر من 50 مليون دينار عراقي لغرض إنشاء 820 مشروعا صناعيا في مختلف أنحاء القطر العراقي.[1]

وعلى العموم أفضت سياسة الدولة الاقتصادية إلى نتائج جد مهمة على صعيد تطور الناتج الوطني الإجمالي في العراق، ففي الفترة 1970-1990 سجل هذا الناتج قفزات تصاعدية يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم 02: يوضح تطور الناتج الوطني الإجمالي في العراق بين 1970-1990 (بملايين الدينارات العراقية)

السنة	الناتج (مليار دينار)	الناتج (مليار دولار)
1970	1,199	4
1980	15,795	53
1985	15,494	52
1990	23,297	78

مصدر الشكل: محمد مراد، ***السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي***، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص330.

شرح الشكل:

تشير أرقام الجدول الى أن معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي في العراق بين 1970-1980 سجلت حوالي13.5نموا سنويا، وفي الفترة-1980-1985 حافظ الناتج على مستوياته ليعود بعد ذلك ليشهد نموا يصل إلى 6%في الفترة (1985-1990)، وكما تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج الإجمالي بلغ عام 1990 حوالي 1200 دينار؛ أي ما يعادل قرابة 4000 دولار أمريكي، كما أن حجم الإنفاق لأسرة عراقية مؤلفة من 5 أفراد هو 1000 دينار عراقي سنويا، وبالمقابل كانت تدّخر ضعف هذا المبلغ نظرا للخدمات التي تقدمها لها القطاعات الاشتراكية في الدولة من صحة وتعليم وخدمات أخرى مختلفة.

وعليه وبناء على ماسبق ذكره يمكن القول أن الطفرة الاقتصادية

---

[1]-نفس المرجع ، نفس الصفحة.

التي حققها العراق في فترة لا تزيد على عقدين من الزمن (1970-1990) يمكن وصفها بالمعجزة الاقتصادية التي جاءت لتؤكد قدرة العراق كدولة ومجتمع على استيعاب التحديات غير العادية التي تواجه الأمة العربية في تاريخها المعاصر، فالعراق لم تكتف فقط بالتخطيط والإشراف على عمليات الإنتاج وحسب، وإنما أيضا عمل بمنهج "الكنزية العراقية لإحداث التوازن السوقي بين عملتي العرض والطلب من جهة، وفي إيجاد معادلة إنتاجية توازن بين القطاعين العام والخاصة من جهة أخرى."[1]

4- البعد القومي العربي للمشروع العراقي:

إن كانت هناك من دوافع عديدة للاحتلال الأمريكي للعراق، فإن الدافع الأكثر أولوية هو ذلك المشروع القومي الوحدوي الذي التزم به العراق كخيار استراتيجي لأهدافه وتوجهاته، فلم تكن القيادة العراقية محكومة بسقف الدولة كدولة قطرية وحسب، وإنما سعت إلى تأسيس النموذج الوطني العراقي كمدخل إلى المجال القومي العربي العام، فالعراق كانت تهدف إلى إقامة الدولة العربية الواحدة القائمة على قاعدة التحرر والاستغلال القومي وبناء مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية، وعملا بهذه المنطلقات فقد كان العراق الدولة العربية الأكثر التزاما بالقضايا القومية العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية، بلوظلّت حتى لحظة سقوطها في الاحتلال العسكري الأمريكي تتميز بمواقفها المبدئية الثابتة تجاه عروبة فلسطين وضرورة توفير كل الإمكانات المتاحة لتحريرها من المحتل الصهيوني الاستيطاني وبالتالي فإن هذا المشروع الوحدوي كان يتعرض للمحاربة وباستمرار وعلى مدى التاريخ العربي القديم والحديث والمعاصرمن قبل القوى المعادية الخارجية منها والداخلية، وكانت أولى التجارب التأسيسية لمشروع وحدوي عربي بالدرجة الأولى من خلال الدعوة الإسلامية التي أطلقها الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، أين قامت القوى العالمية المعادية بمحاربتها على مستويين الأول خارجي من قبل القوى المسيطرة من روم وفرس وأحباش وغيرهم، والثاني داخلي من قبل القوى الرجعية القبلية التي رأت

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص228.

في المشروع التوحيدي للدعوة الإسلامية ما يشكل تهديدا لمصالحها المادية ولنفوذها الاجتماعي والسياسي أيضا، لتتبع هذه التجربة الوحدوية تجارب أخرى قوبلت كلها بالمواجهة الخارجية وخصوصا المشروع الوحدوي القومي الذي طرحته العراق بعد نجاح تجربتها النهضوية، والتي أخذت آفاقا إستراتيجية باتجاه التأسيس لتجربة مماثلة على المستوى القومي العربي الأمر الذي جعل القوى الاستعمارية الأمريكية والصهيونية تهب لمناهضة هذه التجربة مانعة عليها استكمال مشروعها التاريخي.

هكذا يكمن الهدف البعيد لقوى التآمر الأمريكي الصهيوني أولا قبل أي شيء آخر في ضرب التجربة العراقية قبل أن تتحول إلى تجربة قومية شاملة على اعتبار أن العراق استطاع وخلال أكثر من ثلث قرن(1968-2003) أن يمتلك نموذجا نهضويا نوعيا ذي خصوصية عربية مميزة، وتمثل في الوقت نفسه خروجا عربيا غير مسبوق عن التبعية للغرب الرأسمالي وزعيمته رأسمالية المركز الأمريكي هذه الأخيرة التي ترى في نجاح التجربة العراقية معوقا رئيسيا أمام مشروعها الراهن في أمركة العالم والاستحواذ على ثرواته الطبيعية والاقتصادية وإلغاء هويات شعوبه الثقافية والحضارية، وهذا إن دّل فإنما يدل على عمق الأزمة التي بلغتها الرأسمالية الأمريكية.[1]

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إحتلال العراق ترجع الى كل الأسباب التي ذكرناه سابقا،ولقد كان لهذا الاحتلال جملة من النتائج وهو الأمر الذي سوف نبينه في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: نتائج التدخل العسكري الأمريكي في العراق

كان هدف الاحتلال الأمريكي للعراق هو الإطاحة بالدولة العراقية وتهديد سيادتها وإسقاط نظامها السياسي وحل مؤساستها بالعنف المسلح ونشر الفوضى والتشتت وتفجير تكوينات البنية الاجتماعية العراقية وإحداث تفكيك وتفتيت فيها وتحويلها إلى بنى عصبوية إثنية وطائفية

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص235، 236.

ومذهبية وعشائرية، كما جاء الاحتلال ليضع ثروات العراق ومقدراته بين أيدي الشركات الأمريكية، وهو الأمر الذي سيتضح في ما يلي:

المطلب الأول: النتائج الاجتماعية للتدخل العسكري الامريكي في العراق

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق على اعتبار قيامه على القمع والاستبداد النقاط التالية:

- أدى إلى انبثاق مقاومة ديناميكية مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي.
- ساعد الاحتلال على قيام توازنات هشة أسست لانبثاق تقاليد في هيكل الدولة الجديدة التي لجأت إلى هذه التقاليد ضمن أو في إطار الخصوصيات القومية والطائفية الضّيقة التي ترشحت من أجل التعبير عن نفسها ولكن في أشكال استبدادية مطلقة أوصلت إلى هيمنة البعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية.
- تفكك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسساتي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي.
- أدى إن استمرارية الاحتلال الأمريكي في العراق إلى تصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أم من دول تشارك في التحالف من جهة، وفضائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها الفكرية من جهة أخرى، ما أدى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبشري.[1]
- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى خسائر بشرية كبيرة؛ حيث لم يتم ضبط العدد الحقيقي للقتلى نظرا لصعوبة جمع المعلومات في ظل تنامي دور المقاومة والميليشيات، إضافة إلى عامل آخر ألا وهو تسييس أعداد الضحايا العراقيين من قبل الحكومة العراقية الجديدة التي تخفى تلك الأعداد حتى لا يتبين نتائج القصف الأمريكي والأسلحة الفتاكة وضحايا الأسلحة الأخرى، إضافة إلى ضحايا فرق الموت وعصابات الإجرام. وحسب تقديرات منظمة عراقية بريطانية تدعى منظمة حساب الجثث العراقية أن عدد المدنيين الذين قتلوا حتى

---

[1]-أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص77.

منتصف شهر مارس عام 2008 يتراوح ما بين 82109 و89605[1] وهذا الرقم يتوافق مع أرقام الحكومة العراقية التي تستند إلى تقديرات حساب الجثث للقتلى سواء من المقاتلين أم عناصر المقاومة أم أعضاء الميليشيات التي تستقبلها دوائر الطب العدلي العراقية.

وحسب تقديرات أخرى قتل أكثر من 50 ألف مدني عراقي، بالإضافة إلى أكثر من 8300 جندي عسكري، وذلك منذ عام 2005 الى عام 2011.[2]

وكذالك حسب إحصائيات عراقية أخرى وصل عدد القتلى من المدنيين العراقيين الذين ثبت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة إلى: 53,372 والقتلى من المدنيين العراقين بدون وثائق شهادة الوفاة تصل من:47,016 إلى 52,142.[3]

والمنحنى البياني التالي يبين لنا عدد قتلى المدنيين العراقيين من عام 2003 إلى عام 2010.

الشكل رقم05: منحنى بياني يبين لنا عدد قتلى المدنيين العراقيين من عام 2003 إلى عام 2010.

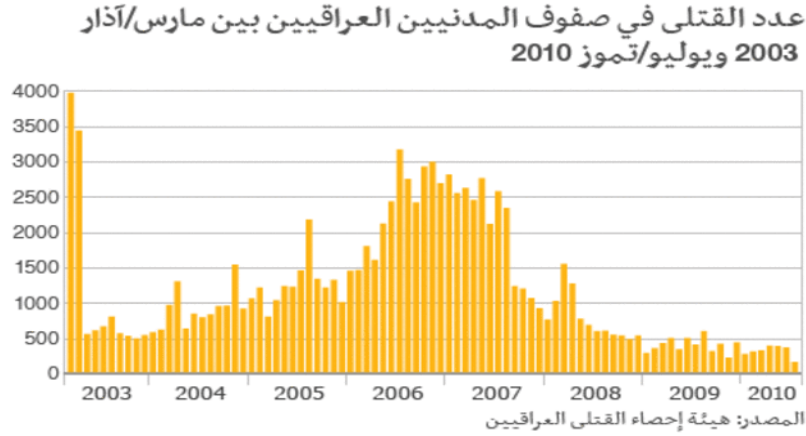

مصدر الشكل: الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ أربعة عشر عاماً"، الخليج أونلاين، في:http://alkhaleejonline.net/articles

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص78.

[2]-Adam Mausner, Cordesman Anthony, "Iraq and US Strategy in the Gulf: Shaping US Plans After Withdrawal", **Center for Strategic and International Studies**, October 2011,p.3.

[3]- "الغزو الأمريكي للعراق"، المعرفة، في:https://www.marefa.org

أما آخر الاحصائيات حول عدد القتلى العراقيين وذلك حسب المنظمة الدولية لأمم المتحدة فقد قتل أكثر من 190 ألف عراقي بين عام 2003 وعام 2016.[1]

- كما أفرز الاحتلال مشاكل صحية في الشعب العراقي ناتجة عن سوء التغذية وتلوث المياه، ناهيك عن ارتفاع معدلات ضغط الدم،[2] كما أكد **تقرير الاتحاد العربي للشباب والبيئة الذي أرسل إلى الأمم المتحدة وجود الانتهاكات البيئية التي سببها الغزو الأمريكي للعراق إذ ارتفعت نسبة أكسيد الكربون والنتروجين في الجو بتأثير القنابل والصواريخ، وحذر من خطورتها على صحة الشعب العراقي.**[3]
- نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق عودة الجهل والتخلف والأميه إلى البلد وأمراض بدنيه ونفسيه وإجتماعيه.[4]

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية والسياسية للتدخل العسكري الامريكي في العراق

1- النتائج السياسية:

أ- **إلغاء الدولة العراقية:** عرف العراق بعد الغزو الأمريكي حالات تدمير عشوائي ومنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية، فقرار برايمر المتمثل بحل مؤسسات الدولة الأمنية وعلى رأسها الجيش العراقي السابق، واستبداله بميليشيات قادمة من إيران وملیشيات التابعة للأحزاب الشيعية التي كانت تتخذ من إيران مقرا لها،[5] كما لم يعد لسلطة القانون أي وجود من جراء سماح الاحتلال بتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة، حيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب لتصبح الأرض تحت

---

[1]-"الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ 14 عاماً"، الخليج أونلاين، في: http://alkhaleejonline.net/articles2017/12/10/ ،

[2]-أمين المشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص ص.78، 79.

[3]-وليد عباس، "جرائم الغزو الأمريكي للعراق"، مركز جيل البحث العلمي، في: http://jilrc.com2017/12/10/

[4]- ميسون البياتي، "صور من مذابح الاحتلال الأمريكي للعراق"، الحوار المتمدن، ع.4010، في: http://www.ahewar.org/debat.2017/12/10/

[5]- نظير الكندوري، "ما الذي تغير في العراق بعد أربعة عشر عاما من الاحتلال الأمريكي"، في: http://yaqein.net/reports2017/12/10/

سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى أما الشعب فقد خرج من نطاق معادلة التأثير في الوضع العراقي، لتبرز تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي، ادعى بعضها أنها نشأت في كردستان العراق أو خارجه وقالت أخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال حكم النظام العراقي السابق.[1]

فرض "بول برايمر" كحاكم مدني لحكم العراق بعد الاحتلال صيغة جديدة لحكم العراق في الحياة السياسية تمثلت في إنشاء مجلس الحكم الانتقالي، وذلك بعد أن جرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية والتي كانت تعارض نظام الحكم السابق حيث أشركتها الإدارة المدنية في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية وذلك من خلال تعيين عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستنادا لمعيار تلبية المصالح والأهداف الأمريكية لتشكيل ذلك المجلس، لكن التخطيط والفشل كان شعار الإدارة السياسية لـ"بول برايمر" في كل القرارات التي اتخذها، هذا بالإضافة إلى أن العملية أضحت تسير نحو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي، حيث عمل الحاكم المدني مع كافة الأطياف والتشكيلات السياسية سواء تلك التي ساهمت في مجلس الحكم أم التيارات والحركات الليبرالية واليسارية والقومية العربية التي لم تسمح لها الفرصة لاشتغال مقاعد في المجلس.

فكان نتاج هذا المشروع الجديد الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية بروز تنافس وصراع بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات من أجل الحصول على أكبر حصة من العملية السياسية، وعليه هذه العملية السياسية غلب عليها الطابع الطائفي وغاب فيها الطابع الوطني الأمر الذي جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائف والقوميات الموجودة في العراق وأمام توالي الأيام لانجاز الخطوات اللاحقة في العملية السياسية، بدأ ترسخ نظام المحاصصة بفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولة الأمر الذي أفرز بروز قوى وتحالفات سياسية هذه الأخيرة عكست حقائق

[1]-أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص81.

عديدة ألا وهي الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتهميش والتغيّيب لبعض فئات الشعب والتطرّف والنزعات التدميرية في مقابل إبعاد الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية، هذا بالإضافة إلى تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد إصدار سلطة الاحتلال قرار إجراء انتخابات تشريعية وتسليم السلطة للعراقيين وذلك في إطار الاستجابة لإلحاح الطرف الشيعي ممثلا بالمرجع الديني الأعلى "آية الله علي السيستاني" والطرف الكردي ممثلا بـ"جلال الطالباني" ومسعود البارازاني.[1]

ويمكن القول عن تلك العملية السياسية أنها بلورت الأسس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت فيالمفاهيم والرؤى الآتية:[2]

الطائفية: لقد أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو الانتماءات الضيّقة واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة إلى مرجعيات يستمدون منها الاحساس بالانتماء والتوافق الجمعي حولها، بحيث صبحت تلك المرجعيات سواء الدينية أم المذهبية أم العرقية وحتى السياسية العلمانية أم الشيوعية هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات.

الفيدرالية:أتاح لبعض السياسيين بعد انهيار الدولة العراقية الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد على مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد وذلك وفق نص المادة (01) من الدستور العراقي الجديد في الباب الأول، وفي إطار المبادئ الأساسية للدولة العراقية الجديدة، هذا الدستور الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصوله على موافقة الشعب عليه، وفق الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 أكتوبر عام 2005، حيث تنص المادة (01) على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي "برلماني" ديمقراطي إتحادي."

---

[1]-**نفس المرجع، نفس الصفحة.**
[2]-**المرجع نفسه،** ص85.

إن التسمية "الفيديرالية" ليست جديدة في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القريبة من هذا المبدأ، إلا أنه أصبح مدخلا لتنمية بذور الانقسام والتقسيم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كيانا واحدا مستقّلا، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جرّاء مطالبة بعض السياسيين بتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب، ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم.

إعادة الإعمار: يعتبر مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخيل الجديدة للعديد من القوى الاقليمية والدولية للدخول إلى العراق، وذلك ليس فقط على مستوى القطاع الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى المستويات السياسية، فمن خلال هذا المصطلح دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما تم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسية العراقية المواليين لهم.

2-**النتائج الاقتصادية:**

- أفرز الاحتلال فسادا ماليا وإداريا في العراق مع صعوبة الحصول على المنح والقروض من الخارج أو عدم الاستفادة منها، لعدم ثقة المؤسسات الدولية بقدرة الحكومة على توجيهها بالشكل الصحيح لخدمة الأولويات العليا للدولة والمجتمع.[1]

-تدمير الإقتصاد العراقي بعد عملية التدمير الشامل والعشوائي لبنى الدولة العراقية في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معها عملية القضاء على الاقتصاد العراقي من خلال تدمير هياكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، هذا إضافة إلى الاستهداف الواضح لقطاع الخدمات والنقل والاتصالات والطرق وكل ما له علاقة بالحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية باستثناء قطاع

---

[1]- نزار عبد الأمير التركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، "الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003"، في:

http://abu.edu.iq/research/articles.

النفط الذي لم يستهدف من قبل قوات الاحتلال، ما عدا بعض التخريبات الجزئية التي طالت القطاع من قبل عناصر مسلحة كان هدفها السرقة أو من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين كانوا يستهدفون الاحتلال بصفتهم مقاومة مسلحة.[1]

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن اختصار إفرازات ونتائج الاحتلال الأمريكي للعراق سواء فيما يتعلق بالدولة و نظام الحكم والاقتصاد والمجتمع في ما يلي:

1- تم بعد استبعاد الكفاءات الأساسية في الدولة بأسباب وحجج مختلفة إعادة بناء جهاز الدولة وتوزيع المسؤوليات فيها على أسس من الطائفية والمحسوبية والقرائبية، والذي انعكس في انهيار كفاءاتها وانتشار الرشوة والمحسوبية فيها.

2- تمت بعد انهيار الأمن أثناء الاحتلال، وبعد انسحابه شكلاً في أواخر عام 2011، تم إقامة "**جيش مليشياوي**" اختيار قياداته وأفراده على أسس طائفية وعرقيه وأثبت فشله في المهمات الأساسية التي أوكلت إليه.

3- انتشار الفساد والنهب والهدر، الذي ساعد عليه زيادة أسعار النفط وإيرادات الدولة منه، قبل الانخفاض الأخير للأسعار، ولا حاجة إلى أدلة على ذلك بعد اعترافات مسؤولو حكومات الاحتلال المختلفة في العراق، وبعد تقرير السري للسفير الأمريكي في العراق إلى وزارة الخارجية الأمريكية حول "فساد الحكومة العراقية".[2]

4- توسيع الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق خلافاً لإمكانيات التصدير العالمية، ودفع كلفة حفر آبار جديدة وكلفة صيانتها فيما بعد ودون إمكانية استخدامها، والتي ساهمت في الهدر المالي والعجز الحالي في دفع بعض مستحقات تلك الشركات الأجنبية التي تولت وتتولى توسيع تلك الطاقة الإنتاجية.

---

[1]- أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق، المرجع نفسه**، ص ص82، 83.

[2]- أنظر إلى: "تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية"، **المستقبل العربي**، ع345، نوفمبر2007، ص ص90 – 96.

5- فقدان الأمن وزيادة الاغتيالات والتوقيفات الإعتباطية وبدون محاكمات.

6- التدهور الحاد حتى في أهم الخدمات بسبب انتشار الفساد المالي والإداري في جميع مناطق النظام والدولة الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق انعدام الثقة بين العراقيين والطبقة الحاكمة.[1]

7- ضعف الهوية الوطنية الذي قد يكون هو المدخل للتدخل الخارجي، بل وللاحتلال أيضا حيث تتحول أولوية الانتماءات الطبقين إلى مبررات تقتضي التعامل مع أي جهة خارجية من أجل مواجهة الانتماءات الأخرى في الوطن الواحد.[2]

8- استمرار زيادة هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج وبمعدلات غير مسبوقة إلى مختلف أنحاء العالم، مع ضعف إمكانية عودة الغالبية منها إلى العراق مما يهدد في حالة استمرارا الأوضاع الراهنة تفريغ العراق من كفاءاته وتسهيل السيطرة على من يتبقى من سكانه الذين لا تمكنهم ضعف كفاءاتهم من الهجرة.

9- نزوح عدد كبير من العراقيين إلى دول الجوار، وإلى مناطق أخرى في العراق بسبب التطهير الطائفي والعرقي.

10- يعيش العراق حالياً أزمة فشل الاحتلال، وحكومات الاحتلال، سياسياً واقتصادياً، وأمنياً، ومجتمعياً، وأصبح العراق مهدد بالإفلاس نتيجة عدم تمكن حكومة الاحتلال من دفع نفقات الدولة ورواتب العاملين فيها والمتقاعدين.[3]

11- لم يعد تقسيم العراق على أسس طائفية واثنية ممكناً، حتى لو كان مرغوباً فيه من بعض القوى الخارجية أو الداخلية، لأنهلم يعد مهدداً بالتقسيم بل بالتفتت، بحيث أن أي تقسيم على أساس طائفي أو اثني ستتبعه حروب أهلية داخل كل مكون من هذه المكونات الثلاثة (سنة

---

[1]-Basheer Nafi, Iraq: Challenges following Official U.S. Military Withdrawal,**Aljzzeera Center For Studiese**, November 2011, P2.

[2]-سالم مطر، **الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية**، مركز الدراسات الإقليمية، 2013، ص. 468.

[3]-TimArango, "With Plunge in oil prices, Iraq Facing new Calamity: Nation stung by years of war now threatened with economic collapse", **New York Times**, February 02, 2016.

وشيعة وأكراد) مما سيؤدي إلى تفتيت العراق.

وعليه، وإذا كانت هذه هي نتائج التدخل العسكري الأمريكي في العراقفان لهذه الاخيرة تداعيات وإنعكاساتنسجلها على المستوى الداخل العراقي وتمتد حتى على مستوى المنطقة العربية ككل وخصوصا دول الجوار (سوريا- فلسطين)، وهو الأمر الذي سنحاول توضيحه بالوصف والشرح والتحليل في المبحث القادم.

المبحث الثالث: تداعيات وإنعكاسات التدخل العسكري الأمريكي في العراق على الاستقرار العراقي والعربي.

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية عموما، والشرق الاوسطى خصوصا، ابتداء بالتداعيات الطائفية ووصولا إلى الحالة اللاستقرار في المنطقة التي ترتبت بسبب خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، ومن ثم تعزيز دور كل من تركيا وإيران في المنطقة،[1] كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو في الحقيقة محاولة لسلخ العراق عن جسده العربي واستبدال هويته العربية والأدلة على ذلك في النقاط التالية:[2]

النقطة الأولى: لم يشر القانون الإداري للمرحلة الانتقالية ولا الدستور الدائم إلى أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، له ما لها وما عليه على غرار الدساتير السابقة في العراق، بحيث توجد إشارة فقط في الدستور الدائم أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، وقد جاء ذلك بناء على ضغوطات كثيرة في الداخل العراقي، وأن هذه الإشارة لا قيمة لها بعد قرار الحكومة العراقية الانسحاب من جامعة الدول العربية.

النقطة الثانية: محاولة النخب السياسة إفشال كافة مبادرات الجامعة العربية للمصالحة الوطنية العراقية.

النقطة الثالثة: التغييرات التي أحدثتها وزارة التربية على المناهج الاجتماعية.

النقطة الرابعة: مطالبة أعضاء البرلمان العراقي وبشكل علني طرد العرب من العراق.

---

[1]-أشرف محمد كشك، "رؤية أمريكية لتقسيم العراق"، **السياسة الدولية**، م42، ع170، أكتوبر، ص143.
[2]-معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص65.

وبالتالي يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق جعل منه ومن وحدته وعروبته موضع بحث وإعادة نظر، كما يعتبر هجمة إستراتيجية شاملة على مجمل الوطن العربي، فمن خلال إحتلاله للعراق يستطيع تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعد إطارا إقليميا جديدا لإعادة صياغة كيان المنظومة العربية بعد توسيعها لتضم دول الجوار الإسلامي فضلا عن الكيان الصهيوني.

فبالاحتلال الأمريكي للعراق وضعت المنطقة العربية برمتها أمام مرحلة قاسية تمخضت عنها نتائج في غاية الخطورة من حيث أنها فرضت معطى جديدا يفتح السبل لاحتمالات صعبة ومخاطر قادمة باتت تستهدف أمنه القومي بمكوناته المادية ومقوماته السياسية والثقافية.[1]

ومن هنا نرى أنه لزاما علينا أن نتناول بالرصد والتحليل بعض الآثاروالإنعكاسات و التداعيات التي خلفتها الحرب الأمريكية على العراق، خصوصا على صعيد دول الجوار العربي والمنطقة العربية ككل، وذالك من خلال تتبع هذه التداعيات والآثارعلى الأمنوالإستقرار في المنطقة العربية ككل.

المطلب الاول: زيادة التدخل الخارجي في المنطقة العربية.

إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضا للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي للعراق قد زادت من خطورة تدهور الأوضاع في المنطقة، كما أدى إلى حدوث الفوضى في الداخل العراقي، وجعل منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من مخاطر زيادة التدخل الخارجي في المنطقة بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي، ومن أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات كثيرة في الشأن العراقي إيران وتركيا من الجوار غير العربي وإسرائيل لأغراض إستراتيجية، هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقي والطائفي لتتدخل في الشأن العراقي بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص109.

مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا، أما إيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشرا في حال انتهى الأمريكيون من قضية العراق، إذ أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية، لا يخفون الحديث عن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران إذا نجحوا في العراق، لذا فإنها باتت تواجه نظاما له توجهات موالية للولايات المتحدة عند الحدود الشرقية "افغانستان" ونظاما وقوات أمريكية على الحدود الغربية "العراق"، وعلى الرغم من هذا فإن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي إلى رقم مؤثر في المعادلة العراقية، تفاوضت من خلاله مع الولايات المتحدة الأمريكية، أين قامت بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة إليهم في أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق أسفر عن تدخل دولي إقليمي في الشأن العراقي أدى إلى النتائج التالية:[2]

1-جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين تلك الأطراف الإقليمية (تركيا، إيران، سوريا) والولايات المتحدة الأمريكية.

2-إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.

3-حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.

4-التغلغل في العراق ومنطقة الشرق الأوسط لأغراض ومصالح إقتصادية.

5-خلط الأوراق على الاستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى.

---

[1]-أمين مشاقبة، سعد شاكر، **مرجع سابق**، ص81.
[2]-**المرجع نفسه**، ص87.

المطلب الثاني: تأثر الدول العربية بحالة اللااستقرار في العراق.

إن المتأمل للواقع العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق يدرك أن النظام العربي الجماعي تعرض لهزة عميقة، ومر بظروف عصيبة غير مسبوقة، فلقد جاء الاحتلال ليفرض هيمنته على الأمة العربية مستغلا اقتصادها ومسخرا طاقاتها البشرية لحسابه وما ينتج عن ذلك بالضرورة من تعميق لهوة التخلف والتدهور والتشرذم، وخلق العقبات التي تمنع قيام أي مشروع تنموي مستقل أو أي محاولة جادة من أجل وحدة عربية شاملة أو جزئية من خلال تفتيت الأمة العربية ودفعها نحو خلافات قد تصب إلى حد الحروب الأهلية والزج بها في قضايا جانبية أو وهمية، مع السعي إلى هزيمة الإرادة العربية وطمس ذاكراتها الوطنية ومحوها؛ بل تشويهها ومحاولة ترسيخ مفاهيم انهزامية لدى الشعوب العربية وأن القومية العربية قد انتهت ولم يعد لها وجود.[1]

ومما لا شك فيه أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو أعمق أزمة عصفت بهذه الأمة بعد نكبة فلسطين، بكل ما يعنيه ذلك من تراث وحضارة وثروات أو عمق استراتيجي وقوة عربية، وما يمكن أن يمهد له هذا الاحتلال من نشر هيمنة أمريكية على المنطقة وجعلها عرضة أكثر لمشاريع التقسيم والتفتيت، مع إحياء النّزعات العرقية والطائفية فيها بهدف إضعافها، وهو الأمر الذي يمكّنها من التدخل بإستمرار في شؤونها الداخلية من أجل تحقيق مشروع سيطرتها على المنطقة وإدامة هذه السيطرة.

يمثل احتلال العراق الذي كان البوابة الشرقية للوطن العربي ونزع لهويته العربية سقوطا لهذه البوابة، ليغدو العالم العربي ساحة مفتوحة للأطماع الإقليمية والدولية، وهذا ما أثبته الأحداث في التاريخ عندما كان العراق مصدا في وجه الغزوات الأجنبية للعالم العربي، من هذه البوابة وبالضبط كما يمثل العراق عمقا استراتيجيا لدول المشرق العربي، وحتى وقت قريب كان بمثابة ستار حديدي لدول الخليج العربي تجاه النفوذ الإيراني، وقد عطل مبدأ تصدير الثورة الإيرانيةإلى الخليج العربي.[2]

أثر الصراع بين السنة والشيعة في العراق على علاقات العراق مع

---

[1]-**نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[2]-**المرجع نفسه،** ص114.

العالم العربي، و"هويته العربية "في وقت يتزايد فيه التوتر بين السنة والشيعة في بقية العالم الإسلامي، كما أن الدول العربية مازلت على تحفظ كبير حول علاقات العراق مع إيران والتحوّل في الهيكل السياسي العراقي الذي كان يهيمن عليه السنة إلى الشيعة، حيث استضاف العراق اجتماعا لوزراء خارجية جامعة الدول العربية في بغداد في اجتماع عقد في 28 ماي عام 2012، وهو اجتماع سلّط الضوء على حقيقة أن العراق يجب أن يجد توازنا بين العلاقاته مع إيران والعالم العربي، لأن ترجيح كفة علاقاته مع إيران هو الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي.[1]

لقد عملت الو.م.أ بعد احتلالها للعراق بشكل مباشر وغير مباشر على تنشيط مختلف أشكال تفكيك روابط المواطنة والقومية في البلاد العربية، وإستبداله بالولاء والانتماء للعرق أو الإثنية، واستنادا إلى ما سبق ذكره حول أشكال التفتيت والتفكيك المذكورة، والتي أضعفت إلى حد كبير مقومات الممانعة والمقاومة للتدخل الخارجي في الدول العربية، لم يكن سهولة إحتلال العراق إلا جراء إضعاف عنصر المواطنة في دولة العراقية الذي دأبت الولايات المتحدة العمل عليه قبل إحتلالها للعراق، ولهذا عملت دائما للتركيز على هذه النقطة؛ أي نقطة تفتيت وحدة الشعب في كل من العراق والأقطار العربية ليسهل عليها إضعافها وإضعاف مقاومتها للتدخلات الخارجية، وتصريف النظالات الوطنية إلى مسارات جانبية هو الأمر الذي يحدث حاليا في العراق.[2]

إن واقع مستقبل العلاقات بين العراق والدول المجاورة له تحكمه عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة بعضها يتعلق بالأوضاع والتطورات الداخلية في هذه الدولة، والآخر بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به وما تفرزه بالنسبة للعراق ودول الجوار، وخاصة في ظل الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها لإعادة رسم وهندسة الأوضاع في المنطقة بما يتلائم مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، لذلك فإن تفكيك وتقسيم عدد من الدول العربية ودول شرق أوسطية أخرى هو هدف مقرر للو.م.أو الذي كشف عنه القائد الأعلى السابق

---

[1]-Adam Mausner, Anthony Cordesman, op.cit,pp.4,5.

[2]-معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص117.

لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" الجنرال الأمريكي المتقاعد "ويسلي كلارك" في مذكراته؛ حيث صرح أن إدارة الرئيس "بوش" الإبن وضعت إستراتيجية عسكرية منذ عام 2000 تتضمن شن حروب ضد دول عربية سبعة لتغيير نظم الحكم فيها تبدأ بالعراق وسوريا وتنتهي بإيران، أما الدول الأربعة الأخرى فهي لبنان، ليبيا، الصومال، والسودان.[1]

وعليه فالعدوان الأمريكي على العراق هو في الأساس عدوان على العالم العربي بأكمله، فالعراق عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، حيث برز دوره في الكثير من فعاليتها السياسية والاقتصادية والفكرية وغيرها كما كان العراق كان بمثابة عامل توازن القوى وصمام الأمان في المنطقة العربية ضد التدخلات الدولية والاقليمية، ولهذا نلحظ حجم التأثّير الكبير لتداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق على الأمن والإستقرار في العالم العربي وأنظمته السياسية، هذه الأخيرة التي تدرك جيدا حجم المخاطر المترتبة على هذه الاعتداءات من قبل أمريكا، وخصوصا مخاطر اللاإستقرار واللاأمن، وفي الوقت نفسه تعرف النتائج في حالة الممانعة والتمرد على السياسات الأمريكية الصهيونية في المنطقة العربية، بحيث تأكدت أنها ربما تصير إلى نفس المصير.

إن توتر علاقات العراق مع جواره العربي وغير العربي بسبب إعتقاد أكثر من دولة جارة بأن العراق يعمل على مساعدة الإرهاب وتمويل الأعمال التخريبية وإثارة الحروب الأهلية في المنطقة، والأخطر من ذلك هو أن العديد من دول الجوار العراقي باتت تنظر إلى العراق بعد الإحتلال الأمريكي أنه أصبح أداة بيد الإستراتيجية الأمريكية تحركها بما يخدم مصالحها في المنطقة، الأمر الذي جعل ظلال الارتياب والعداد بين هذه الأطراف الجوارية تتصاعد وهو الأمر الذي خلف تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: تأثيرالتدخل العسكري الأمريكيفي العراق على القضية الفلسطينية.

لينعكس ضعف حال الأمة العربية الحالي بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر عند كل الدول العربية

---

[1]-نفس المرجع، نفس الصفحة.

القضية العربية الأكثر أهمية في العالم العربي، وما زاد على ذلك الإحتلال الأمريكي للعراق والذي يعني خروج هذا الأخير من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسية للكيان الصهيوني، الأمر الذي يسهل فرض الأجندة الأمريكية الصهيونية في المنطقة، وبالتالي تكريس التفوق الصهيوني العسكري الاقتصادي في المنطقة،[1] كما يعني الإحتلال الأمريكي للعراق أنه أصبح بإمكانه حماية الصهيونية في المنطقة دون الحاجة إلى وكيل ينوب عنها ولا من يصون مصالحها، وذلك بسبب تدخل متغيرات كثيرة في الصراع العربي الإسرائيلي وهذه المتغيرات هي:[2]

أولا: غياب دولة كالعراق يشكل غلبة الكفة لصالح إسرائيل في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، كما يفتح باب العلاقات العربية الإسرائيلية، والمتمثلة في التطبيع والتعاون وربما التحالف في صيغ إقليمية جديدة لم تكن في الحسبان، ومنه وبناء على ذلك يمكن القول أن الحرب الأمريكية على العراق هي في الحقيقة حرب بالوكالة عن الكيان الصهيوني وذلك عن طريق دعم اللوبي الصهيوني ولعل أهم الأهداف الجوهرية من هذه الحرب هي تثبيت وجود هذا الكيان، وذلك عبر فرض صيغ من التسوية والتطبيع بين إسرائيل والعراق وتتضمن هذه الصيغ مشاريع اقتصادية منها: إعادة تشغيل خط الموصل حيفا لنقل البترول، أو مشاركة الشركات الصهيونية في إعادة إعمار العراق المدمر بما يهدد اقتصاديا بعض الدول العربية والإسلامية كسوريا وتركيا المستفيدات من نقل البترول العراقي.

ثانيا: أثر احتلال أمريكا للعراق على سوريا، حيث حرمت سوريا من العمق الذي كان يشكله لها العراق، وهذا ما حدث فعلا حيث دخلت سوريا في دوامة ومتاهة من جراء قيام الثورة فيها، وهو الأمر كذلك الذي جعل الفلسطينيين مكشوفين أكثر فأكثر أمام المحاولات الإسرائيلية للاستفراد بهم وفرض الاملاءات عليهم أكثر

---

[1]- خالد الحروب، " تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحروب التقليدية"، **كلية خالد العسكرية**، ع78، 2003، ص17.

[2]- معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص122.

من أي وقت مضى، وهو ما يحدث في الفترة الأخيرة من سياسات الاستيطان التي دخلت مرحلتها الواسعة في المناطق الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم، ومع المحاولات المتكررة للاحتلال من الاعتداء على حرمة وقدسية المسجد الأقصى والعمل الدؤوب على تهديده وتقسيمه ثم الاستئثار به إضافة إلى حملات الاعتقالات الواسعة التي يشنها الكيان الصهيوني في صفوف الشباب الفلسطيني وكذلك حملة الغارات التي يشنّهافي كل مرة على قطاع غزة، وهذا إن دّل فإنما يدل على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق.

ثالثا: اختفاء مفهوم الإنتفاضة بالمعنى العملي والعام على مختلف أو على كل القطاع الفلسطيني، واختصار المقاومة على العمليات المسلحة هنا وهناك وعدم خضوعها لمعايير إستراتيجية وسياسية، والذي يرجع مردة إلى الإطار الدولي بعامة والعربي بخاصة للوقوف مع القضية الفلسطينية إضافة إلى عدم توحيد الجهود الفلسطينية الداخلية في مواجهة العدو الصهيوني المحتل.

وعليه فإن الفلسطينيين في وضع مزري وخطير لا يحسدون عليه؛ فظروفهم صعبة وحرجة بعد إن سقطت العراق في يد الاحتلال الأمريكي وحتى بعد خروجه منه.

وبناء على ذلك يمكن القول أنّ ما حدث في العراق يحمل في طياته رسائل أمريكية إلى المنطقة العربية عموما والدولة الفلسطينية خصوصا ومحتواها:

أنّ من يقف في وجه السياسة والإدارة الأمريكية سيتم إزالته من الساحة السياسية سواء كان ذلك نظاما حاكما أم حزبا سياسيا أم قيادات وطنية، وأن سقوط الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" ونظامه ما هو إلا مقدمة لسقوط غيره من الأنظمة، وهو عين ما حدث مع الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان رسالة كذلك لكل حركات المقاومة بأن لا فائدة من الاستمرار في المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة وفلسطين، وأنه لم يعد هناك من سند حقيقي لها، وهذه الرسائل تلقاها بالفعل كل طرف في المنطقة وهيأ

نفسه للتعامل معها انطلاقا من برامجه ورؤيته السياسية والعقائدية، وأن ما يحدث اليوم من هرولة عربية صوب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ما هو إلا نتيجة حتمية لقراءة بعض الأنظمة العربية لهذا الواقع المرير، وهو ما يعبر عن قبول هذه الأنظمة بالأمر الواقع.[1]

وعليه؛ وفي إطار هذا المعطى صارت باقي البلدان العربية أهدافا محتملة على أجندة المخططات الأمريكية، فلم تعد فلسطين هي ذلك الجرح النازف في الجسد العربي فحسب وإنما أضيفت جراحات أخرى تنزف في العراق وفي العديد من البلدان العربية، وصار العالم العربي عرضة لحملات التشويه ومخاطر التفتيت والتهميش ومحاولات إلحاق المنطقة بفضاءات الهيمنة الأمريكية الطامعة في السيطرة على هذه المنطقة والتحكم بإيقاعات تحولاتها المستقبلية من خلال إخضاعها طوعا أو كرها للانطواء تحت خيمة الشرق الأوسط الكبير، الذي يظهر على أنه مشروع لإصلاح وتنمية الدول التي يحويها المشروع، لكن باطنه يحتوي إلغاء هوية شعوب المنطقة ومصادرة استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية ومحاولة العودة بالمنطقة إلى عهود التبعية ومناطق نفوذ للدول الاستعمارية، ولتكون الحرب الأمريكية على العراق دليل على ذلك على الرغم من تزوير الولايات المتحدة الأمريكية للحقائق والوقائع على أن حربها للعراق يدخل في إطار شعار الحرية للعراق ما بعد الحرب، حيث تحدثت مطولا بخطب وتصريحات عن عراق يسوده الاستقرار والحرية والديمقراطية، لكن العالم بات على يقين بأنّ ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية في غزوها للعراق ليس سوى حرب هيمنة مطلقة لا شأن لها بمصلحة العراق ولا العراقيين بقدر ما تحققه من مصالح لها، وكذلك هي خطوة أخرى لفرض هيمنتها على أصقاع العالم ليصبح مجرد ولايات أمريكية تابعة وخاضعة لها، ولعل من الحقائق الدامغة على ذلك الهوس بالتفرد والإصرار على أمركة الكرة الأرضية هو ما أخذت تكشف عنه السياسة الأمريكية في تجاهلها لمؤسسات الشرعية الدولية وعدم اكتراثها بالرأي العام العالمي وتكريسها سطوة القوة العسكرية والتقنية، والعودة بالعالم إلى شريعة قانون الغاب الذي يعتبر أو يمثل في المنطق الأمريكي

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص124.

الجديد صفة العدالة المطلقة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى هي التي تشرع وتقنن وتنفذ القوانين التي يجب أن يسير عليها العالم بأسره، وبذلك أعطت لنفسها الحق في أن تكون المغفر الوحيد لحراسة العالم، والذي يقرر ما يجوز وما لا يجوز ويصنف الناس إلى أخيار وأشرار وذلك انطلاقا من معادلة أن ما يتماشى والرغبات الأمريكية هو الخير المطلق وأن ما يتعارض معها هو الشر المطلق، إنطلاقا من مقولة من ليس معنا فهو ضدنا.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن مخاطر الهيمنة الأمريكية وتداعياتها في إطار هذه السياسة العدائية قد طالت العالم برمته وإن كانت هذه السياسة تتباين من مكان لآخر، لكنها تفرض نفسها في العالم العربي على أنها الأخطر على القضايا العربية الراهنة والمستقبلية دون تميز بين دولة وأخرى، وذلك أن ما يجري على الساحة العراقية ليس سوى البداية والمقدمة من سلسلة إجراءات تطال هذه المنطقة، وسيجد العرب أنفسهم يدفعون فتورة هذه الحرب وتبعاتها كما سيجدون أنفسهم يساقون إلى المشروع الشرق الأوسطي بكل ما يعنيه ذالك من بسط للنفوذ الأمريكي وتقرير لمصير المنطقة ورسم لمتغيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية صياغة جديدة تعطى فيها إسرائيل دور المبادرة وزمام القيادة في إطار مشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وفرض التسوية المناسبة لها وإسدال الستار على ملف الصراع العربي-الإسرائيلي إلى الأبد.[2]

خلاصة واستنتاجات:

على ضوء ما سبق ذكره في الفصل الثالث توصّلنا الى النتائج الهامة التالية:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية على إدراك كبير بقيمة العمق الإستراتيجي و"جيو-استراتيجي والإقتصادي للعراق، إضافة إلى وجود قناعة مؤكدة لدى مختلف مؤسسات صنع القرار الأمريكي بأن دولة العراق هي التي تشكل الحلقة الأقوى في قائمة الدول العربية، وهي الدولة الأكثر جدية في تهديد المصالح الإستراتيجية الحيوية الأمريكية

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص110.
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص110، 111.

في المنطقة، وذلك من حيث أن النظام العراقي السابق- نظام صدام حسين- كان من أكثر الممانعين للسياسة والوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وقد أكد ذلك من خلال مواقف العراق إزاء قضايا جوهرية منها السياسية النفطية، الوجود العسكري الأمريكي في المناطق العربية وخصوصا الخليجية، وكذلك موقفها من الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني على أرض فلسطين وما يمثله من أداة سياسية وعسكرية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مصالحها في المنقطة، وكذالك من حيث أن النظام العراقي السابق كان من أكثر الأنظمة العربية الداعية إلى الوحدة العربية وإلى العمل العربي المشترك، إضافة إلى محاولته لتعميم النموذج العراقي الناجح داخليا في هذه الوحدة العربية بغرض إنجاحها، وهو الأمر الذي لايخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ويقطع عليها الطريق كليتا لتنفيد مشروع سيطرتها على المنطقة العربية، ليحدث بذلك تصادم بين المشروعين الأمريكي والعربي ممثلا بالعراق خاصة وأن هذا الأخير يمتلك مقومات الممانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وعليه فلا بد من إحتلاله والإطاحة بقيادته وتغيير ملامح وجهه العربي بأمركته، وتقييد حركته وتغيير سياسته السابقة وجعله مرتكزا للسياسات الأمريكية في المنطقة.

- أن العراق بات بعد الإحتلال الأمريكي أنموذجا للفوضى وإنعدام الأمن والاستقرار في المنطقة العربية عموما والشرق أوسطية خصوصا امام إنعكاس ما يحدث في الداخل العراقي من عدم الإستقرار وما يحدث على المستوى المؤسسي العراقي -والذي هو نتاج مبدأ المحاصصة الطائفية الذي أرسته الولايات المتحدة مباشرة بعد إحتلالها للعراق كأسلوب جديد للحكم في العراق يقوم على مبدأ الديمقراطية -، على العديد من الدول المجاورة خصوصا دولة سوريا وقيام الحرب فيها وإستمرارها،هو في الحقيقة نتاج عما يحدث في الداخل العراقي بعد الاحتلال الامريكي، كما ترتب عن هذا الاخير خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، وهذا الخروج كانت له تداعيات خطيرة أيضا على القضية الفلسطينة والصراع العربي الإسرائيلي، بترجيه كفة الصراع لصالح إسرائيل نظرا لزوال أحد أهم المهددات الرئيسية للكيان الصهيوني في المنطقة والداعم للقضية الفلسطينية ألا وهو دولة العراق.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع استراتيجيات التدخل الدولي في العالم العربي، وفي محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة توصلناإلى أنّ الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي والإقتصادي للعالم العربي لا يطمئن في خضم السياسات التدخلية الخارجية دولية كانت أو إقليمية المستمرة في الشؤون الداخلية لدول العالم العربي خصوصا منذ نهاية فترة الحرب الباردة إلى يومنا هذا، مما يعني وبلا شك تأثير ذلك على الامن والاستقرار الداخلي للدول العربية، الذي هو في الحقيقة هدف هذه التدخلات الخارجية، فهذه الاخيرة تسعى دوما لخلق وضع غير مستقر داخل هذه الدول، الأمر الذي يساعدها على إستمرار تدخل اتهاف ي المنطقة بدعوى إحداث إصلاحات سياسية وإقتصادية داخلها، وكل ذلك يصب في إطار خططها الإستراتيجية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بهدف السيطرة عليها وعلى ثرواتها، وما الاحتلال الامريكي للعراق في سنة 2003 بخارج عن هذا الاطار.

وبعد إجابتنا على اشكالية الدراسة توصّلنا الى جملة من النتائج والاستنتاجات الهامة نؤكّد من خلالها فرضيات الدراسة التي تبنيناها وهي كالآتي:

- إن كثرة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، بكل أنواعها وأشكالها وخاصة العسكرية منها تحت غطاء حماية الإنسانية من انتهاكات حقوق الإنسان، هي في الحقيقة نتيجة للصراعات الدولية والإقليمية بين القوى الكبرى حول مناطق جغرافية معينة، والمنطقة العربية هي واحدة من هذه المناطق، حيث تمتازبعدة مميزات جغرافية وإستراتيجية وإقتصادية وحضارية وثقافية هامة جعلتهامنطقة تنافس وتصراع دولي.
- إن الأوضاع الداخلية العربية المتدهورة في جميع المجالات، كانت عامل مساعد على التدخل الخارجي في المنطقة العربية، بل أكثر من ذلك أعطت لهذه التدخلات تبريرات شرعية أمام المجتمع الدولي.

- أصبحت الدول العربية تعاني نقصا متزايدا في سيادتها وفي سيطرتها على أوضاعها الداخلية، نتيجة لكثرة وكثافة التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.
- إن تزاحم المصالح الدولية والاقليمية في المنطقة العربية إلى الحد الذي جعلها عناصر فاعلة في تقرير واقع ومستقبل المنطقة العربية.
- أدى الإحتلال الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة، ابتداء بالتداعيات الطائفية ووصولا إلى الحالة اللاإستقراروااللاأمن في المنطقة العربية عموما والشرق الأوسط خصوصا.
- ترتب عن الاحتلال الأمريكي للعراق تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينة والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بترجيه كفة الصراع لصالح إسرائيل نظرا لزوال أحد أهم المهددات الرئيسية للكيان الصهيوني في المنطقة والداعم للقضية الفلسطينية ألا وهو دولة العراق.

توصيات الدراسة:

وعليه وإنطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول أن تزايد التدخلات الخارجية في الدول العربية أحدث إضطرابات أمنية يصعب معالجتها وإدراك أبعادها المستقبلية، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى إيصال الدول العربية المستهدفة من التدخل في شؤونها الداخلية إلى حلقة مفرغة من اللاأمن واللااستقرار بما يخدم مصالح القوى المتدخلة فيها، إن لم تتمكن الدول العربية من أخذ زمام المبادرة عبر صياغة مشروع وحدوي نهضوي تنموي قومي عربي يكون بمثابة الجدار الرادع في وجه هذه التدخلات الخارجية أو على الأقل يقلل منها.

وانطلاقا من هذه النتيجة نقترح مايلي:

- يجب على الدول العربية أن تقوم بإحداث إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتنموية ذاتية مستقلة عن أي جهة خارجية، وذلك وفق منهج ورؤية داخلية تتماشا والأوضاع الداخلية العربية الخاصة، لتسد بذالك الباب الكبير الذي كانت

تدخل من خلاله هاته التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية.

- يجب على الدول العربية أن تسعى السعي الحثيث إلى إقامة وحدة إقليمية عربية على أسس قومية جامعة قادرة بموقعها الإستراتيجي وبالإمكانات والثروات الهائلة المادية والبشرية التي تحويها، منافسة القوى الدولية والاقليمية، فالوحدة العربية سواء كانت على المستوى الجهوي أوعلى المستوى الإقليم العربي ككل هي الحل الوحيد حاليا للأنظمة السياسية العربية لكي تصبح الكتلة الاستراتيجية الحيوية التي يمكن أن يكون لها وزن وثقل في السياستين العالمية والاقليمية، وبذلك تكون قطب عربي قوي في وجه التدخلات الخارجية.

وعليه وفي ختام دراستنا، نستطيع القول أن التدخل الخارجي هو من العوائق الرئيسة في طريق الإستقرار والإصلاح والتطور والتنمية العربية، مما يستوجب البدء بمواجهة هذه التدخلات الخارجية التي لها الأولوية في الواقع العربي المعاصر.

أولا-قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1. البرصان. أحمد سليم، **جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي**، الأردن: جامعة الحسين بن طلال.
2. سي علي. أحمد، **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة**، الجزائر: دار الأكاديمية، ط1، 2011.
3. عبد ربه. أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية2012- 2013**، بيروت: بيت النهضة، ط1، 2013
4. الغزالي حرب. أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998.
5. وليد جميل الأيوبي. أمير، **العولمة والعرب وبداية التاريخ**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتب، ط1، 2009.
6. مشاقبة. أمين، سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
7. بوراس. عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.
8. أبو صيام. تيسيروآخرون، **أوباما وسياسة أمركيا الجديدة**، عمان: دار جليس الزمان، ط1، 2009.
9. لوب. جاك، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998.
10. س ناي .جوزيف، **المنازعات الدوليةمقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.
11. برجاس.حافظ ومجذوب. محمد، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2000، ص13.
12. محمد العزاوي. دهام، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة: دار الهندسية دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012.
13. زكي الطويل. رواء، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، عمان: أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
14. مطر. سالم، **الإحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية**، مركز الدراسات الإقليمية، 2013.
15. عبد الستار أمين. سرمد، **رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية.
16. حقي توفيق. سعد، **علاقات العرب الدولي في مصطلح القرار الحادي والعشرين**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
17. الاوندي. سعيد، **أوروبا والعرب قضايا الحوار.وإشكاليات الجوار**، الجيزة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

18. التنير. سمير، العرب **وتحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، بيروت:دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.

19. حسين الفتلاوي. سهيل، **العولمة وأثارها في الوطن العربي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2011.

20. نصر علي الشمري. عبد الغني، **سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصلح**، بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2014.

21. وهب. علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط- التآمر الأمريكي الصهيوني**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط، 2013.

22. صدوق. عمر، **دراسة في مصادر حقوق الإنسان**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003.

23. حاتم .لطفي، **موضوعات في الفكر السياسي المعاصر**، ط1، 2010.

24. عبد حسين. محمد، أبو سمرة .يوسف، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

25. مراد .محمد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

26. ياسر الأيوبي.محمد، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.

27. بشارة. مروان، **العربي الخفيّ وعود الثورات العربية ومخاطرها**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

28. عبد العزيز مرسي. مصطفي، **العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي**، القاهرة: مكتبة الشروق.

29. البطوش. معاذ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

30. تشومسكي. نعوم، **ماذا يريد العم سام**، ترجمة عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998.

31. حرب. وسيم. وأخرون، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**، بيروت: منشورات الحلبي، ط1.

32. رضوان. وليد، **العلاقات العربية التركية**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1،2006.

ب- المجلات والدوريات:

33. "تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية"، **المستقبل العربي**، ع. 345، نوفمبر2007.

34. أبو بكر الدسوقي، "حزب الله.النشأة والدور والمستقبل"، **السياسة الدولية**، ع.166، أكتوبر2006.

35. أشرف محمد كشك، "رؤية أمريكية لتقسيم العراق"، **السياسة الدولية**، م42، ع170، أكتوبر.

36. الأوبك ومستقبل أمن لطاقة-الغاز مقابل النفط-"، **السياسة الدولية**، ع 164، أفريل2006.

37. بطرس غالي، "العرب أمام تحديات العولمة-حقوق الإنسان، الديمقراطية وأشياء أخرى-"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتجية**، ع2، 2008.

38. خالد الحروب، " تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحروب التقليدية"، **كلية خالد العسكرية**، ع78، 2003.

39. عبد السلام يخلف، "الديمقراطية وحقوق الإنسان- ثنائي الكرامة للفرد والقوة للدولة-"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتجية**، ع2، 2008.

40. فرحاتي عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ع2، أفريل2008.

41. فوزي نور الدين، "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي"، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ع2، أفريل2008.

42. نورى ماك كوين روتلدج، "عمليات حفظ السلام والنظام الدولي"، **السياسية الدولية**، م42، ع170.

ج- المذكرات والرسائل الجامعية:

43. أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

44. جمال منصر، **التدخل العسكري الانساني في ظل الأحادية القطبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في العلوم سياسية، جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

45. حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005 /2006.

46. موساوي أمال، **التدخل الدولي لأسباب إنسانية في ظل الأحادية القطبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في العلوم سياسية، جامعة باتنه1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/ 2012.

د- المواقع الالكترونية:

47. التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان وإنتهاك سيادة الدول"، جامعة الرباط الوطني، في: (2018/03/09)

http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%88%D8%A8%D8%B3%D.%85

48. "ماهي أهمية الوطن العربي"، المرسال، في: https://www.almrsal.com، *(2017/12/11)*

49. "ماهي أهمية الوطن العربي"، المرسال، في :https://www.almrsal.com، *(2017/12/11)*

50. كمال إبراهيم علاونه، **"أهمية النفط في الوطن العربي والعالم"، في:**

http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=*3380(.2017/12/11/)*

51. سالم سالمين النعيمي، "الوطن العربي والتحديات المستقبلية"، في:.

***http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=9496911*، (/12/2017)**

52. "الغزو الأمريكي للعراق"، المعرفة، في:

https://www.marefa.org/ ،*(2017/12/10)*.

53. "الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ 14 عاماً"، الخليج أونلاين، في:

http://alkhaleejonline.net/articles ،*(2017/12/10)*.

54. وليد عباس، "جرائم الغزو الأمريكي للعراق"، مركز جيل البحث العلمي، في:

http://jilrc.com ،*(2017/12/10)*.

55. ميسون البياتي، "صور من مذابح الإحتلال الأمريكي للعراق"، الحوار المتمدن، ع.4010، في:http://www.ahewar.org/debat، *(2017/12/10)*.

56. نزار عبد الأمير التركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، "الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003"، في:http://abu.edu.iq/research/articles، *(2017/12/10)*.

57. "موقع الوطن العربي وأهميته"، البيلسان، في:

http://albailassan.com.*(2017/12/11)*

58. خالد الغالي، "تعرّف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم"، في:

https://www.irfaasawtak.com/a/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9/17M39, *11(/12/2017)*.

59. نظير الكندوري، "ما الذي تغير في العراق بعد أربعة عشر عاما من الإحتلال الأمريكي"، في:http://yaqein.net/reports، *(2017/12/10)*.

60. الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ أربعة عشر عاماً"، الخليج أونلاين، في:http://alkhaleejonline.net/articles، *(2017/12/10)*.

61. **تعريف ومعنى التدخل** في معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط ، في:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-(2018/03/09 ،)

62. عليان محمود عليان، "الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصادياً وعسكرياً"، في:

http://arabiyaa.com/newsID/151*(2017/12/11)*

63. "أهمية الوطن العربي"، موضوع،في:

http://mawdoo3.com ،*(2017/12/11.)*

64. "الوطن العربي- معلومات أساسية- "، الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net ،*(2017/12/11/)*

65. إيمان الحياري،" كم تبلغ نسبة احتياطي النفط العربي عالميا2019"، في:
https://mawdoo3.com .(06/05/2020)

66."التركيبة السكانية في العالم العربي: لم تهرم بعد!"،في :

http://bayanatbox.com/ar/(.2019/10/19)

67." الامية في العالم العربي" ،ايلاف المغرب،في:
http://elaph.com/web/opinion/2019/09/1264699.(06/05/2020)
68." الاقتصاد العربي2018...لعنة أم تفاهم؟"،**في:**
https://www.alaraby.co.uk**(06/05/2020).**
69.""الدول العربية تحتاج 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020"،**في:**
http://mubascher.aljazeera.net**:**(06/05/2020)
70. "الفصل الثامن،التجارة الخارجية للدول العربية"-صندوق النقد العربي،في
https://www.amf.org.ae.pdf.:(06/05/2020)
71. كيف خفضت أمريكا تبعيتها لنفط الشرق الأوسط؟"، في:
https://www.aljazeera.net.(06/05/2020)
72. "أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية"،في:
https://books.google.dz(06/05/2020).
73.خديجة عرفة محمد أمين،"أمن الطاقة الأوروبي و دول الخليج"،**في:**
https://araa.sa.(06/05/2020)

74- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، حقول النفط العراقي، في

https://www.aljazeera.net: (8/06/2020)

75-"العلاقات التونسية التركية: اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة، في:
https://www.babnet.net/cadredetail(05/06/2020)

76- يحيى عياش، تعرف على امتداد العلاقات التاريخية بين ليبيا و تركيا، في:
https://arabi21.com/story(09/06/2020)
77-"عين أردوغان تتجه نحو مليارات الاستثمار في ليبيا"، **في:**
https://middle-east-online.com**(03/06/2020)**

78-"عماد أبو الروس" اقتصاديون يقرؤون مستقبل العلاقة التجارية بين تركيا وليبيا"،في:
https://arabi21.com(30/05/2020)
79-أوغور أصلان خان،" ليبيا تقدم لرجال الأعمال الأتراك فرص استثمار ب 120 مليار دولار"، إسطنبول، الأناضول، في:
https://www.aa.com.tr/ar(02/06/2020)

80-محمد خليفة "العلاقات التركية - المصرية تتجه الى انفراج بطيء "، مجلة الشراع 24،2020 العدد 1935 في:
http://www.alshiraa.com/topics/ (07/06/2020)
81-ياسر حليل،" العلاقات المصريّة-التركيّة... الاقتصاد في مسار مختلف"، في:
https://www.annahar.com/article(09/06/2020)
82-يسرى وناس" تركيا وتونس... علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة"، في:
https://www.aa.com.tr/ar(05/06/2020)
83-أمال العالم،."موقع اليمن في الصراع الإيراني-الأميركي"، في:

HTTPS://STUDIES.ALJAZEERA.NET/AR/ARTICLE

[84]- أمال العالم،"العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي"، في:

(09/06/2020) HTTPS://STUDIES.ALJAZEERA.NET

85-**مجلس التعاون الخليجي: أرقام وحقائق"، في**

https://www.bbc.com/arabic/middleeast(07/06/2020)

86- طلال مشعل،"كم عدد سكان ايران"، في:

https://mawdoo3.com(02/06/2020)

87-خالد جان سيز،"الميزان العسكري في الخليج ...لمن الغلبة"، في:

https://alqabas.com/article

(06/06/2020)

88-محمد منصور،"إمكانيات الردع العسكري لدول الخليج في مواجهة إيران" نظرة فاحصة "في:

https://marsad.ecsstudies.com (08/06/2020)

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1/ **باللغة الفرنسية**:

I. Encyclopédies et dictionnaires:

65. Boudon Raymond, Besnard Philippe, Cherkaoui Mohamed et autres, **Dictionnaire de la sociologie**, Paris: Larousse, 2012.

II. Livres:

66. Rioux Jean-François**, La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**, Paris:L'Harmattan, 2001.

2/ باللغة الإنجليزية:

I. Books:

67. Crocker. A. Chester, Hampson Fen Osler, AallPamela , **Rewiring Regional Security in a Fragmented World** , Washington DC: United States Institute of Peace, 2011

II. Review Articles:

68. Arango Tim, "With Plunge in oil prices, Iraq Facing new Calamity: Nation stung by years of war now threatened with economic collapse", **New York Times**, February 02, 2016.

69. NajiSaeid , Jawan A. Jayum, "Geopolitics of the Islam World and world leadership in the post-Cold War geopolitical development", **Transcience**, Vol.04, No.01, 2013.

70. Nafi Basheer. Iraq: Challenges following Official U.S. Military Withdrawal,***Aljzzeera Center For Studiese***, November 2011, P.2.

III.International organizations reports:

71. Margrethe Ellen, "Good Governance and Developmet Assistance froma Danish Perspective, Partnership for Governance", **The Economic Institute of the**

72. Mausner Adam, Cordesman Anthony, "Iraq and US Strategy in the Gulf: Shaping US Plans After Withdrawal", **Center for Strategic and International Studies**, October 2011.

73. **World Bank (EDI)**, Washington D.C, 1996.

IV. Workingpapers:

74. Cordesman H Anthony, Khazai Sam, "Patterns of Violence in Iraq"**,Center for Strategic and International Studies**, Washington DC, October 2012.

الملخص:

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة خصوصا على المستوى النظري، حيث عرف حقل العلاقات الدولية عودة قوية للبُعد المعياري في تحليل العلاقات الدولية، الذي تجاوز الدولة كإطار للتحليل إلى الانتقال إلى مستوى الفرد وجعله محورا في العلاقات الدولية.

وبالرغم من أن هذه التحولات قد ساهمت في تعزيز حقوق الإنسان والكشف عن انتهاكات صارخة ضد الإنسانية كانت تحدث باسم الحفاظ على أمن الدولة، إلا أنّه كانت لها انعكاسات خطيرة على تراجع مبدأ سيادة الدولة واستقرارها.

ليتضح جلياً ومن خلال العديد من الحالات الإمبريقية، أنّ الأهداف الحقيقية من وراء التدخل الخارجي في دول معينة، لم يكن يسعى الى الدفاع عن حقوق الإنسان أو حماية أقليات معينة كما توضحه الشعارات المُعلنّة، وإنّما كان في جوهره، تجسيدا لإستراتيجية معينة، وفقا لأجندات محدّدة، تهدف من ورائها قوى معينة تحقيق مصالح خاصة، عادة ما ارتبطت بالاستراتيجيات الكبرى للقوى الفاعلة في النظام الدولي في منطقة معينة.

ضمن هذا التصور، تحتل منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديدا، مكانة إستراتيجية مُهمة، لارتباطها بالصراع العربي الإسرائيلي من جهة ولاحتوائها على أكبر احتياطي للطاقة في العالم من جهة أخرى، ما جعلها عُرضة للاختراق الخارجي باستمرار، حيث يُمثل في هذا الإطار التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، مثالا صريحاً لاستخدام مبدأ التدخل الإنساني لتبرير التدخل الخارجي في دولة كاملة السيادة، ومما لا شك فيه أنّ هذا التدخل لم يؤدي فقط إلى إنهيار الدولة العراقية فحسب، وإنما كانت له تداعيات خطيرة على استقرار وأمن الدول العربية المجاورة، ما يؤكد فرضية عدم استقرار الأنظمة وتعثر مسار بناء الدولة في العالم العربي، لا يُفسَر فقط بعوامل بنيوية داخلية وإنما يرتبط في كثيرٍ من الأحيان بعوامل خارجية، يُمثل التدخل الخارجي أحد أهم أشكالها الرئيسة.